وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:.....

السنة الجامعية:2024/2023

قسم: العلوم الاقتصادية

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

التكنولوجيا المالية كآلية لتفعيل الشمول المالي

– دراسة حالة الدول العربية–

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

.....

من إعداد الطالب:

معطى الله شعيب

تحت إشراف:

الدكتورة قروي صباح

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان واقع التكنولوجيا المالية التي عرفت استثماراتها نموا سريعا في السنوات الأخيرة تماشيا مع مستجدات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي، وقدرتها على إحداث ثورة في مجال الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية لاسيما في ظل فيروس كورونا .

وأظهرت نتائج الدراسة أنه يمكن تقسيم الدول العربية إلى دول تحتل الصدارة والمتمثلة في دول الخليج العربي التي حققت نتائج جيدة في كل المؤشرات محل الدراسة في ظل فيروس كورونا، مما جعلها تتبوأ بمكانة عالمية، ودول تسعى للشمول المالي التي حققت نتائج لا بأس بها، ودول متأخرة عن الشمول المالي مثل مصر والجزائر والتي كان أداؤها ضعيف في معظم المؤشرات الرقمية المدروسة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات الهامة أبرزها ضرورة قيام الدول العربية بتعزيز ودعم التكنولوجيا المالية المطبقة من خلال زيادة التوعية المالية، مما ينعكس على تعزيز الشمول المالي لديها.

الكلمات المفتاحية:

التكنولوجيا المالية– الشمول المالي – الدول العربية.

Abstract

This study aims to demonstrate the reality of financial technology, whose investments have witnessed rapid growth in recent years in line with the developments of the Fourth Industrial Revolution, artificial intelligence and the digital economy, and its ability to revolutionize the field of financial services and enhance financial inclusion in Arab countries, especially in light of the Corona virus.

The results of the study showed that the Arab countries can be divided into countries that occupy the forefront, represented by the Arab Gulf countries that achieved good results in all the indicators under study in light of the Corona virus, which made them occupy a global position, countries seeking financial inclusion that achieved good results, and countries that are lagging behind. About financial inclusion, such as Egypt and Algeria, which performed poorly in most of the digital indicators studied.

The study concluded with a set of important suggestions, most notably the need for Arab countries to promote and support applied financial technology by increasing financial awareness, which is reflected in enhancing their financial inclusion.

Key words:

Financial technology - financial inclusion - Arab countries.

الإهداء

الحمد لله الذي رزقني العقل ومنحني القوة وحسن التوكل

أهدي ثمرة جهدي إلى الشمعة التي أحرقت نفسها لتضيء طريقي والتي تمثل البداية والنهاية لكل فرحة في حياتي

إلى من حصدت الأشواك عن دربي لتمهد لي طريق العلم "**أمي الغالية**"

إلى من كان يغرق ويطفو في بحر الحياة، يقاوم ويقاوم من أجل أن يضع مصيري من أجل حياة يبنيها لي كما أريد

إلى الدرع الواقي والكنز الباقي " **أبي الغالي** "

إليكما يا منبع الحياة **أمي** و **أبي**

إلى الشموع التي أضاءت لي مشواري إلى الذين كانوا مثلي الأعلى وقدوتي في الحياة إخوتي "**جلال**" و"**رياض**"

إلى التي كرست جهدها لي رمز الأخلاق والمبادئ أختي العزيزة " **شيماء**" حفظها الله

إلى من قيل فيهم من علمني حرفا صرت له عبدا جميع أساتذتي طوال مشواري الدراسي وأخص بالذكر "**عزيزة**" و "**زينب**"

إلى كل من جمعتني بهم الصداقة والزمالة في دروب الحياة؛

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي

شعيب

شكر و عرفان

يسعدني بعد حمد الله وشكره أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير، وبأخلص آيات الاحترام والعرفان بالجميل للأستاذة الفاضلة الدكتورة "**قروي صباح**" التي أنارت لي الطريق بعلمها الغزير وتوجيهاتها السديدة، والتي كانت لإرشاداتها القيمة وروحها الطيبة الفضل الأكبر في إنجاز هذا البحث .

كما أتوجه بوافر التقدير والامتنان لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الشاذلي بن جديد الطارف على مساعدتهم وتوجيهاتهم .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد .

وأخيرا أتوجه بخالص شكري وعظيم تقديري لوالدي وأسرتي لكل ما قدموه في صبر وصمت حتى يكتمل هذا البحث ويرى النور.

لكل هؤلاء أقول: شكرا

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-01	خصائص التكنولوجيا المالية	(12)
02-01	حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية عبر العالم للفترة 2008 - 2020.....	(14)
03-01	الدول الأكثر استخداما للتكنولوجيا المالية.....	(14)
04-01	عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في جميع أنحاء العالم خلال الفترة (2018-2020) حسب المنطقة.....	(15)
05-01	استثمار المشاريع العالمية في شركات التأمين الرقمي من 2010 إلى 2016.....	(17)
06-01	الأسباب الرئيسية للجوء إلى التكنولوجيا المالية.....	(19)
07-01	رأس المال المغامر المستثمر في سلسلة الكتل.....	(21)
08-01	الـ 10 قطاعات الأكثر احتواء على شركات أحادي القرن.....	(29)
09-01	مراحل دورة التكنولوجيا المالية	(31)
01-02	مبادئ الشمول المالي.....	(40)
02-02	الأبعاد الرئيسية للشمول المالي.....	(42)
03-02	نسبة البالغين ممن يملكون حساب مصرفي.....	(45)
04-02	الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي.....	(47)
05-02	النظام البيئي الرقمي لدمج المستبعدين.....	(52)
01-03	عدد الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية في الدول العربية (2019).....	(60)
02-03	نسبة توزيع استثمارات شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية (%)....	(60)
03-03	توزيع الاستثمارات الصفقات والشركات الناشئة على الدول العربية خلال سنة 2019.....	(62)
04-03	تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الدول العربية.....	(63)
05-03	الصناديق الحكومية المفتوحة أمام شركات التكنولوجيا المالية الناشئة.....	(68)
06-03	المسرعات وحاضنات الأعمال الحكومية لمشاريع التكنولوجيا المالية.....	(68)
07-03	نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين لديهم قدرة الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية خلال سنوات 2011، 2014، 2017.....	(74)

08-03	نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية خلال سنوات 2011، 2014، 2017.....	(75)
09-03	ترتيب الدول العربية حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي لسنة 2017.....	(77)
10-03	مؤشر القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية.....	(83)
11-03	نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي في الدول العربية خلال سنة 2017.....	(84)
12-03	نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية.....	(84)
13-03	نسبة الاقتراض بطاقة الائتمان فوق سن15.....	(85)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-01	مميزات قطاع المدفوعات قبل وبعد التكنولوجيا المالية.....	(16)
01-03	نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية -إناث، ذكور- سنة 2017 في الدول العربية.....	(72)
02-03	نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين لديهم قدرة الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية خلال سنوات 2011، 2014، 2017.	(73)
03-03	نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية خلال سنوات 2011، 2014، 2017.....	(75)
04-03	نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية خلال سنوات 2011، 2014، 2017.....	(76)
05-03	نسبة الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات في البنوك والمؤسسات المالية حسب السباب في الدول العربية خلال سنة 2017.....	(78)

قائمة المختصرات

الرقم	المختصر	الكتابة الأصلية للمختصر	الترجمة العربية للمختصر
01	**OCDE**	Organisation de Coopération et de Développement Economiques	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
02	**INFE**	**I**nternational **N**etwork on **F**inancial **E**ducation.	والشبكة الدولية للتثقيف المالي
03	**G20**	Le Groupe des vingt.	مجموعة العشرين
04	**FIARI**	**F**inancial **I**nclusion for the **A**rab **R**egion **I**nitiative.	المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية
05	**ET**	**E**lectronic Transactions	المعاملات الإلكترونية

جدول المحتويات

المحتوى	الصفحة
- الملخص.....	(I)
- Abstract.....	(II)
- إهداء.....	(III)
- شكر و عرفان	(IV)
- قائمة الأشكال.....	(V)
- قائمة الجداول.....	(VI-VII)
- قائمة المختصرات.....	(VIII)
- جدول المحتويات.....	(IX-XII)
- مقدمة.....	(1)
الفصل الأول:لمحة عامة حول التكنولوجيا المالية	(09)
- تمهيد	(10)
- المبحث الأول: مدخل إلى التكنولوجيا المالية.....	(11)
المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية وتطورها	(11)
أولا: مفهوم التكنولوجيا المالية.....	(11)
ثانيا: تطور التكنولوجيا المالية.....	(13)
المطلب الثاني: مجالات التكنولوجيا المالية.....	(16)
المطلب الثالث: أسباب لجوء العالم إلى التكنولوجيا المالية.....	(18)
المبحث الثاني: أساسيات حول التكنولوجيا المالية	(19)
المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية.....	(19)
المطلب الثاني: تقنيات التكنولوجيا المالية......	(20)
المطلب الثالث: مخاطر التكنولوجيا المالية وكيفية إدارتها.....	(23)
أولا: مخاطر التكنولوجيا المالية	(23)
ثانيا: إدارة مخاطر التكنولوجيا المالية	(24)
المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية	(25)
المطلب الأول: مفهوم شركات التكنولوجيا المالية ومراحل تمويلها.....	(25)
أولا: مفهوم شركات التكنولوجيا المالية	(25)

ثانيا: مراحل تمويل الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية.....	(26)
المطلب الثاني: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية وأنواعها.....	(29)
أولا: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية.....	(29)
ثانيا:أنواع شركات التكنولوجيا المالية.....	(30)
المطلب الثالث: طريقة عمل شركات التكنولوجيا المالية.....	(31)
- خلاصة الفصل.....	(32)
الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي	(33)
- تمهيد.....	(34)
المبحث الأول: مدخل إلى الشمول المالي.....	(35)
المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي.....	(35)
أولا: نشأة الشمول المالي	(35)
ثانيا: تعريف الشمول المالي	(36)
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي.....	(37)
أولا: أهمية الشمول المالي.....	(37)
ثانيا: أهداف الشمول المالي.....	(38)
المطلب الثالث: مبادئ الشمول المالي وخصائصه.....	(38)
أولا: مبادئ الشمول المالي.....	(38)
ثانيا:خصائص الشمول المالي.....	(40)
المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي.....	(41)
المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي.....	(41)
المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي.....	(42)
أولا: مؤشرات قياس الشمول المالي.....	(42)
ثانيا:المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global	(44)
المطلب الثالث: ركائز الشمول المالي.....	(46)
المبحث الثالث: أثر التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي.....	(50)
المطلب الأول: تحديات انتشار الشمول المالي.....	(50)
أولا: تحديات على جانب العرض	(50)
ثانيا: تحديات على جانب الطلب	(50)
المطلب الثاني: تقييم مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي.....	(51)
أولا: شروط اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي.....	(51)

ثانيا:خصائص التكنولوجيا المالية التي تساهم في تعزيز الشمول المالي	(53)
المطلب الثالث: أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي.....	(53)
- خلاصة الفصل.....	(56)
الفصل الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية	(57)
- تمهيد.....	(58)
المبحث الأول: واقع التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية.....	(59)
المطلب الأول: تطور واستخدام التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية.....	(59)
أولا:تطور التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية.....	(59)
ثانيا:استخدام التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية.....	(60)
ثالثا: تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الدول العربية.....	(63)
المطلب الثاني: دوافع وتحديات التكنولوجيا المالية في الدول العربية.....	(65)
أولا:دوافع التكنولوجيا المالية في الدول العربية.....	(65)
ثانيا: تحديات التكنولوجيا المالية في الدول العربية.....	(66)
المطلب الثالث: تجارب بعض الدول العربية في مجال التكنولوجيا المالية.....	(69)
أولا:المملكة العربية السعودية.....	(69)
ثانيا:الإمارات العربية المتحدة.....	(70)
ثالثا: قطر.....	(70)
رابعا:الكويت.....	(70)
خامسا:مصر.....	(71)
- **المبحث الثاني: الشمول المالي في الدول العربية**.....	(71)
المطلب الأول: تطور الشمول المالي في الدول العربية.....	(71)
أولا: تحليل المؤشر الكلي للشمول المالي.....	(71)
ثانيا: تحليل أهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الدول العربية.....	(73)
ثالثا: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق).....	(76)
رابعا: نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين لا يملكون حسابات مالية في البنوك والمؤسسات المالية حسب مجموعة من السباب في الدول العربية.....	(77)
المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الدول العربية والأسباب الرئيسية للإقصاء المالي فيها..	(78)
أولا: واقع الشمول المالي في الدول العربية.....	(78)
ثانيا: الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي في الدول العربية.....	(79)
المطلب الثالث: نماذج عن الشمول المالي في بعض الدول العربية.....	(80)

- **المبحث الثالث: تقييم مساهمة استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**.....	(82)
المطلب الأول: إسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.....	(82)
أولا:القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير.....	(83)
ثانيا:مؤشر استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي.....	(84)
ثالثا:المدفوعات الرقمية.....	(84)
رابعا:مؤشر الاقتراض بواسطة بطاقة الائتمان.....	(85)
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية.....	(86)
المطلب الثالث: سياسات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.....	(87)
أولا: جهود صندوق النقد العربي في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي.....	(87)
ثانيا: المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربيةFIARI	(88)
- خلاصة الفصل.....	(92)
- **الخاتمة**.....	(93)
- **قائمة المصادر والمراجع**.....	(97)

مقدمة

مقدمة

1- مدخل الدراسة

تعد التكنولوجيا المالية شكلا من أشكال الابتكار المالي التي أحدثت في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات المالية، وساهمت في إعادة تشكيل مشهدها وأصبحت منافسا قويا لمؤسسات الوساطة المالية التقليدية، وذلك بتوفيرها لحزمة من الخدمات المتسمة بكفاءة وسرعة التقدم وانخفاض التكلفة ودورها الكبير في تعزيز الشمول المالي وإمكانية إيصال الخدمات المالية في مجال المدفوعات والإقراض والتأمين والادخار والاستثمار إلى شريحة واسعة من الأفراد والمؤسسات المستبعدين ماليا.

ضمن هذه الرؤية العامة يمكن تفسير الانتشار الواسع لشركات التكنولوجيا المالية في وقت قصير، وحجم الاستثمارات الضخمة، وتحقيق هذه الشركات لميزة وقدرة تنافسية باستثمار الخبرة والمعرفة بشكل جيد.

ففي ظل التطور التكنولوجي والانتشار السريع للتكنولوجيا المالية شهد الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية تطورا مستمرا، حيث تسعى معظمها إلى تحسين بيئة أعمالها، إلا أن الوصول إلى التحول الرقمي لا يزال من التحديات الكبيرة للكثيرين منهم لأسباب عديدة منها ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وإهمال الاستثمار في البحث والتطوير وعدم الاهتمام بالتعليم بالشكل الكافي، بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية الحقيقية لتبني هذا التحول الرقمي.

وترتبط التكنولوجيا المالية ارتباطاً وثيقاً بالشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، حيث تعد التكنولوجيا المالية الرقمية من أهم الوسائل لتحقيق الشمول المالي. حيث إنها تعمل للمصلحة العامة وخلق فرص عمل والتي بدورها تقلل من معدلات الفقر ورفع مستوى التنمية وتوفير الخدمات المالية بطرق بسيطة وقليلة التكلفة، ولذا فإن الشمول المالي على المدى الطويل من الممكن أن يتزايد بسرعة عن طريق استخدام الخدمات المالية الرقمية والاقتصادية.

وقد أدى انتشار فيروس كورونا المستجد في جل دول العالم إلى تغيرات جذرية في أسلوب العمل والحياة بصفة عامة فأصبحت رقمية أكثر من ذي قبل، وأصبحت التكنولوجيا المالية ذات أهمية متزايدة لكل من المستهلكين والشركات على مدى السنتين الماضيتين، حيث اتخذت معظم دول العالم تدابير إغلاق المكاتب والمدارس والفروع المصرفية وغيرها من المؤسسات والشركات، فتعين جراء هذا الوضع على الدول العربية الإعتماد أكثر على حلول الرقمنة لإجراء مختلف المعاملات المالية وغيرها من المعاملات.

2- إشكالية الدراسة

و من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال الرئيسي من خلال التساؤل التالي:

كيف ساهمت التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية؟

و حتى تتم الإحاطة بكل جوانب موضوع الدراسة تقسم الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي السياسات المعتمدة من طرف الدول العربية لتطوير استخدام التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي؟
- هل تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية؟
- ما هو تأثير جائحة كوفيد 19 على الشمول المالي في الدول العربية؟

3- فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات السابقة تم تحديد مجموعة من الفرضيات التي تمكن من الوصول إلى أهداف الدراسة:

- هناك عدة سياسات واستراتيجيات تعتمد لتطوير استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية؛
- ساهم استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية؛
- أثرت أزمة كوفيد 19 إيجابيا على الشمول المالي في الدول العربية.

4- أهمية موضوع الدراسة

يعد موضوع التكنولوجيا المالية من أهم المواضيع الاقتصادية التي كثر حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء، وفيما يلي يتم عرض أهمية الموضوع فيما يلي:

- التعرف على موضوع الشمول المالي الذي أصبح يعتبر من أهم رهانات الدول العربية في الوقت الحالي خاصة في ظل جائحة كورونا، نظرا للعوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن توفرها في الأمدين المتوسط والبعيد، ولما ستوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية، فقد وجدت الكثير من الدول في الرقمنة بديلا استراتيجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛
- من خلال هذه الدراسة يتم عرض بعض التجارب العربية التي اعتمدت على التكنولوجيا المالية، وتوضيح مساهمتها في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا التي يمكن الاستفادة منها في الدول التي مازالت تشهد تأخرا.

5- أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- الموضوع يندرج ضمن مجال التخصص؛
- الدور المهم الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية؛
- محاولة معرفة آثار التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في الاقتصاد العربي؛
- قلة الدراسات المعالجة لهذا الموضوع الاهتمام بالموضوع نظرا لحداثته.

6- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- معرفة مدى أهمية الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في العالم العربي؛
- التعرف على مدى مواكبة الدول العربية للتغيرات العالمية في تكنولوجيات التحولات الرقمية والمالية.

7- حدود الدراسة

لكل دراسة حدود مكانية وزمنية، وعليه يتم تبيان حدود هذه الدراسة كالأتي:

- **الحدود المكانية:** تم إجراء هذه الدراسة على دول العالم العربي وتم التركيز على بعض الدول العربية.
- **الحدود الزمنية:** اختلفت الحدود الزمنية من تجربة إلى أخرى وذلك راجع إلى المعلومات المتوفرة بخصوص موضوع الدراسة وبالتالي اقتصرت الدراسة حسب توفر البيانات في كل حالة.

8- منهج وأدوات الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة وحتى تتم الإجابة على الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية واختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة، في ضوء ما يتوفر من بيانات يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائم طبيعة الموضوع محل الدراسة وذلك لوصف مفاهيم التكنولوجيا المالية والشمول المالي وأهميتها، وعرض مؤشرات التكنولوجيا المالية والشمول المالي وترجمة الإحصائيات المتعلقة بالدراسة، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة في عرض واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الدول العربية، وتمثلت أدوات الدراسة في الاعتماد على مجموعة من الكتب والمذكرات والدوريات والملتقيات، إحصاءات الجهات الرسمية والمنظمات الدولية، وكذلك التقارير والنشرات والمواقع الإلكترونية.

9- الدراسات السابقة

هناك العديد من الباحثين الذين تطرقوا إلى موضوع التكنولوجيا المالية وأيضا الشمول المالي ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

الدراسة الأولى: لمياء عماني، وفاء حمدوش، (2017)، بعنوان: نموذج الأعمال وخلق القيمة في شركات التكنولوجيا المالية ، مقال في مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 01، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة التحليلية إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيا الرقمية في تعديل نموذج الأعمال لشركات التكنولوجيا المالية، خاصة أن هذه الأخيرة هي شركات ناشئة تعتمد على الابتكارية وتركز على الزبون بدل المنتج.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تأثير التكنولوجيا الرقمية على نموذج الأعمال يمر عبر التأثير على سلسلة القيمة والميزة التنافسية التي ترتبط بالابتكار والتطور الدائم، هذه التغيرات من شأنها التعديل في النظرة إلى العائد والقيمة خاصة مع التخفيض المستمر في تكاليف المعاملات المالية وعدم الخضوع لأشكال الضبط التقليدية.

الدراسة الثانية: وهيبة عبد الرحيم، أوقاسم الزهراء، (2019)، بعنوان: التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مقال في مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العوامل التي ساعدت في استيعاب الدول الخليجية لقطاع التكنولوجيا المالية كونه قطاع حديث يمس بشكل مباشر قطاع الخدمات المالية، والمشاريع المتعددة التي تبنتها في إطار ذلك على غرار باقي الدول العربية التي منها لم ينتشر فيها بعد مصطلح التكنولوجيا المالية وغير مفهوم المعالم، في حين لا يزال الجدال مستمرا حول التكنولوجيا المالية كقطاع دخيل غير مقنن ومنافستها للمؤسسات المالية التقليدية وأهم المخاطر التي يحملها.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن التطور التكنولوجي الذي تشهده الدول الخليجية في مجال الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية والاستراتيجيات المستقبلية التي وضعتها هذه الدول للتنويع الاقتصادي بعد الازمة النفطية الأخيرة، ما جعلها تشجع على قيام التكنولوجيا المالية في اقتصادياتها، كذلك طريقة الاستيعاب هذه جاءت مصاحبة لبيئة تنظيمية مقننة بموافقة حكومية وهي الطريقة الصحيحة التي تستبعد مخاطر التكنولوجيا المالية.

الدراسة الثالثة: فلاق صليحة، حمدي معمر، (2019)، بعنوان: تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مقال في مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 04، جامعة الشلف، 2 الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في العالم العربي، حيث قاما الباحثان بتشخيص واقع الشمول المالي في العالم العربي من خلال عرض أهم مؤشراته، كما وضحا تحديات تعزيز الشمول المالي وآليات تعزيزه باعتباره مدخلاً هاماً لتحقيق الاستقرار المالي.

حيث خلصت الدراسة إلى أنه رغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم، حيث يواجه عدة تحديات الأمر الذي يتطلب ضرورة تبني إستراتيجية فعالة لدعم وتعزيز الشمول المالي.

الدراسة الرابعة: ذهبية لطرش، سمية حراق، (2020) بعنوان: واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقال في مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 05، العدد 02، جامعة سطيف، الجزائر

هدفت الدراسة إلى تبيان واقع التكنولوجيا المالية التي عرفت استثماراتها نموا سريعا في السنوات الأخيرة تماشيا مع مستجدات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي، وقدرتها على إحداث ثورة في مجال الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية لاسيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وخلصت الدراسة إلى انه بالرغم من تطور حجم الاستثمار في التكنولوجيات المالية في الدول العربية إلا أن دورها يظل في اغلب هذه الدول محدودا وضعيفا في تقليص فجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك إلى تراكم عدة معوقات ترتبط بغياب القوانين والتعليمات المرتبطة بتراخيص الإنشاء وضعف رأس المال المخاطر ونقص الثقافة المالية الرقمية وعدم ملاءمة بيئة الأعمال لانطلاق هذه الشركات .

الدراسة الخامسة: حارث محمد محمود (2021) بعنوان: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز صيغ التمويل في المصارف الإسلامية في العراق والأردن–دراسة تحليلية مقارنة للمدة (2010–2019)–، رسالة ماجستير،كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة تكريت، العراق:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل بيئة القطاع المصرفي وإظهار الدور للتكنولوجيا المالية بما يعزز من صيغ التمويل في المصارف الإسلامية وبما ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية في كل من العراق والأردن، وذلك من خلال تحليل البيانات لعينة من المصارف الإسلامية في كلا البلدين لبعض المتغيرات تحليلا اقتصاديا مقارناً .

وقد خلصت الدراسة بأن المصارف الإسلامية في الأردن أكثر انفتاحا وتنوعاً وتوسعاً من خلال استخدامها للصيغ التمويلية وتطويرها من أساليب استخدامها للتكنولوجيا المالية في كل تعاملاتها الودائعية والقروض الممنوحة بين الأفراد، وان الضعف في البنية التحتية التكنولوجية للقطاع المصرفي في العراق وعدم التشجيع والدعم على إدخال التطورات التكنولوجية كافة من سنة إلى أخرى احدث ضعفا في هذا القطاع من خلال تقديم الخدمات المالية والمصرفية وانعدام الابتكار في مختلف القطاعات أدى إلى ابتعاد الأفراد والمؤسسات الحكومية عن مواكبة ما يحصل من تطور على الأصعدة جميعها من إنتاجية وإيرادات وتحسن المستوى المعيشي للأفراد ..الخ. لصيغ التمويل الفاعلية في تسهيل تقديم خدمات مالية ومصرفية واسعة وجذب اكبر قدر ممكن من الأفراد وزيادة الودائع لكل مصرف .

الدراسة السادسة: وفاء حمدوش، (2020) بعنوان: " أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي – حالة الدول العربية"–، مقال في منصة المجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، عدد خاص، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي في الدول العربية، حيث اعتمدت الدراسة ع تحليل مؤشرات الشمول المالي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الدول العربية لا تزال متأخرة كمجموعة في تحسين كفاءة وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى مختلف فئات المجتمع، وهو ما يستدعي البنوك المركزية العربية الاهتمام بتعزيز الشمول المالي في إطار سياساتها، للرفع من عمق قطاعاتها المصرفية.

– ما يميز الدارسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يلي:

- في هذه الدراسة تم تحليل الوضع الاقتصادي العربي وبرامج الدول العربية في مجال التكنولوجيا المالية والشمول المالي؛
- في هذه الدراسة تم عرض تجارب دول عربية حول التكنولوجيا المالية والشمول المالي؛
- الدراسة تركزت في الفترة الأخيرة وأبرزت اثر أزمة كوفيد 19 على الوضع العربي وعرض جهود الدول العربية في إصلاح الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

10– هيكل الدراسة

لقد حددت إشكالية الدراسة إطار متعدد الأبعاد (التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، تعزيز الشمول المالي عبر التكنولوجيا المالية في الدول العربية) الأمر الذي يستدعي ضرورة الإحاطة بكل هذه الأبعاد وبجميع جوانبها، وعلى هذا الأساس فقد شملت هذه الدراسة مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة جاءت كالتالي:

الفصل الأول: تضمن هذا الفصل لمحة عامة حول التكنولوجيا المالية، وتم تقسيمه ثلاثة مباحث أساسية، حيث تم التطرق لمدخل إلى التكنولوجيا المالية من حيث مفهومها، مجالاتها وتقنياتها بالإضافة إلى أسباب لجوء العالم إليها في المبحث الأول، ثم تم التطرق إلى خدمات وتقنيات ومخاطر مخاطر التكنولوجيا المالية وكيفية إدارتها من حيث تعريفها، مراحل تكوينها والخصائص المميزة لها وطريقة عملها بالتفصيل في المبحث الثاني، ومن ثم تم التعرف إلى شركات التكنولوجيا المالية من حيث تعريفها، مراحل تكوينها والخصائص المميزة لها وطريقة عملها بالتفصيل في المبحث الثالث.

الفصل الثاني :تضمن هذا الفصل الإطار النظري الشمول المالي، وقد تكون من ثلاثة مباحث أساسية، حيث خصص المبحث الأول إلى مدخل إلى الشمول المالي من ناحية نشأته، مفهومه، خصائصه، أهميته وأهدافه ومبادئه، ثم تم تناول

أساسيات حول الشمول المالي من خلال أبعاده، مؤشراته وركائزه في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث تم التطرق فيه إلى أثر التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي.

الفصل الثالث: تضمن هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية عن دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للدول العربية، وقد تكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث أساسية، حيث تم عرض واقع التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية بالتفصيل في المبحث الأول، ثم تم التطرق إلى الشمول المالي في الدول العربية في المبحث الثاني، ومن ثم تم تقييم مساهمة استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية في المبحث الثالث.

الفصل الأول

لمحة عامة حول التكنولوجيا المالية

تمهيد

تعد التكنولوجيا المالية من المصلحات الحديثة جدا والتي ظهرت في القرن 21، أين برزت بوادرها أعقاب الأزمة المالية 2008 التي تعتبر منعرجا حاسما في مجال الخدمات المالية والمصرفية، حيث اعتبرت التكنولوجيا المالية أنها مصلح يجمع بين التمويل والتكنولوجيا فهي مرتبطة بتقديم خدمات مالية سواء للأفراد أو المؤسسات بأحدث التقنيات والوسائل المبتكرة في هذا المجال، وبهذا عرف النظام المالي تحولا نحو ديناميكية التقاطع بين قطاعات الخدمات المالية والتكنولوجية المستجدة، حيث تقوم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بابتكار منتجات وخدمات مالية ومصرفية فبذلك تمثل تحديا جديدا لهيمنة المؤسسات المالية التقليدية، ويخلق لها ضغطا غير مسبوق عن طريق الكشف عن مقترحات جديدة تتعلق بالقيمة ومن خلال نماذج أعمال مبتكرة وغير تقليدية وقائمة على التكنولوجيا، من هذا المنطلق كان الاستثمار في التكنولوجيا المالية محل استقطاب عالمي للشركات الناشئة التي تسعى لتعظيم الأرباح وحجز مكانة اقتصادية ضمن مجموعة الكبار من ذوي الخبرة والحنكة في هذا المجال.

لذا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مدخل إلى التكنولوجيا المالية؛

المبحث الثاني: أساسيات حول التكنولوجيا المالية؛

المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية.

المبحث الأول: مدخل إلى التكنولوجيا المالية

عرفت التكنولوجيا المالية انتشارا وقبولا واسعا عند معظم الأفراد، لذلك فإنها تعتبر من المجالات المهمة والمؤثرة على مستوى العالم في الوقت الحالي، كما يرهن عليها الجميع على الدور الذي يمكن أن تؤديه في تحسين الخدمات المالية لمختلف المتعاملين، وتسهيل المعاملات المالية مقارنة بالوسائل التقليدية.

المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية وتطورها

شهدت الآونة الأخيرة انتشار مصطلح "**Fintech**""**التكنولوجيا المالية**" المركب من كلمتين "**Fin**" اختصار لكلمة **Finance** وتعني التمويل و"**Tech**"اختصار لكلمة**Technology**وتعني التكنولوجيا، وقد ساهم في نشأتها الحاجة لحل المشكلات المالية للأفراد والشركات، حيث تستخدم التكنولوجيا المالية في تحسين الأنشطة في مجال التمويل المالي وتحسين الخدمات المالية الخاصة بالبنوك، ليتمكن العميل من إجراء معاملاته عبر الانترنت وكل الأنشطة تهدف إلى توفير الوقت والجهد للأفراد وأصبحت الآن تستخدم في عمليات التأمين والتجارة والتداول ومنع الغش وعمليات إدارة المخاطر.

أولا:مفهوم التكنولوجيا المالية

وردت تعاريف عديدة ومختلفة للتكنولوجيا المالية تعطي نظرة عن هذا المصطلح المعاصر، فوفقا لجنة بازل للرقابة المصرفية فقد عرفت التكنولوجيا المالية بأنها "أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية، وهو مصطلح يستخدم لوصف مجموعة واسعة من الابتكارات والجهات الفاعلة في بيئة تتطور بسرعة".[1]

وفي ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي في سبتمبر 2018 عرفت التكنولوجيا المالية على أنها: "تطبيق التكنولوجيا لتقديم المنتجات والخدمات المالية، فهي ابتكار مالي تم تمكينه تقنيا والذي يمكن أن يؤدي إلى نماذج أعمال جديدة أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات لها تأثير مادي مرتبط بالأسواق والمؤسسات المالية وتوفير الخدمات المالية".[2]

أما مجلس الاستقرار المالي يعرفها على أنها: "استخدام التكنولوجيا لتحقيق ابتكارات مالية أو نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات أو منتجات جديدة لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية"[3].

---

[1] وهيبة عبد الرحيم، آمين بن سعيد، نادية عبد الرحيم، (2019): **طرق التمويل المبتكرة لتعزيز التقنيات الرقمية وتوجهها العالمي**، الملتقى الدولي حول التكنولوجيا لاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، المنعقد يومي 2، 3 ديسمبر، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 264.

[2] المرجع نفسه، ص 264.

[3] أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، (2021): **شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 101.

وحسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية **دبلن** فإن: "التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية"[1].

ومن خلال هذه التعريفات يتبين أن التكنولوجيا المالية أو ما تعرف ب "**Fintech**" عبارة عن اختراع وتطور تكنولوجي يتم توظيفه في المنتجات والخدمات المالية لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، بحيث تتميز هذه التكنولوجيا الحديثة بأنها أسرع وارخص وأسهل ويمكن لعدد اكبر من الأفراد الوصول إليها.

وتتميز التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص يتم تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01):خصائص التكنولوجيا المالية

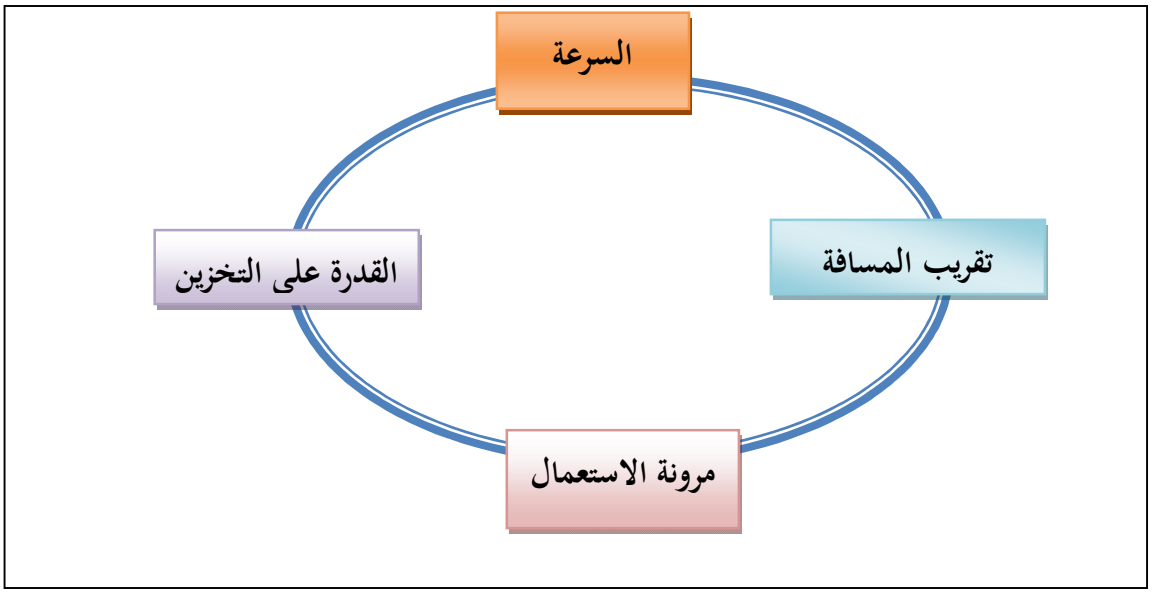

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:فاطمة الزهراء سبع، (2021): **واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الإسلامية**، مجلة العلوم الإسلامية والحاضرة، المجلد 06، العدد 02، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، الجزائر، ص ص 255-256.

[1] حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، (2019): **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 1، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، ص 402.

ثانيا: تطور التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية ليست ظاهرة جديدة وحديثة، فالخدمات المصرفية والمالية التي تقدمها المؤسسات لها تاريخ طويل من اجل تبني التكنولوجيا،وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

– **المرحلة الأولى (1866–1967)**:في هذه المرحلة تم وضع أول كابل عابر للمحيط الأطلسي، واختراع جهاز الصراف الآلي، وقد اجتمعت التكنولوجيا والمالية من اجل تفجير الفترة الأولى للعولمة المالية؛

– **المرحلة الثانية (1967–2008)**:في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها داخل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية، والتي استخدمت التكنولوجيا المالية من اجل توفير المنتجات و الخدمات المالية، وقد شهدت هذه الفترة بداية تقديم المدفوعات الالكترونية، وأنظمة المقاصة، أجهزة الصراف الآلي، و الخدمات المصرفية عبر الانترنت. [1]

– **المرحلة الثالثة (2008–2014)**: وتمتاز هذه المرحلة ببدء الانهيار التدريجي للثقة في النظام المالي العالمي، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الحديث عن بدائل للنظام المالي القائم وضرورة التحديث والتجديد، وضغطت المنظمات من حول العالم لمزيد من التشريعات المنظمة للقطاع المالي مما أدى إلى رفع كلفة الامتثال على هذا القطاع، وقد شهدت هذه المرحلة تنامي الاهتمام بقضايا الحوكمة والرقابة، كما ظهرت في هذه الفترة العملة الافتراضية المشفرة الأولى في العالم، والتي بينت سعيها للتحرر من النظام النقدي العالمي وهيمنة البنوك المركزية وهي البيتكوين عام 2008، والتي وصل الحجم السوقي لها مئات المليارات، ومما يميز هذه المرحلة أيضًا ازدياد الاعتماد على الهواتف الذكية في إجراء المعاملات المالية؛

– **المرحلة الرابعة (من 2014 إلى الآن)**: وهي مرحلة مميزة بدأت بتمايز صناعة التكنولوجيا المالية وغالبها من القطاع التقني لا المالي، وذلك بغية الاستثمار في الخدمات المالية وابتكاراتها (كقطاع المدفوعات، والاستثمارات المالية الآلية، والتأمين الذكي (التقني) وتكنولوجيا التنظيمية، والتمويل الجماعي، والنقود الافتراضية وغيرها[2].

والشكل الموالي يبين حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية عبر العالم من سنة 2008 إلى سنة 2020:

[1] سعيدة حرفوش، (2019): **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 3، جامعة الجلفة، الجلفة، الجزائر، ص 728.

[2] ايمن بوزانة، وفاء حمدوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 101 - 102.

شكل رقم (01-02): حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية عبر العالم للفترة 2008 – 2020

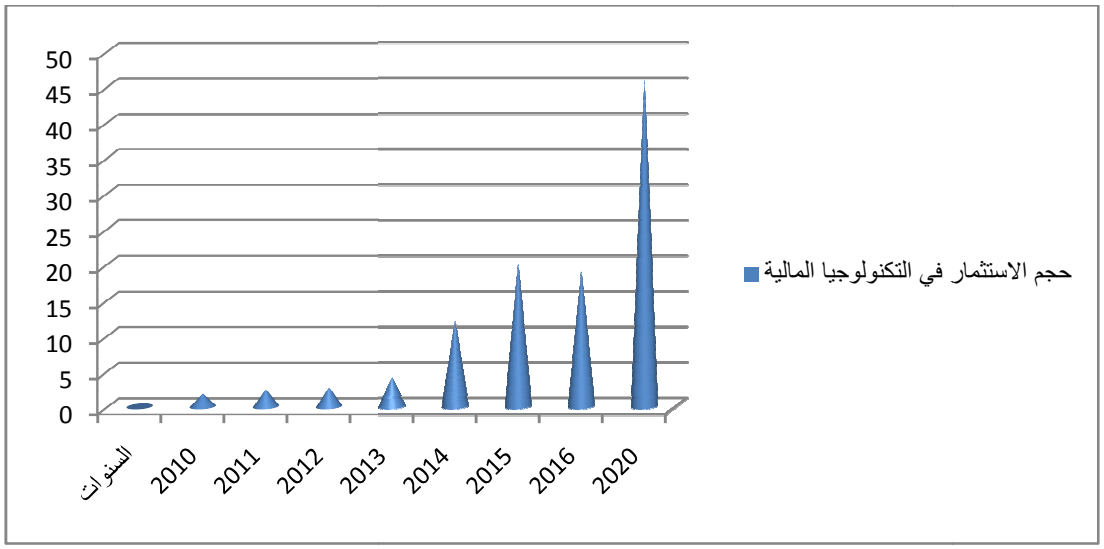

المصدر: حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، (2019): **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 1، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، ص 402.

من خلال الشكل الموضح أعلاه يتضح أن الاستثمارات العالمية في قطاع التكنولوجيا المالية شهدت ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقلت هذه الاستثمارات من 928 مليون دولار عام 2008، إلى 4 مليارات دولار عام 2013، ثم نمت تلك الاستثمارات إلى 20 مليار دولار عام 2015، وفي عام 2020 وصلت هذه الاستثمارات إلى 46 مليار دولار، وذلك نتيجة التقدم التكنولوجي والمنتجات المالية المبتكرة.

كما عرفت التكنولوجيا المالية انتشارا عالميا وتقدما ملحوظا في أغلب الدول المتقدمة، والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم (01-03): الدول الأكثر استخداما للتكنولوجيا المالية

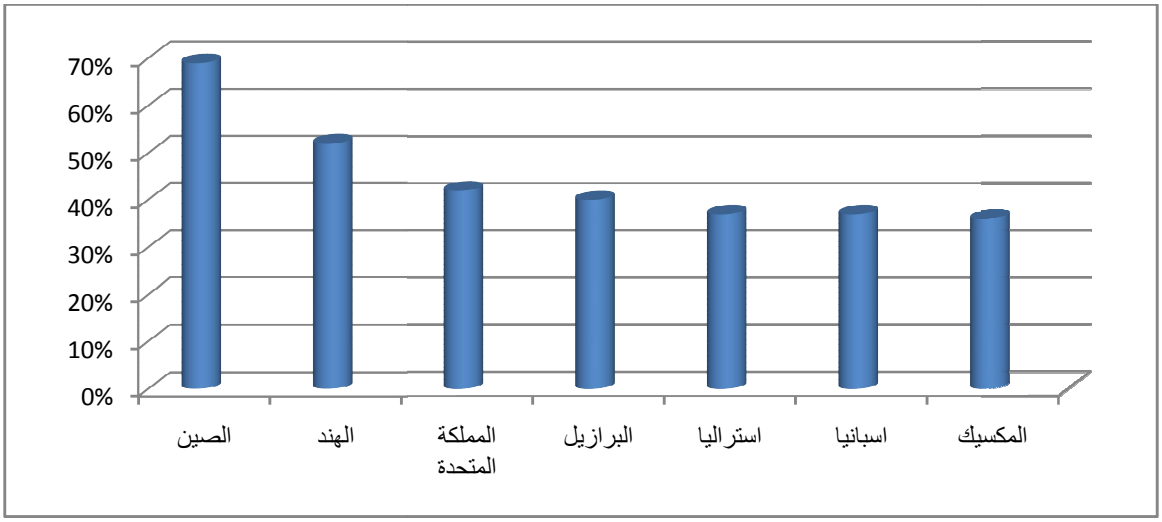

المصدر: حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، (2019): **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 1، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، ص 403.

يتضح من خلال الشكل الموضح أعلاه أن من الدول الأكثر استخداما للتكنولوجيا المالية نجد الصين تستخدمها بما نسبته 69%، الهند بنسبة 52%، وتحل ثالثا المملكة المتحدة بنسبة 42% وهي من أكثر الدول المتقدمة اقتصاديا، ثم 40% للبرازيل، و37 % لكل من استراليا واسبانيا، وأخيرا نجد المكسيك بنسبة 36% .

شكل رقم(01-04) : عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في جميع أنحاء العالم خلال الفترة (2018-2020) حسب المنطقة

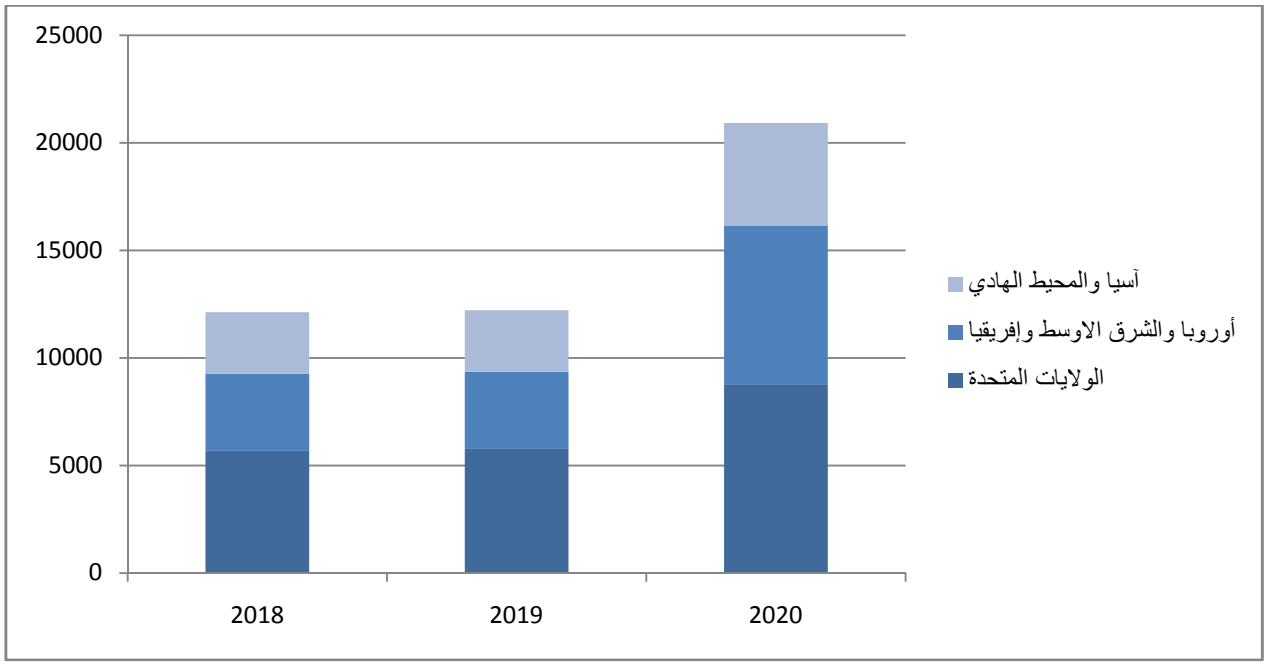

المصدر: بن عيشوشة رفيقة، صدقاوي صورية، بزارية أمحمد، (2021): **التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا** ، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد 01، جامعة الجيلالي بوعمامة، خميس مليانة، الجزائر، ص 167.

من خلال الشكل المبين أعلاه يلاحظ تنافس دول العالم حول الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، حيث تم رصد في سنة 2020 حوالي 8775 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية Fintech في الولايات المتحدة، فهي بذلك تعتبر الرائدة في هذا المجال، وبالمقارنة يوجد 7385 شركة ناشئة في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، تليها 4765 شركة ناشئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومن المتوقع أن تزداد عدد الشركات بشكل كبير في السنوات القادمة بسبب التوجه العالمي للتحول الرقمي بعد الأزمة الصحية، وأيضا بعد التطورات التي شهدها العالم من حيث تنظيم ورقابة شركات التقنيات المالية وإجراءات الترخيص وتأسيس هذه الشركات.

المطلب الثاني: مجالات التكنولوجيا المالية

تقدم التكنولوجيا المالية مجموعة كبيرة من الخدمات المالية في شتى القطاعات والمجالات المتنوعة، حيث يمكن عرض أهم القطاعات التي تسلكها التكنولوجيا المالية فيما يلي[1]:

– قطاع المدفوعات: وهو القطاع الأكثر تقدما في التكنولوجيا المالية، فالشركات الناشئة تقدم خدمات دفع الفواتير، وحلول الدفع عبر الإنترنيت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ الإلكترونية، [2]بالتالي تعد خدمات الدفع من أكثر الخدمات رواجا مقارنة بباقي الخدمات والمنتجات المالية الأخرى، كما أن الشركات التي ترتكز على هذا النوع من الخدمات تستقطب عملائها بشكل أسرع وأقل تكلفة.

والجدول الموالي يعرض مميزات قطاع المدفوعات قبل وبعد التكنولوجيا المالية:

الجدول رقم (01-01): مميزات قطاع المدفوعات قبل وبعد التكنولوجيا المالية

	قبل التكنولوجيا المالية	بعد التكنولوجيا المالية
التكلفة	التنقل + فرصة لإضاعة الوقت	رسوم قليلة، لا يوجد هدر للوقت
السهولة	في العادة يتطلب الأمر حمل النقود، وإيصالا ورقيا	موثقة الكترونيا ومشفرة
التجارة الإلكترونية / الأعمال التي تستهدف المستهلك	لا إمكانية للوصول إلى العملاء غير المتعاملين مع البنوك والتكلفة عالية	مزودي خدمة الدفع/ بوابات الدفع الالكتروني.

المصدر: وهيبة عبد الرحيم، (2018): **الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية**، معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 21، العدد 01، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، ص 148.

– قطاع التمويل والإقراض الرقمي: وهو يشمل بالأساس على التمويل الجماعي الذي يعمل على تمكين شبكات الأشخاص بالتحكم في إنشاء منتجات ووسائل إعلام وأفكار جديدة، ويشمل على ثلاث أطراف هي المقاول بالمشروع الذي يحتاج إلى التمويل، المساهمون المهتمون بتمويل هذه المشروعات، والهيئة الوسيطة التي تتيح المعلومات لإيجاد الفرص من أجل تطوير الخدمات والمنتجات، كما يوجد إقراض النظير للنظير وهو من أكثر النماذج التي تعرف توجها كبيرا في التكنولوجيا المالية، وتعمل هذه المنصات على توفير المعلومات للأفراد والشركات بدافع الإقراض المتبادل بأسعار منخفضة وإجراءات أقل تعقيدا.

[1] صخري عبد الوهاب، بن علي سمية، (2021)، **تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قراءة للتحديات والإمكانات**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة.المجلد 06، العدد 01، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص ص 405- 406.

[2] حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع (2018): **تكنولوجيا المعلومات...ثورة اقتصادية جديدة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة تمنغاست ، الجزائر، ص 40.

– **قطاع إدارة الثروات:** تحت هذا البند فإن خدمة إدارة الثروات تتضمن كل من التخطيط المالي وغدارة المحافظ الاستثماري وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأفراد الأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة والأسر، الذين يرغبون في مساعدة واستشارة مالية بالاعتماد على متخصصين لإدارة ثرواتهم من تنسيق خدمات مصرفية، تخطيط عقاري، وموارد قانونية وإدارة الضرائب المهنية والاستثمار.

– **قطاع التأمين:** لقد أوجدت التطورات التكنولوجية طرقا جديدة لتقديم الخدمات التأمينية، بالإضافة إلى أساليب متقدمة لجمع البيانات تؤدي إلى تحديد أفضل المخاطر وما يقابلها من تدابير علاجية، وهو ما أشارت إليه تكنولوجيا التامين، والتي ترتبط بتحسين الخدمات المقدمة للعملاء، فبفضل التقدم التكنولوجي توجد العديد من الأشكال الجديدة التي أدخلت العمليات التشغيلية في مجال التامين، وهذا رغبة في تجديد كفاءة الوساطة المالية والإدارة الكفأة لمتطلبات العملاء المتعلقة بالتعويض، فهذه التطورات تهدف إلى التحسين المستمر للخدمات الممنوحة للزبائن مع تخفيض عمولات ورسوم التأمين[1]، والشكل الموالي يبين استثمار المشاريع العالمية في شركات التامين الرقمي:

الشكل رقم (01–05): استثمار المشاريع العالمية في شركات التأمين الرقمي من 2010 إلى 2016

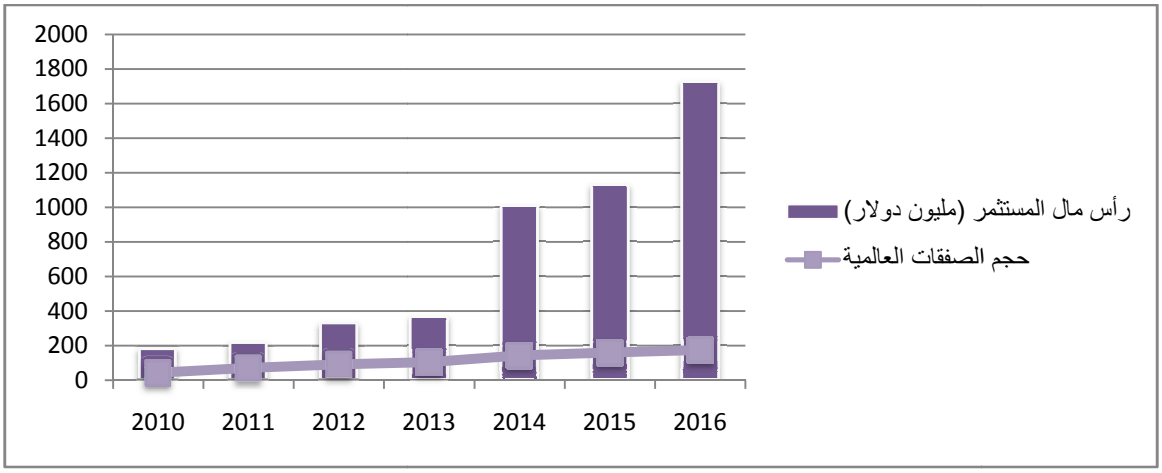

المصدر: وهيبة عبد الرحيم، (2018): **الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية**، معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 21، العدد 01، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، ص 151.

من خلال الشكل رقم (01–05) أعلاه يتضح أن المشاريع المستثمرة في شركات التامين الرقمي خلال الفترة من (2010–2016) عرفت ارتفاعا واضحا، حيث انتقلت من 188 مليون دولار سنة 2010 إلى 1,7 مليار دولار سنة 2016، ويرجع هذا التطور إلى الارتفاع الكبير في حجم الصفقات العالمية المتعلقة بالاستثمار في التامين الرقمي.

– **قطاع التكنولوجيا التنظيمي:**هو مجال يستعمل لإدارة العمليات التنظيمية داخل الصناعة المالية وذلك باستخدام التكنولوجيا المبتكرة، ويحتوي على العديد من الوظائف المتعلقة بالتكييف الرقابي، الإفصاح أو الإبلاغ، والامتثال للقواعد

[1] فريد حبيب ليان، (2019): **التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل**. إصدارات إتحاد شركات الاستثمار الكويت–الكويت، ص ص 51–52.

والقوانين، فهي تتألف من مجموعة شركات تكنولوجية تعمل على إيجاد حلول لتحديات الاقتصاد الرقمي، والعمل على تخفيض انتهاك البيانات، الاختراقات الإلكترونية، غسيل الأموال وغيرها من الأنشطة والأعمال الاحتيالية.

المطلب الثالث: أسباب لجوء العالم إلى التكنولوجيا المالية

تساهم التكنولوجيا المالية في تحسين طرق التمويل، فهي تلعب دورا منافسا للبنوك التقليدية من أجل تطوير الخدمات المالية وتقديمها لعملائه، ويعتبر هذا السبب الرئيسي للجوء إليها، إضافة إلى ذلك يتم ذكر الأسباب التالية[1]:

– **معالجة للمعاملات المعقدة:** فمن خلال هذه التكنولوجيا أصبح من السهل معالجة المعلومات المالية بشكل أسرع وتسوية جميع الحسابات بشكل صحيح، ما ينعكس على زيادة المستوى العام للجودة في هذا القطاع.

– **شمول مالي أفضل:**تمكن تلك التكنولوجيا الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاته سواء على مستوى المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين حيث يتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

– **خفض تكلفة الخدمات:** في الكثير من الأحيان لا تحتاج الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية إلى وجود مادي في المناطق التي تغطي خدماتها، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة للعملاء بالإضافة إلى تقليل الوقت المستغرق في المعاملات مثل طلبات القروض.

– **تقديم التحليلات المالية المتقدمة:** تتمكن تلك التقنية من تقديم التحليلات المالية المتقدمة، وذلك من خلال توافر مخزون ضخم للبيانات، مما يمكن المؤسسات من إعادة تصميم منتجاتها لتلبية احتياجات العملاء والتي تم تجاهلها من قبل المؤسسات المالية التقليدية.

– **نقل المعرفة وتحقيق الشفافية:** تتيح الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية المعرفة والخبرة المتراكمة للمستثمرين الجدد وكفاءة استخدام رأس المال والموارد، كما تساعد على تعزيز الشفافية التي من شأنها أن تحسن من ثقافة المؤسسات.

ويمكن إيجاز أهم الأسباب الرئيسية للجوء للتكنولوجيا المالية في الشكل التالي:

[1] مروة عماد، فينتيك قوة للتحول في القطاع المالي والمصرفي، مقال متوفر على الموقع الالكتروني: https://al-ain.com/article/fintecch-e.com/economy تم الاطلاع عليه يوم : 2023/11/29 على الساعة : 22:15.

الشكل رقم (01-06): الأسباب الرئيسية للجوء إلى التكنولوجيا المالية

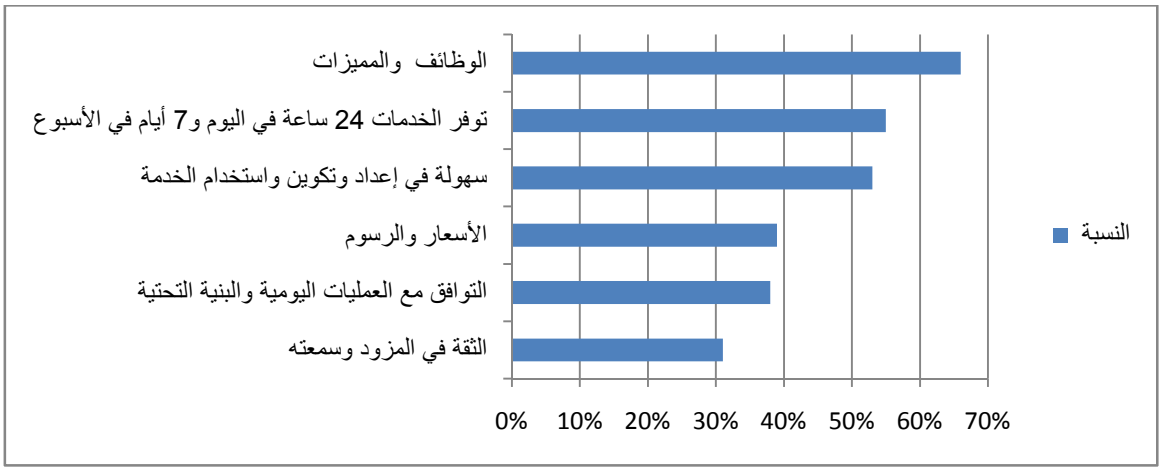

Source : gintch report, by Akach dubey, Enterslice , 2019, p07 consulté le :01/12/2023 à : 22 :09.

المبحث الثاني: أساسيات حول التكنولوجيا المالية

توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات كالخدمات التي تعتمد على التقنيات الحديثة لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية،كما أنها تتميز بالسرعة كالسهولة، وفي معظم الأحوال يتم تطوير هذه الخدمات كالمنتجات بواسطة شركات ناشئة كالتي تسعى لتحسين الخدمات المصرفية للأفراد كالشركات مع التعاون مع مقدمي الخدمات المالية.

المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية

لقد جاءت الفينتك لتحويل سوق الخدمات المالية وتعاملت مع مجموعة واسعة من الخدمات يمكن إيجازها في العناصر الخمسة التالية :[1]

-خدمات الدفع: تعني النشاطات المصرفية الأكثر نشاطا ومرونة والتي تقدمها الفينتك للعديد من العملاء، بحيث توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع من أهمها ما يلي:

* الدفع عبر الهاتف النقال؛

*التحويلات المالية إلى الخارج تكون بأقل تكلفة TransferWise ،تدنئة تكاليف التبادل الدولي للنقود؛

* تبادل العملات بدون تكلفةKantox ؛

* إدارة تدفقات الدفع المتاحة للتجارة الالكترونية، وتسهل عمليات الدفع عبر الانترنت، والتي تشمل على وسائل الدفع المبتكرة؛

* تبسيط عمليات الدفع بين الأفراد.

- الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد: وتشمل الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الانترنت، دون أي وجود مادي للوكالة، بتكاليف منخفضة، وتشمل أيضا حلول لتسيير الميزانية، وكذا أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية.

[1] سعيدة حرفوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 729-730.

–الاستثمار والتمويل :تقوم الفينتك باستقطاب مدخرات الأفراد، عن طريق:

* تقديم البساطة في العروض الممنوحة؛

* توفير منصات التمويل الجماعي crowdfunding للشركات، سواء في شكل قروض crowdlending، أو استثمار في رأس المال crowdequity ، أو في شكل تبرعات؛

*تقديم الاستشارة عبر الانترنت لمساعدة الأفراد في إدارة مدخراتهم؛

*تحليل المخاطر، وتقديم للعميل مقترحات متنوعة في الاستثمارات المالية.

–خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات: data big وهي تقدم حلول موجهة للقطاع البنكي والمصرفي، من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات، التي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون (سلوك الشراء، الادخار، المسارات الوظيفية للزبون، الملاءة المالية)، كما تعمل في مجال الأمن السبرياني، وذلك من خلال الكشف المبكر لأي احتيال في سلوك المتعامل، مثل تحديد المكان الجغرافي للهواتف الذكية، أو تشفير البيانات والمعلومات الحساسة، تقوم أيضا الفينتك بتحليل المخاطر، وتقديم أدوات تساعد على اتخاذ القرارات حول إدارة المحافظ المالية، وتسهيل إعداد التقارير التنظيمية.

–الخدمات الموجهة للبنوك والشركات: تقدم التكنولوجيا المالية الفينتك العديد من الحلول من أجل تحسين إدارة الشركات، فنجد منها الموجهة للبنوك مثل تقنية البلوكات Blocktech التي تطور حلول معتمدة على تكنولوجيا البلوكشين Blockchain، فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، أما بالنسبة للشركات تقدم أيضا الفينتك حلول مثل برامج معالجة المعلومات، وكذا إجراءات التحكم في أنظمة المعلومات وإدارة المخاطر، إدارة الضرائب....الخ[1].

المطلب الثاني: تقنيات التكنولوجيا المالية

تعتمد التكنولوجيا المالية على مجموعة واسعة من التقنيات الرقمية، يتم إيجازها فيما يلي:

– البيانات الضخمة: هي مجموعات من البيانات ضخمة الحجم يمكن تحليلها حسابيا للكشف عن الأنماط والاتجاهات، لا سيما فيما يتعلق بسلوك الإنسان وتفاعلاته، حيث تتسم البيانات الضخمة بسمات محددة وهي الحجم، التنوع، والسرعة، ويعتمد عليها في تحديد فئات العملاء، الكشف عن الغش، إدارة المخاطر، والخدمات المالية الشخصية.

– سلسلة الكتل (البلوكشين): هي عبارة عن برنامج لا مركزي ومفتوح لجميع الذين يودون التعاطي بعمليات التبادل المالية والمصرفية والتجارية والأسهم في العالم، والأهم أنها تمتلك سجلا عالميا لكل شركة "فيزا إنك" من أجل زيادة قدرتها التنافسية على تطوير نظام vis B2B connect، والذي يضمن سرعة التحويلات التي تتضمن مبالغ كبيرة بين البنوك وبين

[1] سعيدة حرفوش، مرجع سبق ذكره، ص 730.

الشركات، كما تعمل على تقديم تسهيلات وحلول للمعاملات وتمنح المعاملات مصداقية وموثوقية ومعايير أمنية يتعذر إنكارها أو التحايل عليها.[1]

ويعتبر قطاع سلسلة الكتل blockchain من أهم القطاعات المستمرة في جذب رؤوس الأموال المغامرة بشكل متزايد، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01-07): رأس المال المغامر المستثمر في سلسلة الكتل

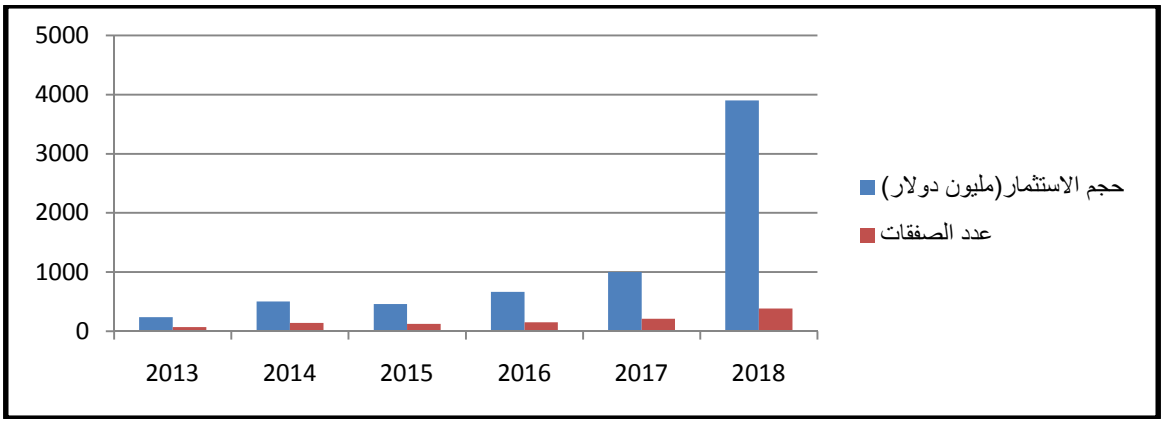

المصدر: وهيبة عبد الرحيم، (2018): **الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية**، معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 21، العدد 01، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، ص 250.

يتضح من خلال الشكل المبين أعلاه أن حجم استثمارات رأس المال المغامر في شركات الكتل سجل سنة 2014 مبلغا مرتفعا مقارنة بسنة 2013، حيث بلغ ارتفاعها 263.8 مليون دولار ليعرف بعد ذلك انخفاض، حيث وصل سنة 2015 إلى 462.5 مليون دولار، ثم شهد ارتفاعا في سنة 2016 إلى 666.4 مليون دولار ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد الصفقات التي وصلت إلى 152 صفقة، أما في سنة 2018 تضاعف حجم استثمارات رأس المال المغامر في شركات الكتل بثلاث مرات تقريبا في الأرباع الثلاثة الأولى مقارنة بسنة 2017، حيث جمعت الشركات ذات الصلة ما يقارب 3.9 مليار دولار رأس مال استثماري هذا العام، هذا الرقم يمثل زيادة بنسبة 280 % مقارنة بسنة 2017، في حين تضاعفت عدد الصفقات هذا العام(2018) حيث ازداد حجم الصفقات المتوسطة من مشاريع سلسلة الكتل بأكثر من مليون دولار .

– **العملة المشفرة**:هي عملة افتراضية لا مركزية تعتبر كأصول رقمية من تقنية "البلوكشين" مخزنة على وسائط إلكترونية، حيث تتميز بسرعة تسوية المعاملات، تخفيض الرسوم،القدرة على تسجيل وتخزين المعلومات الغير قابلة للتغيير، والأمان حيث تعتمد على تقنيات التشفير المتقدمة وهذا ما يعيق عملية اختراق تفاصيل معاملة معينة أو تغييرها.

– **العقود الذكية**: وهي برمجية مؤلفة من مجموعة من الأكواد تمثل الشروط والتفاصيل التي يتم كتابتها في العقد بالاتفاق بين المتعاقدين. يتم تشغيل البرمجية فقط في حالة استفاء الشروط المكتوبة في العقد وتنفيذها باستخدام إحدى المنصات، وتتميز

[1] علي محمد الخوري، (2020): **الاقتصاد العالمي الجديد: ما بين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الإقليمي والابتكارات التكنولوجية المتسارعة**، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة–مصر، ص ص 239-240.

هذه العقود الذكية بالاستقلالية مما يوفر في التكاليف، الأمن والحماية، صعوبة اختراق البيانات، والكفاءة في استخدام الوقت بحكم أنها ملفات الكترونية.

– **الذكاء الاصطناعي**: تهدف أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى تطوير أنظمة قادرة على معالجة المشاكل المعقدة بطرق مشابهة للعمليات المنطقية والاستدلال عند البشر، وتساعد هذه التقنية البنوك على: مكافحة غسيل الأموال، روبوتات الدردشة، الكشف عن الغش والاحتيال، التحليلات، إنشاء التقارير، وأتمتة العمليات الآلية. [1]

– **الحوسبة السحابية**: عرفت ميكروسوفت الحوسبة الحسابية بأنها "تقدم خدمات الحوسبة (الخوادم، والتخزين، وقواعد البيانات، والشبكات، والبرمجيات، والتحليلات وأكثر من ذلك) عبر الانترنيت، فهي تكنولوجيا تعتمد على نقل المعالجة ومساحة التخزين الخاصة بالحاسوب إلى ما يسمى بالسحابة وهي جهاز خادم يتم الوصول إليه عن طريق الانترنيت، وبهذا تتحول ببرامج تكنولوجيا المعلومات من منتجات إلى خدمات. وتوفر الحوسبة السحابية الأدوات التي تحتاجها الشركات من أجل تطوير التطبيقات وتقديم حلول جديدة للسوق بالسرعة التي يتطلبها عملاء اليوم[2].

– **انترنت الأشياء**: تعرف على أنها العلاقة التي تربط الأجهزة بالانترنت، مما يسمح لها بالتقاط وإرسال وتلقي البيانات وهذه الأجهزة هي جميع الأجهزة التي تخطر على البال البشري، كأجهزة الإنذار والأجهزة القابلة للارتداء، أجهزة التحكم بالحرارة، الصراف الآلي، وحتى الغسالات والثلاجات وغيرها، وتكمن قيمة انترنت الأشياء في تجاوز دور جمع البيانات المتوفر في العالم، بل تتعدى هذا من خلال الاستفادة منها على أكمل وجه بفضل بنى تحتية أساسية، هذا ما جعل منها تثير ضجة واسعة وتتهافت عليها كبرى الشركات الضخمة والمؤسسات الناشئة بهدف تطوير أجهزة مبتكرة.[3]

– **الطابعات ثلاثية الأبعاد (3D Printing)**: قام بابتكارها العالم إيمانويل ساكس وتعد من أحدث أشكال التصنيع، حيث يتم تكوين جسم ثلاثي الأبعاد بوضع طبقات رقيقة متتالية من مادة ما بعضها فوق بعض، وهي تتمتع بالسرعة والسهولة في الاستخدام أحسن من أنواع التكنولوجيا الأخرى المستخدمة في التصنيع، وتتيح القدرة على طباعة أجزاء متداخلة معقدة التركيب، كما يمكن صناعة أجزاء أخرى من مواد مختلفة بمواصفات ميكانيكية وفيزيائية متنوعة، فهي تنتج نماذج تطابق منظر وملمس ووظيفة النموذج الأصلي للمنتج، وفي السنوات الأخيرة أصبح بالإمكان تطبيقها على مستوى المشروعات

[1] خليفة إيهاب، (2019): **مجتمع ما بعد المعلومات: تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الأمن القومي**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 40.

[2] وفاء حمدوش، لمياء عماني، سمية بن علي، (2021): **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري، الواقع والتحديات**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 4، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص ص 543، 544.

[3] أحمد ذوقان الهنداوي، صالح سليم الحموري، رولا نايف المعايطة، (2017): **إستشراف المستقبل وصناعته: ما قبل التخطيط الإستراتيجي...إستعداد ذكي**، قنديل للنشر والتوزيع، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 126.

الصغيرة والمتوسطة وبذلك انتقلت النمذجة من الصناعات الثقيلة إلى البيئة المكتبية، ولها عدة تطبيقات في مجال الطب، الخزف، المعادن، وتشكيل قوالب الصب.[1]

المطلب الثالث: مخاطر التكنولوجيا المالية وكيفية إدارتها

تولدت عن التكنولوجيا المالية جملة من المخاطر كعدم حماية المستهلك وبياناته، غسيل الأموال والهجمات الالكترونية وغيرها من المخاطر والتي أصبحت محل اهتمام المعنيين من حيث إدارة المخاطر أو إيجاد حلول لها.

أولا: مخاطر التكنولوجيا المالية

تعتبر التكنولوجيا المالية صناعة تقنية حديثة، لها تأثير في القطاع المالي والمصرفي كذلك باستخدام التقنيات الحديثة في مواجهة الأساليب التقليدية التي هي أقل ربحية أو شركات التكنولوجيا المالية تتحدى الشركات التقليدية، حيث مد مجلس الاستقرار المالي أبرز 10 قضايا التي تستحق عناية المنظمين والمشرفين وهي :[2]

1-إدارة المخاطر التشغيلية : من جانب مقدمي الخدمات من الأطراف الثلاثة إلى المؤسسات المالية التي قد تحتاج إلى التعزيز ولا سيما المؤسسات المالية التي يوجد فيها الاعتماد على نفس من مقدمي الخدمات المالية والأطراف الثلاثة.

2-التخفيف من مخاطر الإنترنت : التقارير الأخيرة أكدت أن الهجمات الالكترونية كبيرة جدا وناجحة مما سبب القلق ويوصي التقرير بذل المزيد من الجهود على وضع خطط للطوارئ الهجمات الالكترونية وتبادل المعلومات كالرصد مع التركيز على إدماج الإنترنيت الآمن في تصميم أنظمة تقنية المعلومات.

3-رصد المخاطر المالية الكلية : المخاطر التي لم يكن أن تنجم عن تقنيات الدورة الاقتصادية كالتحيز المعدي لتقديم التقديرات درجة الجدارة من خلال عدد من المصادر بما في ذلك زيادة التركيز في بعض قطاعات السوق وإذا "فينتك" تدفق التمويل على منصات الإقراض أصبحت كبيرة وغير مستقرة ويشير التقرير إلى أن البيانات المتوفرة عن هذه المخاطر محدودة جدا.

4-المسائل القانونية عبر الحدود والترتيبات التنظيمية : الابتكارات في مجال الإقراض العابر للحدود كمعاملات التجار في نشر تساؤلات بشأن الاختصاص القضائي كتوافق الأطر القانونية الوطنية، ولا زالت الصلاحيات القانونية كإنفاذ العقود الذكية وغيرها من التطبيقات الموزعة تكنولوجيا غير مؤكدة.

5-**كشف أطر وتحليلات البيانات الكبيرة** : استخدام الخوارزميات في مجالات أخرى مثل التجارة في الأوراق المالية تعطي المنطقة غموضا فبعض نماذج وتحليلات تجعل من الصعب على السلطات تقديم مدى متانة النماذج أو المخاطر غير الموقعة في السوق الجديدة، لتحديد ما إذا كان المشاركون في سوق تسيطر تماما أنظمتها.

---

[1] صخري عبد الوهاب ، بن علي سمية، مرجع سبق ذكره، ص 407.

[2] مصباح أبو كرش، (2019): **عصر التكنولوجيا الجديدة الفنتيك**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 01، الجامعة العربية الأمريكية، الأردن، ص11.

6-تقييم المحيط التنظيمي وتحديثه : في الوقت المناسب وينبغي للمنظمين وجود رشاقة في الاستجابة للتغيرات السريعة في فضاء فينك باستعراض تنظيمي محيط بانتظام.

7-التعلم المشترك مع مجموعات متنوعة من أطراف القطاع الخاص :يجب أن تستمر السلطات في تحسين قنوات الاتصال مع القطاع الخاص لتبادل الخبرات مع Sandboxe التنظيمية من أجل الشركات ومحاور الإبداع.

8-تطوير خطوط مفتوحة للاتصالات عبر السلطات المختصة.

9-بناء قدرات الموظفين: في مجالات جديدة من الخبرات المطلوبة المشرفين والمنظمين قد لا يملكون الموارد ومجموعة المهارات الكافية للتعامل مع التكنولوجيا المالية.

10-دراسة التكوينات البديلة للعملات الرقمية : يتعين على السلطات المعنية أن تقوم بتحليل الآثار المحتملة للعملات الرقمية في السياسة النقدية من خلال الاستقرار المالي العالمي للنظام النقدي[1].

ثانيا: إدارة مخاطر التكنولوجيا المالية

حيث صرح مجلس الاستقرار الدولي أن لهذه التكنولوجيا بعض المخاطر التي يمكن تحديدها وتلاقيها وذلك لتجنب حدوث أي مخاطر مالية لكل مستخدمي هذه التقنية سواء أفراد أو مؤسسات وقد أوصى المجلس بضرورة إتباع المسؤولية والجهات الرقابية هذه النقاط، وإدارة التشغيل من جانب مقدمي الخدمات من الأطراف الثلاثة، وفي سبيل التخفيف من مخاطر الإنترنيت ويأتي هذا بعد التقارير العالمية التي ذكرت أن هناك هجمة كبيرة ومحاولات عديدة الاختراق الالكتروني لهذه التكنولوجيا، وهذا ما سبب ذكر لكل العاملين بالقطاع التكنولوجي المصرفي من نجاح هذه الهجمات.

ولذلك قدم المجلس توصيات بضرورة زيادة خطط الأمان لمواجهة ذلك ولا سيما أيضا بإقامة خطط الأمان وأيضا خطط للطوارئ في حالة ما وقع ذلك[2]:

1-رصد المخاطر الكلية : وهذا من خلال التقارير الاستكشافية كالتي ترصد كل تغيرات السوق المالي والاقتصادي.

تقديم المحيط التنظيمي وتحديثه بصورة مستقرة ويأتي هذا بالمرونة التي تتمتع بها التكنولوجيا المالية في القدرة على التحديث.

2-حكم كشف وإطار تحليلي للبيانات الكبيرة : وهذا ما يحصل من هذه التكنولوجيا صعبة ومعقدة على السلطات الرقابية وذلك بالنسبة لتقييم هذه الشركات والنظم، ووصى المجلس أيضا بعدة نقاط أهمها ضرورة التعلم المشترك وتبادل الخبرات مع مجموعات مختلفة من القطاع الخاص.

[1] مصباح أبو كرش،، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] ميمونة محمدي، فطيمة الزهراء رومان، (2020/2019): **دور التكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي تجارب دولية: الصين والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2019)**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، ص 48.

وكما جاء بضرورة تطوير خطط كقنوات مفتوحة للتواصل كالاتصال مع السلطات وأيضا أهمية التطوير المستمر للموظفين وبناء قدراتهم في مجال التكنولوجيا المالية كالعمل على زيادة خبراتهم.

المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية

تعتبر شركات التكنولوجيا المالية شركات ناشئة في العموم تتحدى الشركات التقليدية التي هي اقل اعتمادا على البرمجيات ولعل الغاية من هذه الشركات هو تقديم خدمات أكثر جودة واقل تكلفة مما يسمح بوصولها لكافة الأفراد، وعليه يتم التطرق في هذا المبحث لتعريف هذه الشركات وخصائصها وطريقة عملها.

المطلب الأول: مفهوم شركات التكنولوجيا المالية ومراحل تمويلها

تعتبر شركات التكنولوجيا المالية شركات ناشئة تعتمد على التكنولوجيا، جاءت بهدف تعزيز وتطوير الخدمات المصرفية والمالية.

أولا:مفهوم شركات التكنولوجيا المالية

الشركات الناشئة أو شركات التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة حديثة العهد تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة وذلك من خلال تقديم عروض ذات قيمة، وبالتالي فإن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة، تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمة[1].

وحسب باتريك فريدسن patrick Fridenson وهو أن تكون شركة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط، ويجب الإجابة على الأربع تساؤلات التالية:[2]

-نمو قوي محتمل؛

-استخدام تكنولوجيا حديثة؛

-تحتاج لتمويل ضخم، جمع التبرعات الشهيرة؛

-أن تكون متأكد من أن السوق جديد حيث يصعب تقييم المخاطرة.

لقد تظافرت العديد من العوامل مهدت لظهور شركات التكنولوجيا المالية ومنها[3]:

[1] سعيدة حرفوش، مرجع سبق ذكره، ص 727.

[2] بوالشعور شريفة، (2018): **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups – دراسة حالة الجزائر–**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة 20 أوت 45، سكيكدة، الجزائر، ص 420.

[3] عمارية بخني، غنية مجاني، (2020): **دور تكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي**، مجلة (المدبر)، المجلد 07، العدد 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 99.

– أظهرت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 للمستهلكين بشكل واضح أوجه القصور في النظام المصرفي التقليدي الذي أدى إلى الأزمة.

– ظهور تكنولوجيا جديدة ساعدت على توفير التنقل، وسهولة الاستخدام (التصور المعلوماتي)، والسرعة وخفض تكلفة الخدمات المالية.

ثانيا: مراحل تمويل الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية

وتتمثل مراحل تمويل الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية فيما يلي[1]:

–تمويل ما قبل البذور: تأتي المرحلة الأولى من تمويل شركة جديدة مبكرًا جدًا في هذه العملية بحيث لا يتم إدراجها بشكل عام ضمن جولات التمويل على الإطلاق، تعرف هذه المرحلة باسم تمويل "ما قبل البذور"، عادة بالفترة التي يحصل فيها مؤسسة الشركة على عملياتهم لأول مرة، الممولين الأكثر شيوعا "ما قبل البذور" هم المؤسسين أنفسهم كذلك الأصدقاء المقربين، والمؤيدين، والأسرة، اعتمادًا على طبيعة الشركة والتكاليف الأولية التي تم إعدادها مع تطوير فكرة العمل، يمكن أن تحدث مرحلة التمويل هذه بسرعة كبيرة أو قد تستغرق وقتا طويلاً، ومن المحتمل أيضا ألا يقوم المستثمرون في هذه المرحلة باستثمار مقابل الأسهم في الشركة، في معظم الحالات، يكون المستثمرون في وضع تمويل ما قبل مؤسسي الشركة أنفسهم.

– زراعة البذور: تمويل البذور هو أول مرحلة رسمية لتمويل الأسهم وهي تمثل عادة أول الأموال الرسمية التي تثيرها المشاريع التجارية؛ لا تمتد بعض الشركات إلى أبعد من التمويل الأولي في الجولات من الفئة A أي فئة التحسين أو ما بعدها.

يمكن التفكير في تمويل "البذور" كجزء من تشبيه لزراعة شجرة هذا الدعم المالي المبكر هو من الناحية المثالية "للبذور" التي سوف تساعد على تنمية الأعمال، نظرا للدخل الكافي وإستراتيجية العمل الناجحة، بالإضافة إلى مثابرة وإخلاص المستثمرين، فمن المحتمل أن تنمو الشركة في النهاية لتصبح "شجرة"، يساعد تمويل البذور الشركة في تمويل خطواتها الأولى، بما في ذلك أشياء مثل أبحاث السوق وتطوير المنتجات، وبتمويل أولي، فإن الشركة لديها المساعدة في تحديد ماهية منتجاتها النهائية ومن تكوين ديموغرافيتها المستهدفة، يستخدم تمويل البذور لتوظيف فريق مؤسس لاستكمال هذه المهام.

هناك العديد من المستثمرين المحتملين في وضع التمويل التمهيدي: المؤسسون، والأصدقاء والعائلة، والحاضنات، وشركات رأس المال الاستثماري، وأكثر من ذلك ويتوقعون الحصول على حصة أسهم في الشركة مقابل استثماراتهم.

في حين أن جولات التمويل الأولية تختلف بشكل كبير من حيث مقدار رأس المال الذي تولده لشركة جديدة، فمن المألوف أن تنتج هذه الجولات في أي مكان من 10.000 دولار إلى 2 مليون دولار لشركة ناشئة وقد يكون أقل أو أكثر، بالنسبة لبعض الشركات الناشئة، فإن جولة التمويل الأولي هي كل ما يشعر المؤسسون انه ضروري من أجل الحصول

[1] وهيبة عبد الرحيم، أمين بن سعيد، نادية عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 251.

على الشركة ونجاحها؛ هذه الشركات قد لا تشارك في جولة من السلسة A من التمويل. وأعلى قيمة لمعظم الشركات التي تجمع التمويل الأولي تتراوح بين 3 ملايين دولار و6 ملايين دولار.

–السلسلة A (التحسين): بمجرد أن تقوم الشركة الناشئة بتطوير سجل تتبع (قاعدة مستخدمين قائمة، أو على سبيل المثال أرقام إيرادات ثابتة، أو بعض مؤشرات الأداء الرئيسية الأخرى)، قد تختار تلك الشركة تمويل الفئة A من أجل زيادة تحسين قاعدة مستخدميها وعرض منتجاتها. قد يتم اتخاذ الفرص لتوسيع نطاق المنتج عبر الأسواق المختلفة. في هذه الجولة، من المهم أن يكون لديها خطة لتطوير نموذج أعمال يحقق أرباحا طويلة الأجل. في كثير من الأحيان، يكون لدى الشركات الناشئة أفكار رائعة تولد قدرًا كبيرًا من المستخدمين المتحمسين، لكن الشركة لا تعرف كيف ستستثمر في الأعمال التجارية. عادة، تجمع الجولات من السلسلة A ما يقرب من 2 مليون دولار إلى 15 مليون دولار، ولكن هذا الرقم ارتفع في المتوسط بسبب تقييمات صناعة التكنولوجيا العالية أو "شركات أحادي القرن UNICORN (هي الشركات التي يتخطى رأس مالها مليار دولار).[1]

في التمويل من الفئة "أ"، لا يبحث المستثمرون فقط عن أفكار رائعة، وبدلاً من ذلك، يبحثون عن شركات ذات أفكار عظيمة بالإضافة إلى إستراتيجية قوية لتحويل هذه الفكرة إلى شركة ناجحة في صنع المال. ولهذا السبب، من الشائع أن تبلغ قيمة الشركات التي تمر بجولات تمويل من الفئة "أ" ما يصل إلى 15 مليون دولار.

يأتي المستثمرون المشاركون في جولة السلسة A من شركات رأس المال الاستثماري التقليدية، شركات رأس المال الاستثماري المشهورة التي تشارك في تمويل السلسلة A تشمل Sequoia، Benchmark، Greylock،Accel، وهكذا.

–السلسلة B (البناء): تدور الجولات من الفئة B حول نقل الأنشطة التجارية إلى المستوى التالي، بعد مرحلة التطوير، يساعد المستثمرون الشركات الناشئة في الوصول إلى السوق، ولقد طورت الشركات التي مرت بسلسلة من جولات التمويل من الفئة "أ" بالفعل قواعد كبيرة للمستخدمين وأثبتت للمستثمرين أنها على استعداد للنجاح على نطاق أوسع، يستخدم التمويل من الفئة ب لتنمية الشركة بحيث يمكنها تلبية هذه المستويات من الطلب.

إن بناء منتج رابح وتنمية فريق يتطلب اكتساب موهبة عالية الجودة، ويقدر رأس المال المقدر في سلسلة B إلى ما بين 7 ملايين و10 ملايين دولار، إن الشركات التي تخضع لجولة تمويل من الفئة Bتكون راسخة، وتميل تقييماتها إلى عكس ذلك، معظم شركات المجموعة Bلديها تقييمات تتراوح بين حوالي 30 مليون دولار و 60 مليون دولار.

[1] وهيبة عبد الرحيم، أمين بن سعيد، نادية عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 252.

تظهر السلسة B على غرار السلسلة A من حيث العمليات واللاعبين الرئيسيين. غالبا ما تقود السلسة B بواسطة العديد من المستثمرين للجولة السابقة، بما في ذلك مستثمر رئيسي يساعد على جذب مستثمرين آخرين، الفرق مع السلسة B هو إضافة موجة جديدة من شركات رأس المال المخاطر الأخرى التي تتخصص في الاستثمار في مرحلة لاحقة.

-السلسلة C (البناء): الشركات التي تصل إلى جلسات تمويل السلسة c هي بالفعل ناجحة للغاية. تبحث هذه الشركات عن تمويل إضافي لمساعدتها على تطوير منتجات جديدة، أو التوسع في أسواق جديدة، أو حتى الحصول على شركات أخرى، في الجولات من السلسلة C، يضخ المستثمرون رأس المال في أعمال الشركات الناجحة، في محاولة للحصول على أكثر من ضعف هذا المبلغ، يركز التمويل من السلسة c على توسيع نطاق الشركة، حيث ينمو في أسرع وقت ممكن وبنجاح.

بما أن العملية تصبح أقل خطورة، يأتي المزيد من المستثمرين في السلسلة C، ترافقها مجموعات مثل صناديق التحوط، ومصارف الاستثمار، وشركات الأسهم الخاصة، والسبب في ذلك هو أن الشركة أثبتت بالفعل أن لديها نموذج أعمال ناجح، يأتي هؤلاء المستثمرون الجدد إلى الطاولة متوقعين استثمار مبالغ كبيرة من المال في الشركات التي تزدهر بالفعل كوسيلة للمساعدة في تأمين مكانتها كقادة أعمال.[1]

والأكثر شيوعا، ستنهي الشركة تمويلها الخارجي للأسهم من خلال السلسلة C، ومع ذلك يمكن لبعض الشركات المضي قدما في الدورات التدريبية من السلسة D وحتى سلسلة E من التمويل أيضا، بالنسبة للجزء الأكبر، فإن الشركات التي تحصل على مئات الملايين من الدولارات من التمويل من خلال الجولات من السلسلة C مستعدة للاستمرار في التطور على نطاق عالمي. تستخدم العديد من هذه الشركات تمويل Cللمساعدة في تعزيز تقييمها تحسبًا للاكتتاب العام، عند هذه النقط تتمتع الشركات بتقييمات في مجال 100 مليون دولار في أغلب الأحيان، على الرغم من أن بعض الشركات التي تمر بتمويل السلسة C قد يكون لها تقييمات أعلى بكثير، كما تم تأسيس هذه التقييمات بشكل متزايد على البيانات الصعبة بدلاً من توقعات النجاح في المستقبل. حيث يجب أن يكون لدى الشركات المشاركة في التمويل من السلسلة C قواعد راسخة وقواعد عملاء قوية وتدفقات إيرادات وتاريخ نمو ثابت. [2]

-شركات أحادي القرن Unicorn:تطلق صفة أحادي القرن على الشركات الناشئة التي بلغت قيمتها أكثر من مليار دولار، وحسب تقرير CBINSIGHTS بلغ إجمالي عدد هذه الشركات على المستوى العالمي 294 شركة خاصة في أوت 2018، حيث 30 منها هي شركات متخصصة في التكنولوجيا المالية وقد صنف قطاع التكنولوجيا المالية كثالث قطاع وصلت الشركات الناشئة به إلى مستوى شركات أحادي القرن حسب دراسة قامت بها جامعة أوهايو الأمريكية وذلك حسب الشكل الموالي:

[1] وهيبة عبد الرحيم، أمين بن سعيد، نادية عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 253.

[2] المرجع نفسه، ص 253.

الشكل رقم (01-08):الـ 10 قطاعات الأكثر احتواء على شركات أحادي القرن

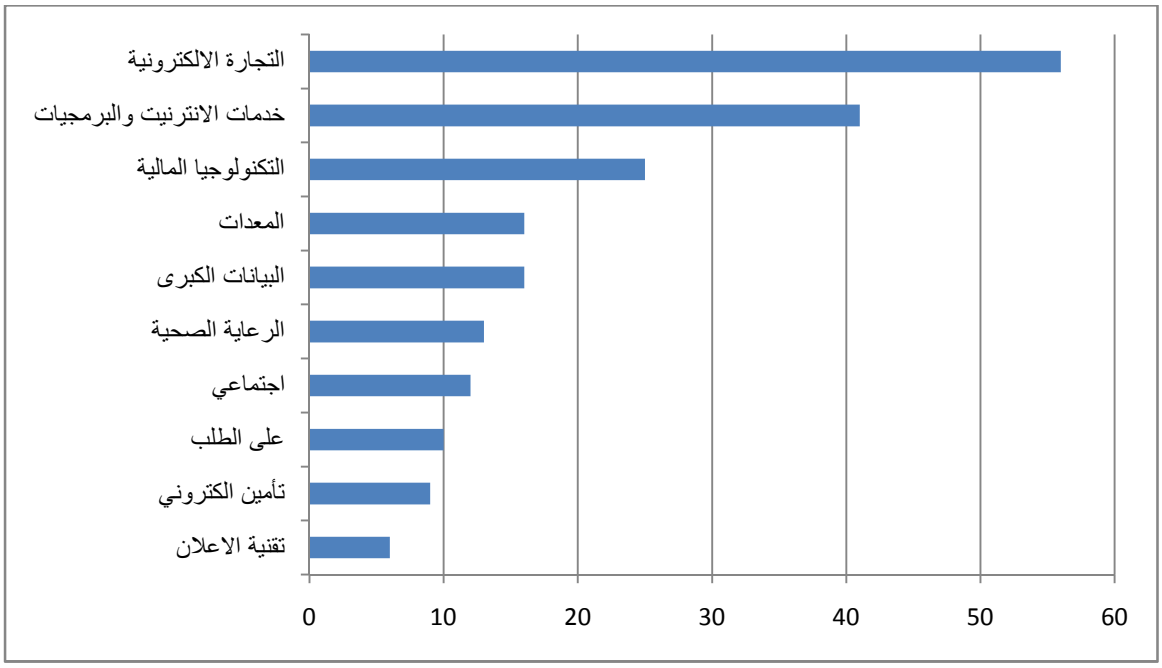

المصدر: وهيبة عبد الرحيم، آمين بن سعيد، نادية عبد الرحيم، (2019): **طرق التمويل المبتكرة لتعزيز التقنيات الرقمية وتوجهها العالمي**، الملتقى الدولي حول التكنولوجيا لاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، المنعقد يومي 2، 3 ديسمبر، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 253.

المطلب الثاني: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية وأنواعها

من أهم مزايا ثورة التكنولوجيا في عالم الأموال، هي ظهور ما يسمى بالتكنولوجيا المالية، التي سهلت الكثير من الخدمات المالية للأفراد، كما سهلت عمل التجارة الالكترونية وكافة التعاملات المالية التي تتم من خلال الانترنت، ولهذه الأخيرة خصائص وأنواع.

أولا: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية

تمتاز التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

-الوصول لكل المستخدمين: في الخدمات المالية التقليدية، يقيم العميل على أساس ملكيته لأصول كبيرة أو حصوله على دخل ضخم بصفة دورية، بما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية معينة، أما الشركات الناشئة فتستهدف كل الطبقات والفئات وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود.

[1] مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، (2018): **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03 ، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، ص ص 92 – 93.

–المرونة والقدرة على تحمل التكاليف: لدى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضا وخططا عدة للدفع مقابل السلع والخدمات وخاصة الطاقة النظيفة تتسم بالمرونة الكافية لتناسب العملاء على اختلافاتهم بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري.

– تصميم محوره العميل: تقوم شركات التكنولوجية المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات وخدمات بسيطة سهلة.

– السرعة: تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات، وتعلم الآلة، ومقارنة بشركات التأمين التقليدية الصغيرة التي قد تستغرق عدة أيام قبل الموافقة على سياسة جديدة أو التصديق على قرض، يسري هذا في الإقراض وعند التحقق من الهوية الرقمية.

– سياسة البيانات أولا/ الهواتف المحمولة أولا: تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة لتصميم خدمات ومنتجات مناسبة لهم ولا شك أن التحليلات القوية تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

ثانيا:أنواع شركات التكنولوجيا المالية

تأخذ شركات التكنولوجيا المالية ثلاثة أنواع يمكن إبرازها فيما يلي[1]:

–الشركات التمكينية التي توفر الدعم التكنولوجي: وهي شركات التكنولوجيا المالية التي توفر العروض القائمة على التكنولوجيا إلى الشركات التقليدية أو غيرها، مثل الشركات التي توفر خدمات استخراج البيانات.

– الشركات التي تقدم خدمات العملاء: وهي الشركات المالية التي تقدم خدمات مالية للعملاء أو المساعدة في توزيع عروض الخدمات المالية مثل: بنوك جديدة أو بنوك ناشئة، Neo-Banks or Banks challenger.

– الشركات التي تقدم خدمات القيمة المضافة: الشركات التي تقدم خدمات القيمة المضافة للعملاء مثل مقارنة المنتجات المالية، على سبيل المثال: بوابات الانترنت لمقارنة منتجات التامين.

[1]World fintch report, linked, capgemini in collaboration with Efma, FinTechs Are Redefining the Financial Services Customer Journey, 2018, p 16.

المطلب الثالث: طريقة عمل شركات التكنولوجيا المالية

إن مصطلح FinTech يشير لكل مؤسسة تتدخل في هذا المجال من أجل اقتراح على عملائها حلولا تكنولوجية مبدعة أو ابتكاريه فهي شركات ما يعرف ب (start up) والتي تحاول الاستحواذ على حصص سوقية على حساب الفاعلين التقليديين لقطاع الخدمات المالية وذلك من خلال[1]:

– استخدام تكنولوجيا مبتكرة، خاصة الهواتف النقالة، كمبيوتر أو لوحة رقمية مرتبطة بالانترنت أو بأي شبكة اتصال أخرى من أجل تقديم للزبون النهائي منتجات وخدمات غنية و/أو أقل تكلفة من تلك للفاعلين الآخرين، النقال وتطور استخدام البيانات الضخمة (Big Data) والتحليل التنبؤي تسمح خاصة بانخفاض معتبر في تكاليف الدخول للسوق؛

– تطور البنوك الزبائن (هواتف نقالة موصولة وعلامة جغرافية موجودة على الشبكات الاجتماعية)؛

– إيجاد البيئة التنظيمية والقانونية الملائمة؛

– إيجاد شراكة وعلاقة جيدة مع البنوك؛

– ابتكارات جديدة في مجال الخدمات المالية والمصرفية.

هناك ثلاث مراحل أساسية لدورة التكنولوجيا المالية، والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (01–09): مراحل دورة التكنولوجيا المالية

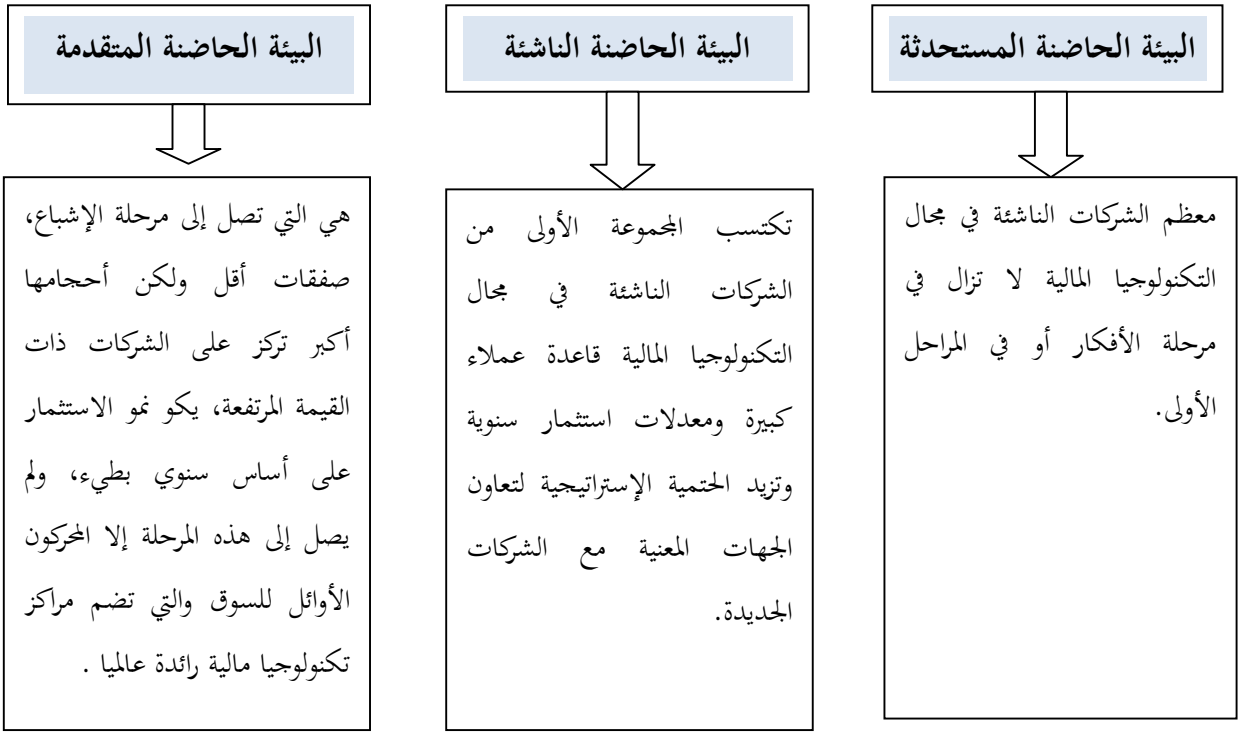

المصدر: مليكة بن علقمة، يوسف سائحي،(2018): **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر ، ص92.

[1] عمارية بختي، غنية مجاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 102- 103.

خلاصة الفصل

إن التكنولوجيا المالية أو ما يعرف بالـ " **Fintech** " هي ثورة مالية اجتاحت الساحة الاقتصادية والتي كانت كضرورة لتسهيل المعاملات للوصول إلى أكبر شريحة من المتعاملين مع البنوك نظرا لعدة اعتبارات، ففي ظل التقدم السريع لوسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي كان لابد من مسايرة هذا الزخم الحديث من خلال التكنولوجيا المالية والتي أضفت هيكلة جديدة للتمويل المالي من خلال الشركات الناشئة التي تنشط في سياقه، حيث تتطلب بيئة مخصصة ونوعية من التطور في الجانب التكنولوجي من جهة ومن جانب القوانين التي تنظم العمل بمختلف قطاعاتها وتوفير طابع الأمان من جهة أخرى.

كما أن ظهور وانتشار التكنولوجيا المالية أدى إلى تطور المعاملات المالية الرقمية بصفة خاصة، وساهم في ظهور خدمات مصرفية إلكترونية لها ما يميزها عن غيرها من الخدمات المصرفية التقليدية من موثوقية وأمان وسرعة في الأداء، وتوفير الوقت والجهد لكل من العملاء والبنوك، الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تتنافس فيما بينها لتقديم هذا النوع من الخدمات والاستفادة من مزاياها، مما زاد من حدة المنافسة في البيئة المالية والمصرفية الالكترونية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للشمول المالي

تمهيد

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة التي برزت بعد الأزمة المالية العالمية 2008 حيث حظي باهتمام كبير من طرف البنوك المركزية والمؤسسات النقدية والمالية الدولية، لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية عدة على رأسها تحفيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر من خلال تعزيز وصول مختلف فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتحسين فرص التمويل لمنشآتهم الصغيرة .

ونظرا لوجود قطاعات مجتمعية لا تتعامل مع النظام المصرفي فإن العالم حاليا خاصة في ظل أزمة جائحة كورونا covid19 يسعى إلى توفير خدمات مالية تناسب فئات المجتمع المهمشة، وهذا ما يهدف إليه الشمول المالي inclusion Financial حيث يعطي الفرصة لكل فئات المجتمع لإدارة أموالهم ومدخراتهم بصورة آمنة وهذا ما يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية (Tech Fin).

وفي هذا الخصوص فقد تم تقسيم هذا الفصل كالأتي:

المبحث الأول: مدخل إلى الشمول المالي؛

المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي؛

المبحث الثالث: أثر التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي.

المبحث الأول: مدخل إلى الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي محور اهتمام مختلف دول العالم المتقدمة والمتخلفة، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي تشهده الصناعة المالية وانتشار استخدام المنتجات المالية حيث يهدف إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية مما يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، لذا سيتم في هذا المبحث التركيز على هذا المصطلح، حيث سيتم التطرق إلى تعريف الشمول المالي، وّأيضا ذكر مبادئه وأهميته، وكذلك أهدافه.

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي

يمثل الشمول المالي في الوقت الراهن أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة، وتحسين المستويات المعيشية للأفراد وأوضاعهم بصفة خاصة.

أولا: نشأة الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة "ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية.[1]

وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية.

وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة وينحصر اهتمام الشمول المالي باستهداف المقصيين وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ومن بين أولى الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ إستراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم هي المملكة المتحدة وماليزيا في عام 2003.

ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة العالمية عام 2008 وتمثل ذلك بالتزام الحكومات بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية بتكلفة منخفضة من اجل محاربة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.[2]

---

[1] محمد بن موسى، عمر قمان، (2019): **واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة (2017/2011) مع التركيز على الجزائر**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي،، المجلد 13، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 244.

[2] محمد بوطلاعة وآخرون، (2020): **واقع الشمول المالي وتحدياته– الأردن والجزائر نموذجا–**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، ص 145.

وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع التركيز على أنظمة الدفع المبتكرة، كما عملت العديد من الحكومات على إصدار تشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة بحيث تكون عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية[1].

ثانيا: تعريف الشمول المالي

هناك العديد من التعاريف الواردة بشان الشمول المالي، ومن أهمها والأكثر تعبيرا عنها يتم ذكر ما يلي:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه: "إمكانية الوصول إلى المنتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم (المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الإئتمان والتأمين) ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة"[2].

كما عرفته مجموعة العشرين ومؤسسة التحالف العالمي بأنه: "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"[3].

وتعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)[4] والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE)[5] على **انه:** "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم النوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"[6].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الشمول المالي هو القدرة على إيصال الخدمات والمنتجات المالية وتطويرها وتحسينها وبثها لجميع فئات المجتمع.

---

[1] حسيني جازية، (2020): **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، جامعة الشلف، الجزائر، ص 99.

[2] اسيا سعدان، نصيرة محاجبية، (2018): **واقع الشمول المالي في المغرب العربي ـ دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد10، العدد 2، الجزائر، ص ص 747 – 748.

[3] عبد الحليم عمار غربي، (2020):**نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، ص 11.

[4] **OCDE** : **O**rganisation de **C**oopération et de **D**éveloppement **E**conomiques.

[5] **INFE :** **I**nternational **N**etwork on **F**inancial **E**ducation.

[6] مرزوق سعد، زيان نورة، (2021): **التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، الجزائر، ص 634.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

قبل التطرق إلى تعريف التحول الرقمي لابد أن يتم تعريف الاقتصاد الرقمي.

أولا: أهمية الشمول المالي

يعبر الشمول المالي عن إستراتيجية طويلة المدى تكمن أهميتها في عدة جوانب يذكر منها[1]:

–تعزيز استقرار النظام المالي:

إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية مع تحقيق مستويات التركيز فيها ومما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر اقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

– أتمتة النظام المالي:

يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات، وربما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإلكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرون، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

– تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:

توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية لمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على سوق العمل كما يساهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع الغير رسمي إلى القطاع الرسمي.

– تعزيز قدرة الأفراد في الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:

أظهرت الدراسة أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغييرات المالية.

[1] نغم حسين نعمة، احمد نوري حسن، (2018): **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية، المنعقد يومي 28، 29 نوفمبر، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العراق، ص ص 31 – 32.

ثانيا: أهداف الشمول المالي

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة موحدة ، تتنامي المنافع المتأتية من الشمول المالي ، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء النظام شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل ، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية[1]:

-تعزيز وصول كافة فئات المجتمع على الخدمات والمنتجات المالية ، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ؛

-تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم ؛

-تعزيز مشاريع العمل والنمو الاقتصادي ؛

-تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع .

المطلب الثالث: مبادئ الشمول المالي وخصائصه

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى المبادئ الأساسية للشمول المالي، وكذلك التعرف على أهم خصائصه.

أولا: مبادئ الشمول المالي

ابتكرت مجموعة العشرين (G20)[2] عدة معايير دولية يمكن إتباعها من الدول لتعزيز الشمول المالي حيث تم اقتراح تسع (09) مبادئ سنة 2010 وهي: القيادة، التنوع، الابتكار، الحماية، التمكين، التعاون، المعرفة، النسبية، الإطار المرجعي.

أما في سنة 2020 فقد أصدرت المجموعة المبادئ التوجيهية رفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة، تتوزع المبادئ الثمانية على أربع مجموعات رئيسية كالآتي[3]:

●ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة

-**المبدأ الأول** :دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيني، وضمان تنافسية المؤسسات المالية.

---

[1] يوسف السعيدي أحمد، سعداوي مراد مسعود، (2019): **أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي (دراسة حالة المملكة الهاشمية الأردنية للفترة 2007-2017)**، الملتقى الوطني حول:صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية ، المنعقد يوم26 سبتمبر، جامعة المدية، الجزائر، ص 05.

[2] **G20**: Le Groupe des vingt.

[3] معروق محمد شعيب، رحايلية سيف الدين،(2021): **واقع الشمول المالي في الدول العربية ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 01، العدد 01، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، ص ص 221-222.

-**المبدأ لثاني** :تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.

●تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة

-**المبدأ الثالث** :تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.

-**المبدأ الرابع** :دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.

●تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية.

-**المبدأ الخامس** :دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى خدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

-**المبدأ السادس** :النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

●تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة

-**المبدأ السابع** :تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.

-**المبدأ الثامن** :دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة. [1]

ويمكن تلخيص ذلك في الشكل التالي:

[1]معروق محمد شعيب، رحايلية سيف الدين،**واقع الشمول المالي في الدول العربية ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه**، مرجع سبق ذكره، ص 222.

شكل رقم (02-01): مبادئ الشمول المالي

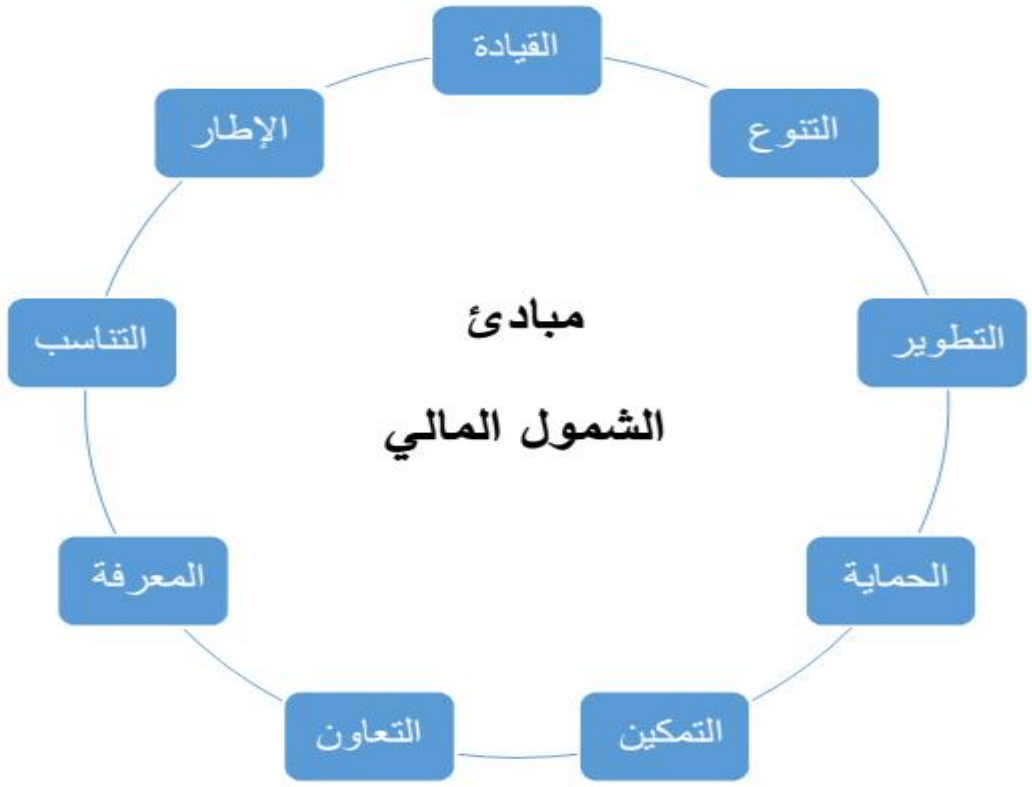

المصدر: سازة لزياز، سازة بلقاضي، (2022/2021): **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل أزمة كورونا دراسة حالة إندونيسيا**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، ص 08.

ثانيا:خصائص الشمول المالي

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص خصائص الشمول المالي فيما يلي:[1]

-وجود أمان عند التعامل بالمنتجات المالية؛

-أسعار المنتجات المالية ميسورة ومعقولة؛

-جودة الخدمات والمنتجات المالية؛

-الاستجابة لأذواق وتفضيلات الجمهور المستهدف من العملية التَّمويلية.

[1] سميرة بولحبال، نجيب الله حاكمي، (2019): " **أثر الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية** "،مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06 ، العدد 01 ، جامعة محمد البشير الابراهيمي ، برج بوعريريج، الجزائر ، ص 26.

المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي

في هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى أهم الأبعاد التي يتميز بها الشمول المالي ومؤشراته الأساسية، وكذلك التعرف على ركائزه الرئيسية.

المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي

قام تحالف الشمول المالي Inclusion Financial of Alliance بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي Group Working Data Inclusion Financial والتي ساهمت بوضع مجموعة من الأبعاد لقياس الشمول المالي، حيث تم تصميم هذه الرابطة حتى تكون مرنة وملبية للاحتياجات الخاصة لكل بلد، ولكنها بنفس الوقت تسمح بإجراء المقارنة والقياس بين البلدان.

ركزت هده المجموعة على بعدين رئيسيين هما: إمكانية الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية.

من جهة أخرى أكدت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي Partnership Global Inclusion Financialأن الشمول المالي هو عنصر أساسي لمكافحة الفقر، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة، لهذا يجب استخلاص نتائج موثوقة حول أبعاد وقياس الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما تم الإجماع عليه بين أعضاء الرابطة العالمية في مؤتمر لوس كابوس المكسيكية الذي تم عقده سنة 2012 بالاتفاق على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات رئيسة للشمول المالي هي[1]:

-سهولة الوصول إلى الخدمات الماليةdimension Access ؛

-الاستخدام الفعال للخدمات الماليةdimension Usage.

[1]معروق محمد شعيب، رحايلية سيف الدين،(2022): **إستراتيجيات دعم و تحقيق الشمول المالي في الدول العربية: دراسة حالة إستراتيجية مصرف لبنان المركزي.**، مجلة الحدث للدراسات المالية واالقتصادية، العدد 09، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، ص ص 86-87.

شكل رقم (02-02): الأبعاد الرئيسية للشمول المالي

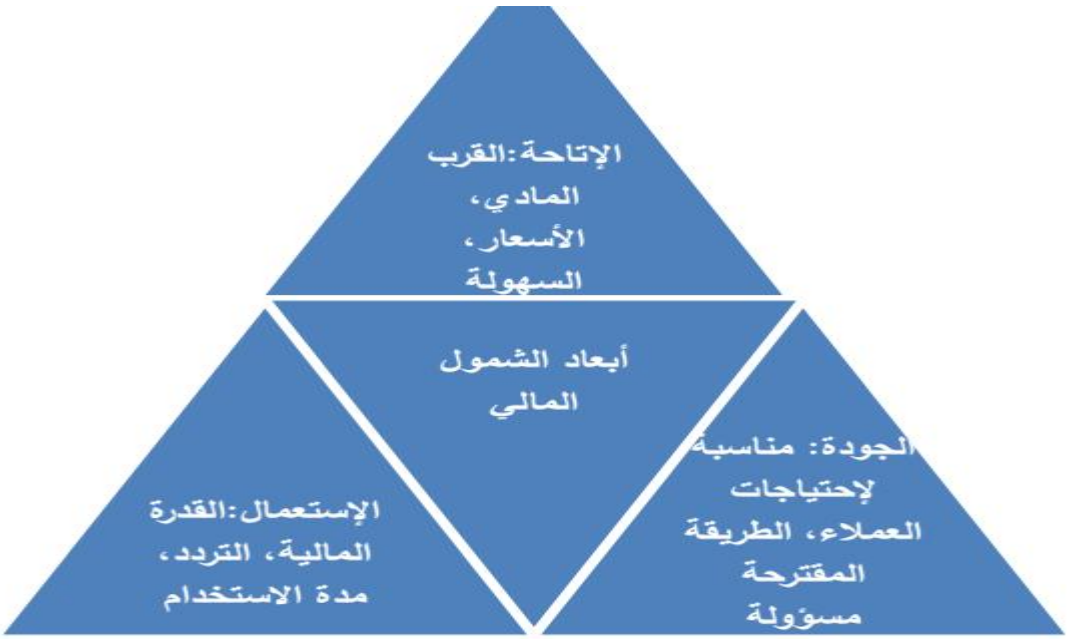

المصدر: نسرين بوزاهر، منيرة زياني، (2019): **دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول :صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، المنعقد يوم 28 سبتمبر، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص 04.

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي

بعد تزايد أهمية الشمول المالي قامت العديد من الهيئات والمجموعات بالمبادرة لأجل تحديد أبعاد الشمول المالي لقياسه وحتى للمقارنة بين الدول ورغم ذلك يواجه الشمول المالي العديد من التَّحديات المعيقة .

أولا: مؤشرات قياس الشمول المالي

توجد عدة أبعاد ومؤشرات لقياس الشمول المالي والتي نوضحها فيما يلي :

1-حسب التحالف الدولي للاشتمال المالي

قام التحالف الدولي للاشتمال المالي بالعمل على إعداد رابطة عمل تجمع البيانات للشمول المالي للعمل على وضع أبعاد ومعايير لقياس الشمول المالي، أهمها[1]:

- الوصول للخدمة المالية :(Dimension Access) :يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية وتتطلب تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة القرب من نقاط الخدمات المصرفية، حيث يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المصرفية .

[1] محمد بوطلاعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 148-150.

– استخدام الخدمات الماليةDimension Usage : يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، تحديد مدى مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية من خلال :

* نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظمة؛

* نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛

* عدد حملة سياسة التأمين 1110 من البالغين؛

* عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛

* عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛

* نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات محلية أو دولية؛

* نسبة الشركات المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية؛

* عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.

– جودة الخدمات المقدمةQuality :تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته ومن أجل ضمان هذا البعد الذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة بدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة ويوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات وعي المستهلك، الكفالة المالية، فعالية آلية التعويض، شفافية المنافسة.

2–حسب منهجية البنك الدولي :

ويمكن توضيحها حسب منهجية البنك الدولي فيما يلي:[1]

– استخدام الحسابات المصرفية:

* نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى؛

* الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)؛

* عدد المعاملات (الإيداع والسحب)؛

* طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

– الادخار :ويتم قياسه من خلال :

[1] جلال الدين بن رجب ،(2018): **احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية** ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي، ص ص 05-06.

* النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار 02 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)؛

* النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 02 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة؛

* النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل) خلال 02 شهر الماضية .

– **الاقتراض**:ويتم قياسه من خلال:

* النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 02 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛

* النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 02 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

– **المدفوعات** :ويتم قياسه من خلال :

* النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 02 شهر الماضية؛

* النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 02 شهر الماضية .

– **التأمين** :ويتم قياسه من خلال:

* النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛

* النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزارعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف).

ثانيا:المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global:

تعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أشمل مجموعة بيانات في العالم حول كيفية قيام البالغين بالادخار، والاقتراض، وسداد المدفوعات ، وإدارة المخاطر المالية وتصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات منذ 2011 .

أين دشن البنك الدولي بتمويل من مؤسسة بيل وملينداجيتس قاعدة بيانات التي يتم جمعها بالتعاون مع مؤسسة جالوب Gallup، أكثر من 140 بلدا حول العالم، وأعقبت الجولة الأولى من الممسوح الاستقصائية جولة ثانية في عام 2014 وأخرى ثالثة في عام 2017.[1]

[1] معروق محمد شعيب، رحايلية سيف الدين، **إستراتيجيات دعم وتحقيق الشمول المالي في الدول العربية: دراسة حالة إستراتيجية مصرف لبنان المركزي**، مرجع سبق ذكره، ص 87.

ويقدم إصدار 2017 عن "قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية" النتائج الرئيسية من قاعدة البيانات إلى جانب بعض الأفكار التفصيلية عن كيفية استخدام الأشخاص للخدمات المالية في 144 بلدًا.

يشتمل هذا الإصدار من قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي على مؤشرات محَّدثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها. وبالإضافة إلى ذلك، يحتوي هذا الإصدار على بيانات عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية، ويستند إلى أكثر من 150 ألف مقابلةُ أجريت في بلدان مختلفة من العالم.

شكل رقم (02-03): نسبة البالغين ممن يملكون حساب مصرفي

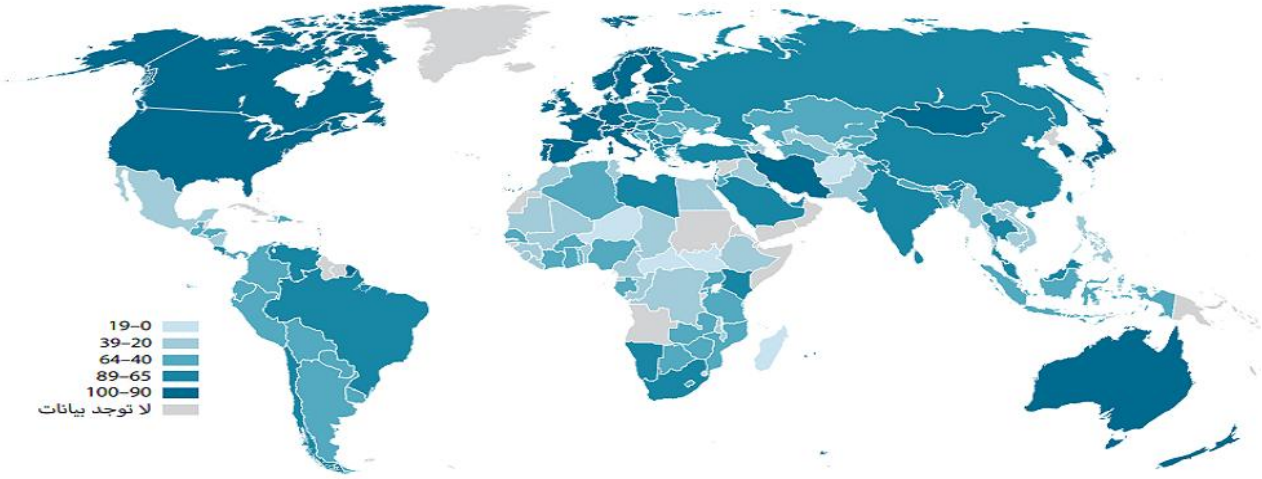

المصدر: معروق محمد شعيب، رحايلية سيف الدين،(2022): **إستراتيجيات دعم وتحقيق الشمول المالي في الدول العربية: دراسة حالة إستراتيجية مصرف لبنان المركزي**، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 09، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، ص 88.

يمتلك 69% من البالغين، أي 3.8 مليار شخص، حاليا حسابات في البنوك أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهي خطوة بالغة الأهمية في الحد من براثن الفقر. وقد تحسنت هذه النسبة من 62% في عام 2014 ومن نسبة لا تتجاوز 51% في عام 2011.

وفي الفترة بين عامي 2014 و2017، حصل 515 مليون بالغ على حسابات مصرفية، وقام 1.2 مليار بالغ بذلك منذ عام 2011 وفقًا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي. ورغم ارتفاع ملكية الحسابات في بعض البلدان، فإن التقدم في هذا الشأن كان أبطأ في بلدان أخرى، حيث يعوقه في الغالب التباين الكبير بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء. ولم يطرأ أي تغيير على الفجوة بين الجنسين في البلدان النامية منذ عام 2011 ،حيث لا تزال قائمة بواقع 9 نقاط مئوية.[1]

[1] معروق محمد شعيب، رحايلية سيف الدين، **إستراتيجيات دعم وتحقيق الشمول المالي في الدول العربية: دراسة حالة إستراتيجية مصرف لبنان المركزي**، مرجع سبق ذكره، ص 87.

المطلب الثالث: ركائز الشمول المالي

يتطلب بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي خمسة ركائز أساسية هي[1] :

- دراسة الفجوة بين جانبي العرض والطلب: لتكون نقطة الانطلاق في صياغة الأهداف المستقبلية وإعداد إستراتيجية وطنية للشمول المالي؛
- توفير بنية مالية تحتية قوية: من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية وتطوير أنظمة الدفع والتسوية، وتوفير قواعد بيانات شاملة من خلال تفعيل دور شركات الاستعلام الائتماني، وتوفير بيئة تشريعية ملائمة تدعم الشمول المالي؛
- إتاحة الخدمات والمنتجات المالية: من خلال تطوير الخدمات والمنتجات المالية لمواجهة الاحتياجات المتطورة كافة فئات الزبائن، وابتكار منتجات مالية جديدة؛
- حماية المستهلك: بوضع تعليمات رقابية لمعاملة العملاء بعدالة وشفافية، وإنشاء آلية للتعامل مع شكاويهم وتظلماتهم، مع توفي المعلومات الكافية والخدمات الاستشارية لهم؛
- تعزيز وتطوير التعليم والتثقيف المالي: من خلال إعداد إستراتيجية وطنية تعنى به، وتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع.

أشار صندوق النقد العربي إلى وجود أربعة محاور أساسية لتعزيز الشمول المالي متمثلة في كل من دعم البنية التَّحتية وحماية مستهلكي الخدمات المالية وتطوير الخدمات والمنتجات المالية بالإضافة إلى التثقيف المالي، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

[1] مكيد علي، وليد فرجاني، (2019): **دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر دراسة قياسية للفترة 2004– 2017** ، الملتقى الوطني حول :صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية ، المنعقد يوم 28 سبتمبر ، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص ص 04-05.

شكل رقم (02-04): الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي

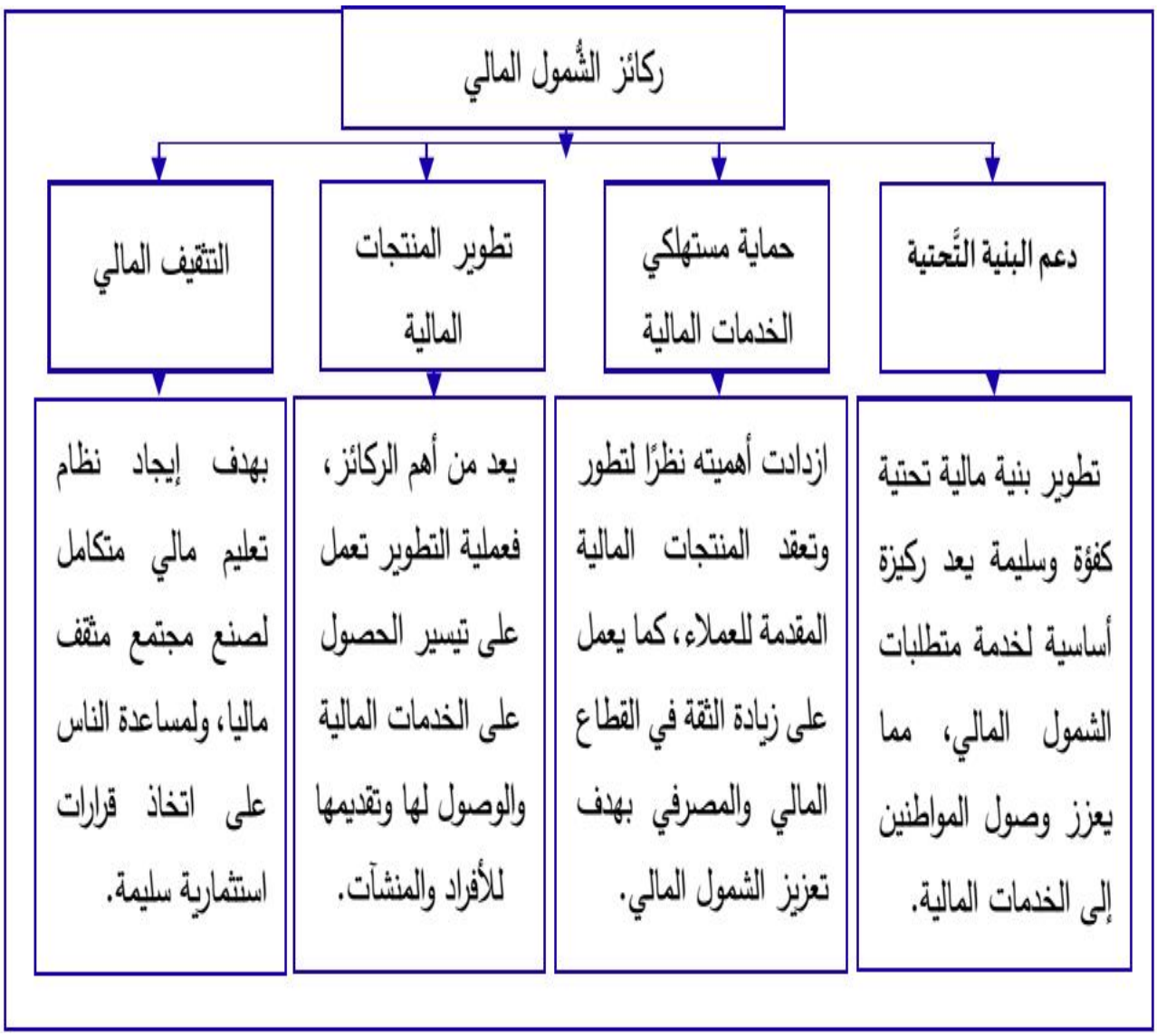

المصدر: سازة لزياز، سازة بلقاضي، (2022/2021): **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل أزمة كورونا دراسة حالة إندونيسيا**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، ص 9.

من الشكل يمكن تبيين ما يلي: [1]

- **البنية التحتية المالية** :تتضمن أولويات تطوير ها ما يلي :

-توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح؛

-تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام من خلال إنشاء فروع أو

[1] سازة لزياز، سازة بلقاضي، (2022/2021): **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل أزمة كورونا دراسة حالة إندونيسيا**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، ص ص 10-12.

مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع المتناهية الصغر خاصة. إضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، وخدمات الهاتف المصرفي ونقاط البيع، والـ صرافات الآلية، وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها، وفقا لتشريعات كل دولة؛

-تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية؛

-الاستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (services Financial Digital)، والدفع عبر الهاتف المحمول، بما يخدم تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع؛

-العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

- **حماية مستهلكي الخدمات المالية** :من خلال[1] :

-التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة منافسة وجودة عالية؛

-توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة؛

-إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم؛

-حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم؛

-توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب؛

-توعية وتثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم .

[1] سازة لزياز، سازة بلقاضي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

-**تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع** :إذ تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخَذا في الاعتبار ما يلي:

-مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها، إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل؛

-التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية، بما يمكن العملاء من الوصول إلى منتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة، بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية؛

-تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية؛

-دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم؛

-قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع؛

-إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال .

-**التثقيف المالي** :يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتَّوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التَّعليم والتثقيف المالي، يتم تطوير الإستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، ذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء .

ينبغي تحقيق التَّوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، بالأخص المستهلكين الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم. في أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التَّوعية العامة التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم[1] .

[1] سازة لزياز، سازة بلقاضي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

المبحث الثالث: أثر التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي

أدى انتشار فيروس كورونا في معظم أرجاء العالم إلى تزايد لاهتمام بأنماط العمل والتواصل عن بعد، في وقت تعاظمت فيه أهمية الرقمنة التي تمكن الأفراد والمؤسسات من الاستمرار في حياتهم وممارسة نشاطاتهم عن طريق الانترنيت، وفي هذا المبحث سيتم التعرض لأثر التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي وتحديات انتشاره.

المطلب الأول: تحديات انتشار الشمول المالي

رغم ما يتم تقديمه من مبادرات نحو الشمول المالي إلا أَّنه كغيره من المفاهيم حديثة التَّطور لابد من أن يتعرض لتحديات تعيق سيره، يمكننا توضيحها من خلال جانبين: جانب العرض (أي المؤسسات التي تعرض خدمات مالية) ومن جانب الطلب (أي المستخدمين للخدمات المالية من أفراد وغيرهم)، حيث:[1]

أولا: تحديات على جانب العرض

- **عدد مقدمي الخدمات المالية** :حيث يقل عدد مقدمي الخدمات المالية في المناطق التي تبعد عن المدن والمناطق الريفية.

- **توافر البنية التحتية والتكنولوجية** :حيث يسهم توافر البنية التحتية والتكنولوجية في توفير الخدمة بالإضافة لتوفير بدائل مناسب للمناطق الريفية والصحراوية .

- **مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية** :حيث يكون هناك مرونة أكثر في تقديم الخدمات المالية من قبل القطاع الخاص بشرط وضع قواعد التعامل من قبل جهات رقابية.

- **مدى فهم وإدراك مقدمي الخدمات المالية لأهمية الشمول المالي** :يعد هذا العامل أحد أهم التَّحديات لانتشار الشمول المالي، بالإضافة لفهم الخدمات المالية ذاتها وقدرتهم الشخصية على نقل تلك المعرفة إلى العملاء وخصوصا في المناطق الريفية .

ثانيا: تحديات على جانب الطلب

- **محو الأمية المالية** :يعد هذا العامل أحد التَّحديات الرئيسية خصوصا بين سكان المناطق الريفية وسكان العشوائيات يضاف إلى ذلك مدى معرفة السكان للقراءة والكتابة.

- **معدل التضخم** :حيث يمثل عدم قدرة السكان على الادخار في حالات تحقيق الاقتصاد لرقم مزدوج من التضخم مع ما يصاحب ذلك من آثار على معدل الفائدة الحقيقية والخسارة المستمرة في قيمة النقود، كما أ ن أسعار الفائدة الحقيقية تجعل المدخرين المحتملين يبحثون عن طرق أخرى غير مصرفية لتحقيق المنفعة .

[1] نهلة أبو العز، (2021): "**أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 10، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر ، ص ص 348-350.

-**معدل الفقر في المجتمع** :يوجد علاقة عكسية بين زيادة معدلات الفقر ومدى انتشار الشمول المالي، ففي المجتمعات الأكثر احتياجا يكافح الأفراد من أجل توفير المتطلبات الأساسية ولا يحتاجون للتعاملات المالية في أغلب الأحيان .

- **وجود نظام أجور غير تنافسي** :تصنف طبقة كبيرة من الأيدي العاملة في القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي في الدول النامية في مستويات أجور متدنية مما يجعلهم في الفئات المستبعدة ماليا .

- **توافر المستندات الثبوتية** :حيث يعاني العديد من الأفراد في المناطق غير الحضرية من عدم توافر مستندات تحقيق الشخصية، كما يعاني الأفراد من عدم توافر المستندات الأخرى مثل إيصال توصيل المرافق للمسكن.

- **لأسباب عقائدية** :يمتنع المنتمين لبعض العقائد والديانات من استخدام الخدمات المالية نظرا لتحريمها بالنسبة لهم.[1]

المطلب الثاني: تقييم مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي

إن اعتماد التكنولوجيا المالية بغرض تشجيع الشمول المالي من خلال التغلب على العوائق التي تواجه وصول العملاء للخدمات المالية، ومعلومات العملاء والسلامة التجارية وتطوير الأسواق يظهر من خلال تحسين البنية التحتية.

أولا: شروط اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي

سيكون للتكنولوجيا المالية دور حاسم في التغلب على المعوقات التي تواجه الشمول المالي وإتاحة الفرصة للبلدان النامية للمضي بصورة مباشرة نحو النهج الرقمية، وذلك من خلال:

-**نطاق التغطية** :لقد ساعدت القنوات الرقمية التي ينشرها مقدمي الخدمات من البنوك وشركات الاتصالات وغيرها... ملايين الأشخاص ممن لديهم هواتف محمولة من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية على مدى السنوات الأخيرة، وتم ربطها ليس فقط بخدمات المدفوعات ولكن أيضا بخدمات الادخار والتأمين والاستثمار.

-**معلومات العملاء** :في إطار إجراءات العناية الواجبة بالعملاء والتأمين ضد المخاطر وإدارتها يشترط مقدمو الخدمات المالية التحقق من هوية العملاء حيث تتيح الهوية الرقمية وبصمة البيانات الناتجة عن استخدام الخدمات المالية الرقمية (يشمل ذلك خدمات الهاتف المحمول، والمدفوعات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية).

-**السلامة التجارية** :ينطوي اشتمال الفئات المهمشة والمستبعدة من الخدمات على توفير قدر كبير من خدمات المدفوعات والودائع والتأمين ومنتجات الإقراض منخفضة القيمة المصممة حسب احتياجات العملاء.

وعليه ستتمكن شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كما هو موضح في الشكل الموالي من توسيع نطاق عمل البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر من أجل الوصول إلى فئات المجتمع المحرومة والمهمشة، الذين لا تصميم الخدمات المالية الرقمية بشكل كاف وسيتم ذلك عن طريق وكلاء المجتمع، ويمكن لوكلاء المجتمع أيضا أن يعملوا كمزودي معلومات، بما

[1] نهلة أبو العز، مرجع سبق ذكره، ص 350.

يوفر التمويل والتدريب والمعلومات للأشخاص محدودي الدخل والمهمشين. كما يمكن للشركات الناشئة أن تعمل في بعض البلدان و/أو المناطق التي تكون فيها البنية التحتية راسخة مع الوكلاء الحكوميين مثل وكالات تحديد الهوية الوطنية وشركات الاتصالات للوصول إلى الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات البنكية ولديهم إمكانية الوصول إلى خدمات الهاتف المحمول. وبذلك تحقق التكنولوجيا المالية تطوير النظام الرقمي بشكل أشمل وتكون لديها قدرة أكبر على ضم المهمشين والمستبعدين ماليا وتحقيق الفائدة لهم [1].

شكل رقم (02-05) :النظام البيئي الرقمي لدمج المستبعدين

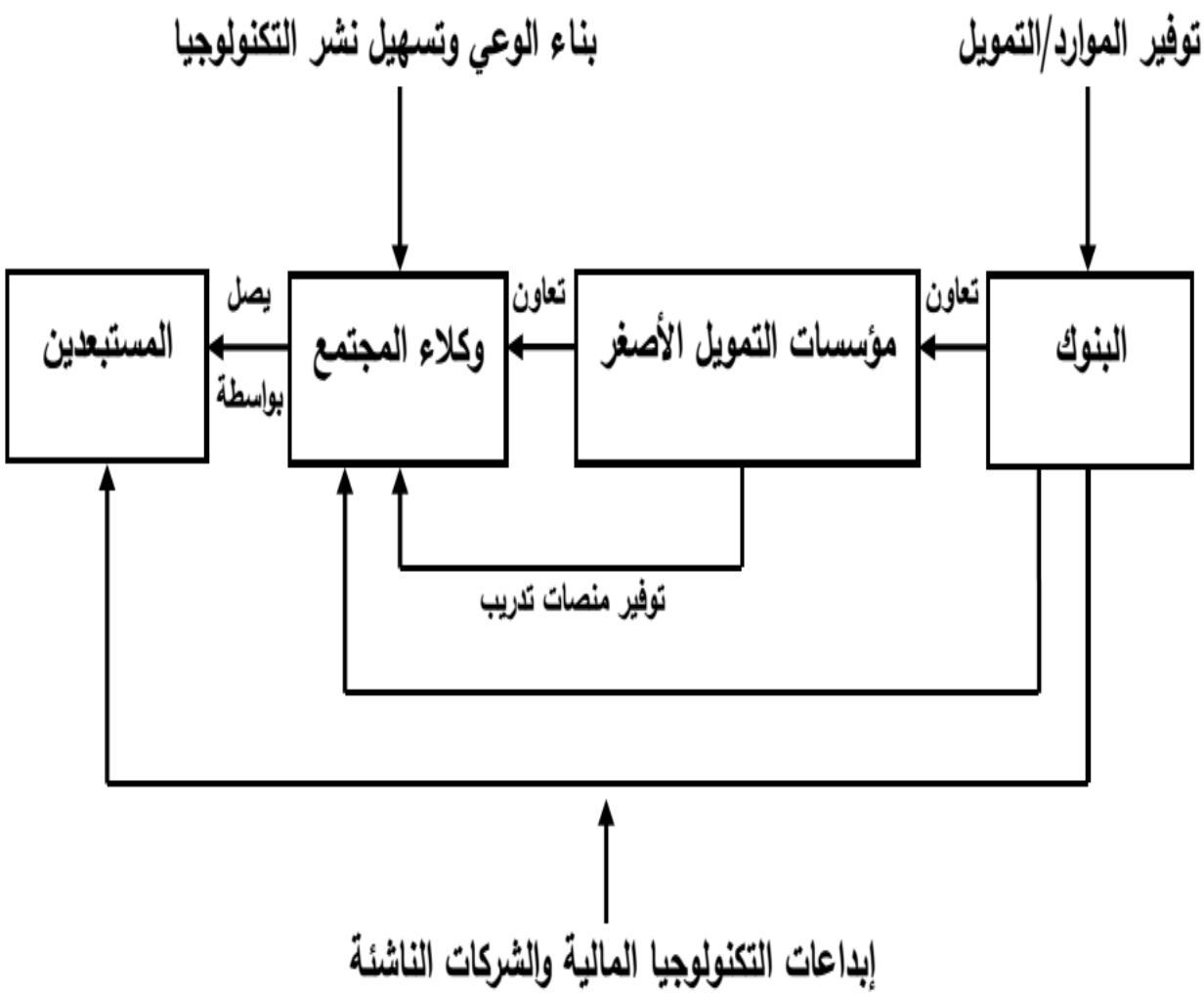

المصدر :ريهام أحمد ممدوح حسين، (2020):" **أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية**"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 04، العدد 02، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر، ص480.

[1] سيد أعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، (2020): **التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي –دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا–**، مجلة التكامل الإقتصادي ، المجلد 8 ، العدد 01، الجزائر، ص 12.

ثانيا:خصائص التكنولوجيا المالية التي تساهم في تعزيز الشمول المالي

إن خصائص التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي تكون من خلال: [1]

-تقنية البلوكشين وتطبيقيا المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها على تعزيز أمن المعلومات؛

-اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية في القطاع المالي؛

-تحميل البيانات الضخمة وأهميتها في عمليات التصنيف الائتماني؛

-التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءات الإجراءات "اعرف عميلك"؛

-التكنولوجيا الرقابية للحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تعزيز الامتثال للمعايير الدولية والنزاهة المالية وكفاءة الإشراف المحلي.

المطلب الثالث: أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي

منذ سنة 2010، قادت مجموعة العشرين والبنك الدولي مبادرة زيادة الشمول المالي في البلدان النامية للمساعدة في الحد من مستويات الفقر في الاقتصادات النامية والصاعدة. يجذب اليوم موضوع أهمية استخدام التكنولوجيا المالية والشمول المالي للحد من الفقر والنمو الاقتصادي انتباه صانعي السياسات والأكاديميين ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدد القضايا التي لا تزال قائمة والتي إذا تم معالجتها يمكن أن تجعل التمويل الرقمي يعمل بشكل أفضل للأفراد والشركات والحكومات والاقتصاد. يتمتع التمويل الرقمي والشمول المالي بالعديد من الفوائد لمستخدمي الخدمات المالية والحكومات والاقتصاد مثل زيادة الوصول إلى التمويل بين الأفراد الفقراء، وتقليل تكلفة الوساطة المالية للبنوك ومقدمي التكنولوجيا المالية، وزيادة الإنفاق الإجمالي للحكومات، ويمكن التمييز بين أثرين مختلفين للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي[2]:

أولا: إيجابيا :وذلك من خلال الأساس النظري للعلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي هو فرضية أن عددا كبيرا من السكان المستبعدين يمتلكون (أو يمتلكون) هاتفًا محمولاً ، وأن توفير الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة والأجهزة ذات الصلة يمكن أن يحسن الوصول إلى التمويل للسكان المستبعدين شريطة أن يكون لدى السكان المستبعدين هاتف محمول واتصال إنترنت منخفض التكلفة، غالبًا ما يُتوقع أن يكون للإمداد المتزايد بالتمويل الرقمي آثار إيجابية على الشمول المالي يمكن ذكرها على النحو التالي:

---

[1] جواني صونيا، مريمت عديلة ، (2021): **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي –تجربة البحرين–**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجمد 04 ، العدد: 02، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر، ص 284.

[2] عبد الكريم بوغزالة أحمد، الأخضر بن عمر،(2022): **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الجزائر2016–2021**، الملتقى الدولي الافتراضي حول: البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص ، التحديات والأفاق، المنعقد يوم 18 جوان، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ص ص 04-06.

-يمكن للتمويل الرقمي عند تطبيقه على حياة ذوي الدخل المنخفض والفقراء أن يحسن وصولهم إلى الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى زيادة الشمول المالي في المناطق الريفية؛

-يمكن للخدمات المالية الرقمية الموجهة إلى المجتمعات الريفية والفقيرة أن تحسن الوصول إلى التمويل لعملاء البنوك في المجتمعات الريفية والفقيرة الذين لا يستطيعون الوصول بسهولة إلى البنوك الموجودة في القطاع الرسمي بسبب ضعف شبكات النقل وساعات الانتظار الطويلة في القاعات المصرفية، والإرادة تقليل تواجد عملاء البنوك في فروع البنوك وتقليل التكلفة لأن البنك سيحتفظ بفروع أقل بكفاءة من حيث التكلفة ، وسيكون لانخفاض التكاليف آثار إيجابية على ربحية البنوك والشمول المالي في المجتمعات الريفية والفقيرة؛

-يمكن أن يوفر التمويل الرقمي سهل الاستخدام منصة أكثر ملاءمة للأفراد لإجراء المعاملات المالية الأساسية بما في ذلك مدفوعات الكهرباء وإمدادات المياه وتحويل الأموال إلى العائلة والأصدقاء وما إلى ذلك؛

- إذا كانت منصات التمويل الرقمي سهلة الاستخدام، يمكن لمستخدمي الخدمات المالية الرقمية المساعدة في إعلام وإقناع أقرانهم في القطاع الرسمي وغير الرسمي (الريفي) للاستفادة من الخدمات المالية الرقمية، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يستخدمون التمويل الرقمي مما يؤدي إلى زيادة الشمول المالي؛

-من شأن التكنولوجيا المالية التصدي للتحديات الحرجة أمام تعزيز الاحتواء المالي والنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، وتسهل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغير ة والمتوسطة؛

-تستطيع التكنولوجيا المالية أيضا أن تسهم مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر، ويمكنها تيسير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود؛

-كما يمكن أن يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة. ولإطلاق هذه الإمكانات، ينبغي إجراء مزيد من الإصلاحات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي فضلا على تحسين بيئة الأعمال، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوعية المالية.

ثانيا: سلبيا: من ناحية أخرى، يمكن أن يكون للتمويل الرقمي آثار سلبية على الشمول المالي حيث أن مقدمو خدمات التمويل الرقمي هم شركات تسعى للربح تستخدم التمويل الرقمي لتعظيم ربحيتها أو لتعظيم الفرص المربحة للشركات التابعة لمقدمي التمويل الرقمي، أي البنوك والمؤسسات المالية وغير المالية.[1]

[1] عبد الكريم بوغزالة أمحمد، الأخضر بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 05.

-يمكن لمقدمي خدمات التمويل الرقمي من الشركات استخدام تكتيك تسويقي أكثر قوة لإقناع العملاء من ذوي الدخل المرتفع والمتوسط باستخدام بنية أساسية أو منصة تمويل رقمية جديدة أو قائم واستخدام تكتيك تسويقي أقل قوة لإقناع العملاء ذوي الدخل المنخفض والفقراء استخدام المنصات الرقمية أو البنية التحتية الجديدة أو الحالية إذا كانوا يعتقدون أن الأخيرة لا تستطيع تحمل الرسوم المرتبطة، مما يؤدي إلى انخفاض الشمول المالي للعملاء الفقراء وذوي الدخل المنخفض نظرًا لأن صافي العائد النقدي لمقدمي التمويل الرقمي أعلى مع ارتفاع و- العملاء ذوي الدخل المتوسط مقارنة بالعملاء ذوي الدخل المنخفض والفقراء ؛

-يمكن أن يكون التحيز في توفير التمويل الرقمي جغرافيًا لأن موفري التمويل الرقمي، استنادًا إلى تقييمهم الداخلي للمخاطر والذي قد يتغير من وقت لآخر، يمكنهم اختيار الانسحاب أو التوقف عن تقديم خدمات التمويل الرقمي المحددة إلى المناطق الريفية عالية المخاطر. المناطق أو المجتمعات التي لا تمتلك البنية التحتية الداعمة للحفاظ على خدمات التمويل الرقمي المحددة، مما يؤدي إلى انخفاض الشمول المالي؛

-يمكن إدخال التحيز التعليمي في تقديم الخدمات المالية الرقمية. إذا كانت القيمة النقدية الصافية لتوفير التمويل الرقمي للمجتمعات الفقيرة منخفضة للغاية، يمكن لمقدمي التمويل الرقمي، بناءًا على تقييم الربحية، التركيز بشكل أقل على تقديم التمويل الرقمي للمجتمعات الفقيرة وغير المتعلمة التي لا تمتلك المعرفة المالية الأساسية لاستخدام وفهم التمويل الرقمي.[1]

[1]عبد الكريم بوغزالة أمحمد، الأخضر بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 06.

خلاصة الفصل

يسهم الشمول المالي بشكل كبير في الحد من الفقر وتحسين الوضعية الاجتماعية في المجتمع من خلال تعزيز وصول مختلف فئات المجتمع إلى الخدمات المالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى مع قدراتهم وتحسن فرص التمويل لمنشآتهم الصغيرة، بهدف دمجهم في النظام المالي الرسمي، ولقد ساعد التطور الكبير لوسائل الاتصال عبر الانترنت والتقنيات الحديثة على تمكين المؤسسات المالية من توسيع نطاق الشمول المالي وتعزيزه، وذلك من خلال تفعيلها للتكنولوجيا المالية اعتمادا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الرقمية.

الفصل الثالث

دور التكنولوجيا المالية

في تعزيز الشمول المالي

في الدول العربية

تمهيد

الشمول المالي يعني الاستغناء عن الطرق التقليدية نحو الطرق الحديثة الالكترونية، الأمر الذي يوفر الوقت والجهد والتكلفة بشكل كبير ويحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها ويعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة، والتحول الرقمي حاجة ضرورية لا سيما في ظل الأزمات، أزمة كورونا دليل على ذلك، إذ أنها انتشرت في بقاع الأرض وبث الخوف في النفوس البشرية وأغلقت الشركات والمؤسسات بسببها، إلا أن التكنولوجيا كان لها رأي آخر، إذ اتجهت معظم دول العالم إلى العمل والتعليم وتوفير الخدمات عن بعد وكان للدول العربية نصيبا من هذه الأعمال، لذا جاء هذا الفصل لتسليط الضوء على دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أي تحديد مدى واقعها في الشمول المالي من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات.

ولهذا تم تقسيم هذا الفصل التطبيقي إلى ثلاثة مباحث أساسية كما يلي:

المبحث الأول :واقع التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية؛

المبحث الثاني: الشمول المالي في الدول العربية؛

المبحث الثالث: تقييم مساهمة استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

المبحث الأول: واقع التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية

تم الاعتماد في هذا المبحث على مختلف التطورات الواقعية للتكنولوجيا المالية في الدول العربية، وأهم دوافعها والتحديات التي تتعرض لها وبعض تجارب في مجال التكنولوجيا المالية.

المطلب الأول: تطور واستخدام التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على تطور التكنولوجيا المالية في الدول العربية ومدى استخدامها.

أولا: تطور التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية

التكنولوجيا المالية Fintech ثروة اقتصادية جديدة خاصة في القطاع المالي بدأت منذ الأزمة العالمية، ولكن خلال السنوات الأربع الماضية وتحديدا منذ العام 2013 ، بدأت تشهد صعود واضح وبدأ اعتقاد البعض بأنه سنشهد ذلك الصراع ما بين البنوك التقليدية والمؤسسات المالية التقليدية، مع هذه الشركات الصاعدة والتي استطاعت أن تجتذب الكثير من الأفراد والشركات، رغم ذلك شوهدت مؤخرا عمليات اندماج وعمليات شراء لشركات الـ Fintech، وحتى البنوك بدأت تستخدم تكنولوجيا Fintech.

وقد امتدت ثروة التكنولوجيا المالية إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويظهر ذلك في النمو الواضح لعدد الشركات التي تستخدم هذه التكنولوجيا، فنجد 105 شركة عام 2016 موزعة كالتالي: 29% بشمال افريقيا، و43% بدول مجلس التعاون الخليجي و29% في دول المشرق العربي يأتي على رأس تلك الدول المستخدمة للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط؛ دولة "الإمارات العربية المتحدة"، خاصة أن لديها بيئة حاضنة لتطوير قطاعات الـ Fintech بإجمالي 30 شركة، و"مصر" 17 شركة، و"الأردن" 15 شركة،" لبنان" 15 شركة،" المغرب" 8 شركات، "الكويت" 6 شركات، "السعودية" 6 شركات،" تونس" 3 شركات، "الجزائر" شركتان، وكل من "البحرين"و"سلطنة عمان" و"قطر" شركة واحدة في كل منهم، ولا توجد أي شركة من هذا النوع من الشركات في "العراق". [1]

والشكل الموالي يوضح عدد الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية في الدول العربية:

[1] سعيدة حرفوش، مرجع سبق ذكره، ص 736.

شكل رقم: (03-01) :عدد الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية في الدول العربية (2019)

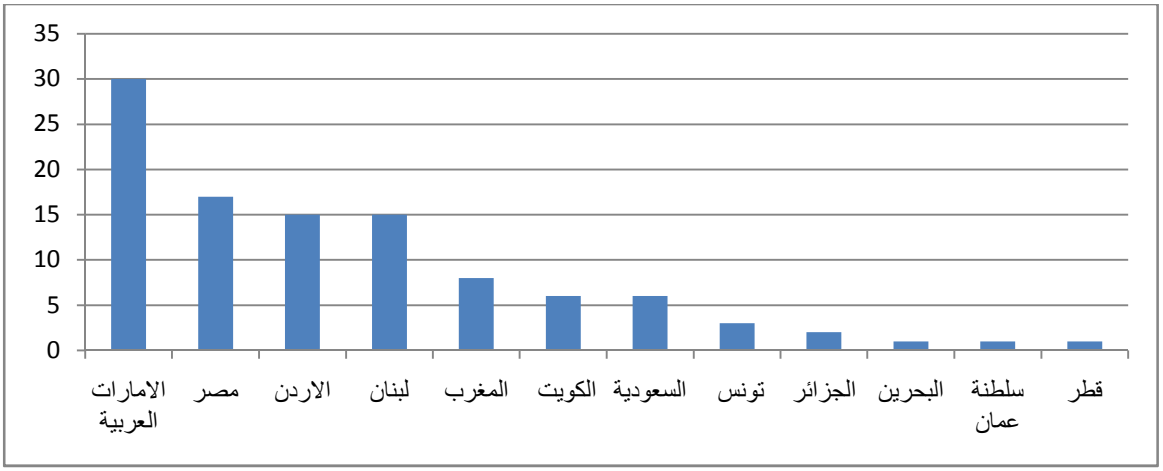

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على: صخري عبد الوهاب، بن علي سمية، (2021): **تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: قراءة للتحديات والإمكانات**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 413.

ثانيا: استخدام التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية

من المؤشرات المهمة التعرف على انتشار التكنولوجيا المالية واستخدامها في البنية التحتية المالية في الدول العربية، ويشمل ذلك انتشار الفروع المصرفية وأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع وأنظمة الدفع والتسوية والدفع عبر الهواتف النقالة إلى جانب توفر المعلومات الإئتمانية ونظم الإقراض المضمون وغيرها من مكونات البنية التحتية السليمة للقطاع المالي، ولا شك أن توفر وانتشار التكنولوجيا المالية سيعزز خدمات البنية التحتية للقطاع المالي فضلا عن أهميته في الاستقرار المالي، يساهم بالضرورة وفقا لما أثبتته التجارب في تحسين كفاءة وصول التمويل الخدمات المالية والمصرفية إلى مختلف فئات المجتمع والمناطق الجغرافية.[1]

والشكل الموالي يوضح توزيع استثمارات شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية:

شكل رقم (03-02) :نسبة توزيع استثمارات شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية (%)

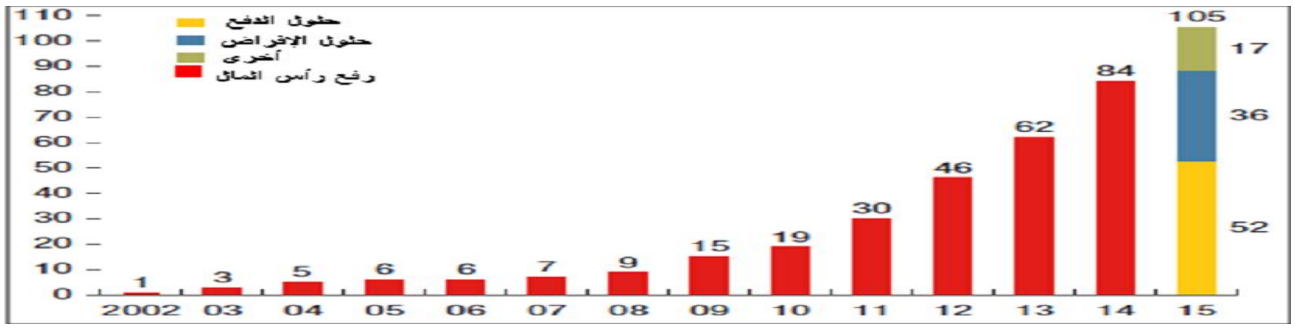

Source : IMF. (2017). Regional economic outlook. Middle East and Central Asia. Washington, DC: International Monetary Fund, p 92.

[1] حمو الزعبي ، (2021): **دور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في تعزيز القطاع المصرفي للدول العربية:دروس وتجارب دولية**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، جامعة الجزائر 3، الجزائر،ص 979.

على صعيد تجارب الدول العربية فرادى، فقد أولت العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بتقنية البلوكتشين وحالات استخدامها كأداة للتحوّل الرقمي، حيث تم النظر إليها كمحرك للتنوع الاقتصادي وأصبحت على رأس جداول الأعمال الإستراتيجية للعديد من البلدان في المنطقة، ومن المتوقع أن يزيد سوق البلوكتشين عن الضعف في المنطقة العربية بحلول عام2021.

وعلى سبيل المثال تم إلقاء الضوء على تونس كأول بلد على المستوى العربي يكون لديها نظام دفع إلكتروني تديره الدولة ويعتمد على البلوكتشين، فقد قررت تونس في عام 2015 تعزيز عملتها الرقمية eDinar باستخدام تقنية البلوكتشين وذلك بناء على الإنجازات السابقة التي حققها البريد التونسي، الذي يعد أحد الداعمين الرئيسيين للشمول المالي بالبلاد، وقد قامت الحكومة التونسية منذ ذلك الحين بالتعاون مع شركات تقنية البلوكتشين من أجل طرح تطبيقها الأول لنظام مالي كامل للمدفوعات الرقمية من أجل تقديم خدمات مالية للفئات التي لا يتم خدمتها.

كما قام سوق أبو ظبي العالمي بدولة الإمارات العربية المتحدة بتبنّي إستراتيجية للتكنولوجيا المالية من أجل التشجيع على استخدام تطبيقات مفيدة لتقنية البلوكتشين، وكان سوق أبو ظبي العالمي هو الأول بالمنطقة الذي أنشأ إطارا تنظيميا مخصصا للتكنولوجيا المالية وبيئة اختبار رقمية(Digital Sandbox)، مما يوفر سوقا للتعاون بلا حدود بين المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية والجهات التنظيمية من أجل تسهيل اختبار وتبنّي المنتجات والخدمات المالية الرقمية المبتكرة التي تستفيد منها الصناعة بالمنطقة. وقد أعلن سوق أبو ظبي العالمي في أواخر عام 2018 عن نتيجة المرحلة الأولى لبرنامجه الإلكتروني "اعرف عميلك(eKYC) " باستخدام تقنية السجل الموزع بالتعاون الوثيق مع أكبر المؤسسات المالية بالدولة بهدف تحسين فعالية التكاليف والشمول المالي.[1]

وعلى صعيد العملات الرقمية، فقد قامت مؤخرا كل من مؤسسة النقد العربي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بإطلاق العملة الرقمية المشتركة "عابرAber "، والذي سيتم استخدامها للتسويات المالية بين البلدين باستخدام تقنية السجل الموزع وسيسمح هذا المشروع أيضا للبنوك بالتعامل مع بعضها البعض لإجراء الحوالات المالية بشكل مباشر وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي تتعاون فيها سلطتان للنقد في هذا المجال.

إن استخدام تقنية البلوكتشين بالدول العربية لا يقتصر على الخدمات المالية فقط، فإن إستراتيجية دبي الذكية تهدف إلى تطوير حكومة دبي حتى تصبح أول حكومة يتم تشغيلها بتقنية البلوكتشين بنسبة 100 % بحلول 2020 عن طريق تقديم جميع الخدمات الحكومية باستخدام هذه التقنية ومن المتوقع أن يتم ادخار حوالي 1.5 مليار دولار سنويا من المصاريف الحكومية نتيجة لذلك،وتتصدر الإمارات العربية المتحدة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد إستحودث سنة 2019 نسبة 69% من إجمالي التمويل والإستثمارات في التكنولوجيا المالية، و47% من إجمالي الصفقات، كما

[1] حمو الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 982.

تحتوي على 46%من الشركات الناشئة، تأتي بعد ذلك مصر بتحقيقها 7% كنسبة إستثمارات و27% بالنسبة للصفقات، مقابل إمتلاكها لنسبة 17% من شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة محل الدراسة، لتأتي في المرتبة الثالثة لبنان والتي تعرف انتفاضة مسجلة في مجال التكنولوجيا المالية ب9% من إجمالي التمويل و9% من إجمالي الشركات الناشئة للفينتك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الأكثر من ذلك هو تذيل كل من الجزائر، ليبيا، تونس المراتب الأخيرة، ويعود ذلك بالأساس إلى نقص الترويج للتكنولوجيا المالية في هذه المناطق بالإضافة إلى ضعف التحكم في التكنولوجيات الحديثة وهذا هو الواقع في هذه البلدان،[1] والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (03-03):توزيع الاستثمارات الصفقات والشركات الناشئة على الدول العربية خلال سنة 2019

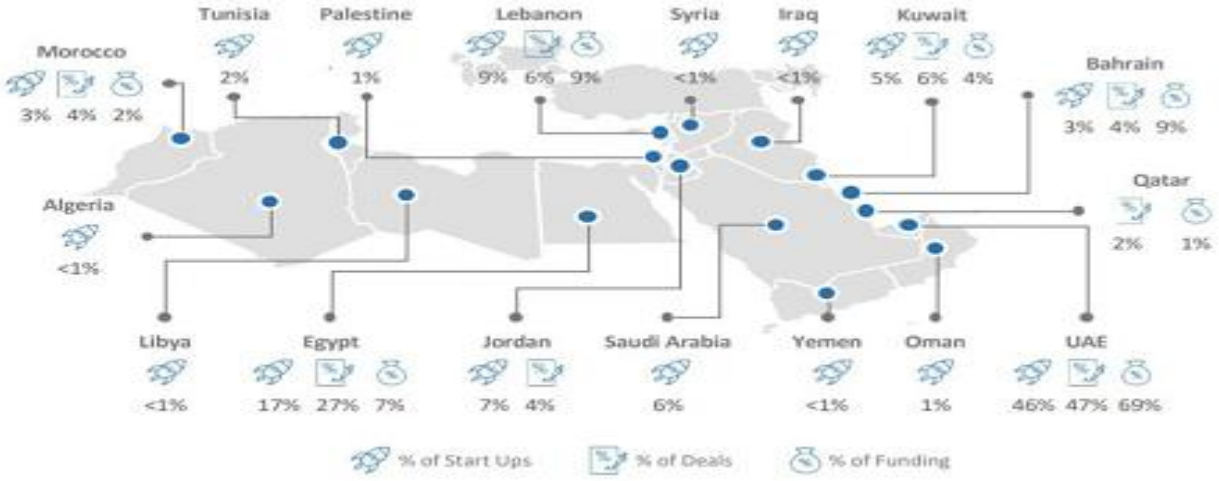

المصدر: صخري عبد الوهاب، بن علي سمية، (2021): **تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: قراءة للتحديات والإمكانات**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 412.

ثالثا: تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الدول العربية

استثمرت شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية في عمليات الدفع والتحويلات وتكنولوجيا التأمين وعمليات الإقراض المباشر البنوك الرقمية، صناديق التمويل الجماعي، وسلسلة البلوك تشين والعملات المشفرة، غير أن اغلبها تمركزت في مجال الدفع، حيث ان 85 %من شركات تكنولوجيا المالية تعمل في مجال المدفوعات، التحويلات وتحويلات المهاجرين.[2]

ففي الإمارات العربية المتحدة شكلت تحويلات المهاجرين الذين يشكلون أكثر من90% من السكان أكثر من 44.5 مليار دولار حوالي 75 %منها تم تحوي له عبر شركات تحويل الأموال وفقط ربعها تم تحويله عبر البنوك.

[1] صخري عبد الوهاب، بن علي سمية، مرجع سبق ذكره، ص 411.

[2] ذهبية لطرش، سمية حراق، (2020): **واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 05، العدد 02، جامعة سطيف، الجزائر، ص 100.

وفي استبيان آجراه صندوق النقد العربي شمل 14 دولة كشف أن معظم الدول لديها ثلاث تقنيات رقمية تم تبنيها، وكانت الحوسبة السحابية والمحافظ الرقمية التقنيات الأكثر شيوعا التي تم تبنيها من قبل الدول العربية، وتزامنا مع الجهود التي تقوم بها المصارف في تغيير البنية التحتية لمواكبة التقنيات المالية الحديثة، زاد الاتجاه نحو توظيف الحوسبة في التطبيقات المالية، نظرا لقدرتها على توفير الأدوات التي تحتاجها الشركات من أجل تطوير التطبيقات وتقديم حلول جديدة للسوق بالسرعة التي يطلبها العملاء، كما أوضح الاستبيان انه توجد 12دولة تستخدم تقنية مالية واحدة على الأقل، وتعتبر العملات المشفرة والعملات الرقمية ونموذج نقل الأصول المالية من التقنيات الجديدة التي لم تطبق بعد في أغلب الدول العربية.[1] والشكل الموالي يوضح تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الدول العربية :

شكل رقم (03-04): تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الدول العربية

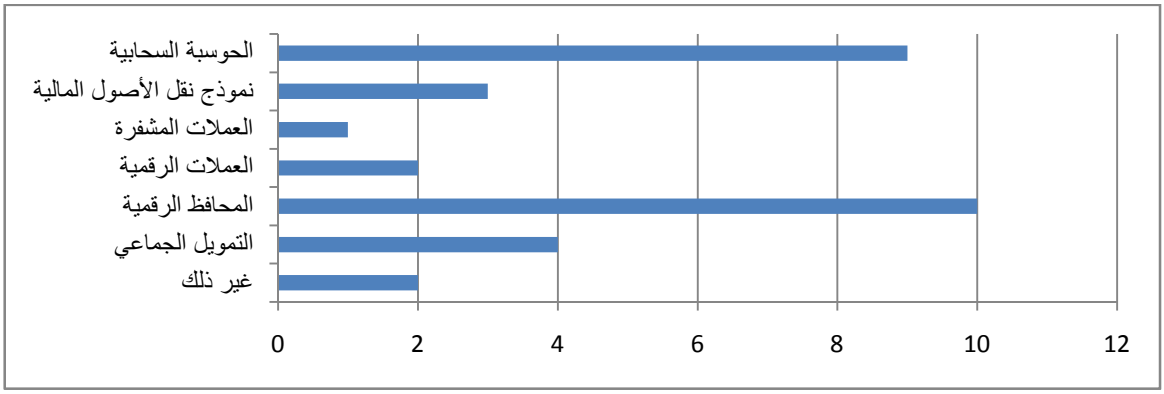

المصدر: صندوق النقد العربي، (2019): **تقرير الاستقرار المالي العربي**، ص 165 متاح على الموقع الالكتروني: https://www.Fma.com تم الاطلاع عليه يوم : 2023/12/13 على الساعة: 17:25.

يلاحظ من خلال الشكل أن هناك 10دول عربية تطبق المحافظ الرقمية و9 دول تطبق الحوسبة السحابية في حين لا تطبق إلا أربع دول تقنية التمويل الجماعي وثلاث دول نموذج نقل الأصول المالية أو ما يعرف بسلسلة الكتل بلوك تشين، وتعتمد دولتان فقط العملات الرقمية ودولة واحدة فقط العملات المشفرة، في حين لا يوجد لدى دولتي فلسطين وليبيا أي تقنيات رقمية معتمدة في الوقت الحالي،وان كانت فلسطين تقوم بجهود لتطوير المحافظ الرقمية، وتعد البحرين الدولة الوحيدة التي تبنت خمس تقنيات من بين التقنيات الست المدرجة وأدرجت نموذج نقل الأصول المالية باعتبارها التقنية الوحيدة التي لم تستخدم بعد في الدولة، وتطبق الإمارات المتحدة أربع تقنيات من أصل ست باستثناء العملات المشفرة والعملات الرقمية، بالمقابل لا تطبق كل من مصر وتونس ولبنان إلا تقنية واحدة فقط.

وقد قدر متوسط قيمة الصفقات في قطاع التكنولوجيا المالية في الدول العربية بين عامي2015 و2019 حوالي1.8مليون دولار وقاربت نسبة تمويل مشاريع التكنولوجيا المالية حوالي7% من إجمالي تمويل المشاريع الناشئة في الدول العربية بين عامي 2015 و2019، وتعكس هذه الوضعية امتلاك الدول التي تطبق تقنيات التكنولوجيا الناشئة

[1] ذهبية لطرش، سمية حراق، مرجع سبق ذكره، ص 101.

والتي تمت بفضل آلية البيئات الحاضنة الأكثر تقدما لنشر مجموعة من العوامل الحكومية والقطرية وانخراط القطاع الخاص ومستوى الثقافة الجيد والاستقرار السياسي.فإلى جانب توافر رأس المال الخاص، تطورت التكنولوجيا المالية بدعم من تدابير حكومية مختلفة ارتبطت بتقديم الدعم التمويلي ووضع إطار تنظيمي وقانوني جاذب لمسرعات وحاضنات الأعمال والمستثمرين الأجانب (الإمارات العربية المتحدة)، إضافة إلى عدم الثقة في النظم المصرفية التقليدية التي دفعت إلى تطور حلول المدفوعات عبر الهاتف المحمول والانتشار الواسع لاستخدام الهاتف النقال[1]، حيث قدر معدل نفاذ الهاتف النقال100% في إجمالي الدول العربية في سنة2017،ومعدل نفاذ الهاتف الذكي60%، إضافة إلى انتشار واتساع استخدام الانترنت وخدمات الدفع الالكتروني، حيث ارتفع معدل انتشار الانترنت إلى 94% في الإمارات وتتطلع بعض الدول كالإمارات والبحرين والسعودية والكويت إلى تطبيق G5 وتصل حلول الدفع الالكتروني إلى76%، ووجود بيئات اختبار تنظيمية، حيث أطلقت 9 حكومات بيئات اختبار تنظيمية لتطوير واعتماد حلول التكنولوجيا المالية لتعزيز تبني التكنولوجيا المالية والابتكار وأنشأت 5 صناديق للتكنولوجيا المالية الحكومية برأس مال تراكمي وصل إلى 1.4 مليار دولار وإنشاء 4 مسرعات وحاضنات حكومية لمشاريع التكنولوجيا المالية.[2]

بالمقابل تنخفض نسبة استخدام الانترنت في دول المغرب العربي مقارنة بدول الخليج والمشرق العربي والتي تعد من العوامل الأساسية لتوسع استثمارات التكنولوجيا المالية في هذه الدول، فبالرغم من ارتفاع نسبة سكان دول شمال إفريقيا العربية الذين يستخدمون الانترنت من37% من إجمالي السكان سنة 2014 إلى 49% في سنة 2017، إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بمثيلتها في دول الخليج العربي والمشرق العربي أين قارب عدد السكان الذين يستخدمون الانترنت97%و71% من إجمالي عدد السكان في سنة2017، وهو ما انعكس سلبا على نسبة استعمال أنظمة المدفوعات الرقمية، حيث لا تتجاوز7% من إجمالي عدد السكان في دول شمال إفريقيا مقارنة ب76% و28%في دول الخليج العربي وبقية دول المشرق العربي.

تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية احتلت المرتبة الثانية عالميا من حيث أسرع الاقتصاديات تبنيا للانترنت خلال الفترة 2014-2018، وقدر معدل نفاذ الانترنت إلى دول الخليج العربي ب21% خلال نفس الفترة، وتسجل هذه الدول معدل يقدر نمو في عمليات الدفع الرقمي ب31% وهو أعلى من المتوسط العالمي، وهو ما سمح بتوفير البنية التحتية لنشاط شركات التكنولوجيا المالية، من جهة أخرى نشأت الشركات في إطار من المنافسة مع البنوك التي تستعين بالتكنولوجيا الرقمية للانتقال إلى نماذج أعمال أكثر تركيزا على العميل، وقد حلت التكنولوجيا المالية في المرتبة الأولى

[1] بلانشيه نيكولا، (2019): **الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى**، واشنطن،صندوق النقد الدولي، ص 29.

[2] تقرير التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا ،2019، ص ،10.

كأكثر صناعة يتم الاستثمار فيها قبل التجارة الإلكترونية بعدد صفقات قدر ب97 صفقة ما بين سنتي 2018 و2019 مقابل 84 صفقة في التجارة الالكترونية و65 صفقة في النقل والتسليم.[1]

المطلب الثاني: دوافع وتحديات التكنولوجيا المالية في الدول العربية

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى دوافع التكنولوجيا المالية الأساسية في الدول العربية، والتعرف على أهم تحدياتها.

أولا: دوافع التكنولوجيا المالية في الدول العربية

تتمثل أهم دوافع التكنولوجيا المالية في الدول العربية في النقاط التالية:[2]

-انتشار الإقصاء المالي الذي يتسم بارتفاع تكلفة الحصول على الخدمات المالية، ما دفع المتعاملين الاقتصاديين إلى البحث عن بدائل للخدمات المالية التقليدية والتوجه إلى خدمات التكنولوجيا المالية لتسوية مدفوعاتهم وتحويلاتهم اعتماد على الهواتف الذكية ؛

-عدم امتلاك عدد كبير من الأفراد لحساب بنكي: يعد عدم امتلاك الأفراد لحساب بنكي من أهم العوائق التي تقف أمام شركات التكنولوجيا المالية التي تسعى إلى تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة لعملائها؛

- نقص حجم التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي لا يتعدى8% من إجمالي حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك العربية، وصعوبة ولوجها الأسواق المالية لتعبئة مصادر التمويل الضرورية لنشاطها، مما شجعها على التوجه إلى شركات التكنولوجيا المالية للحصول على التمويل، حيث أبدى 47%من عملاء البنوك اهتمامهم بالخدمات المالية التي تقدمها هذه الشركات؛

-مساهمة التكنولوجيا المالية في توسيع استخدام التجارة الالكترونية: حيث يساعد الاستخدام المتزايد للهواتف النقالة والوسائط التكنولوجية في رفع وتحسين قيمة التجارة الالكترونية؛

-التجارة عبر الحدود وتحويلات العاملين في الخارج: تساهم التكنولوجيا المالية والحلول المالية المبتكرة المرتبطة بها (العملات الافتراضية ودفاتر الحسابات الرقمية الموزعة ومنصات النظراء في توفير آليات للمدفوعات عابرة للحدود تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية مقارنة بالبنوك التقليدية أو شركات تحويل الأموال التي تعتمد على علاقات المراسلة البنكية، وبذلك يتم التقليل من حجم التحديات الناتجة عن انقطاع علاقات المراسلة البنكية؛

-التركيبة السكانية: يفوق عدد سكان الدول العربية 360 مليون نسمة وهو ما يجعل هذه الدول سوقا واعدة ونشطة لاستقبال واستقطاب استثمارات شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، إضافة إلى تحسن متوسط نصيب الفرد من لناتج

[1] ذهبية لطرش، سمية حراق، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] المرجع نفسه، ص 98.

المحلي الإجمالي الذي يفوق 29.1 ألف دولار في دول الخليج وهو يعد من بين المعدلات الأعلى في العالم، حيث يقدر ب 70 ألف دولار في قطر و39.8 ألف دولار في الإمارات و29 ألف دولار في الكويت و22 ألف دولار في السعودية و4.2 ألف دولار في الجزائر و3.4 ألف دولار في كل من المغرب والأردن حسب بيانات صندوق النقد الدولي لسنة 2019؛

– انخفاض ولاء العملاء لبنوكهم: تشير الدراسات إلى أن الكثير من العملاء انخفض ولاؤهم وتعاملهم مع البنوك وبدأ ولاؤهم يتجه إلى خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية في الدول العربية على غرار الكثير من الدول، حيث يثق حوالي 76% من المستهلكين في الإمارات العربية المتحدة بشركة تكنولوجيا واحدة على الأقل أكثر من ثقتهم في البنوك عندما يتعلق الأمر بتسيير أموالهم، ويبدي 83% من سكان الإمارات انفتاحهم على تبني حلول تكنولوجيا مالية من قبل مؤسسات غير مالية؛[1]

– يسمح ظهور شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية بتحسين الخدمات المالية من خلال تخفيض التكاليف وتوسيع فرص الوصول إليها، ويساعد على تغيير المشهد الائتماني وضمان استقراره من خلال جمع البيانات من مواقع الاتصال الاجتماعي ومختلف المصادر لتقييم احتياجات أصحاب العجز وصغار المقترضين من النظام المصرفي، كما تسهم في تحقيق الاستقرار المالي في الدول العربية من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر، وتيسير التجارة الخارجية بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود، كما يمكن أن يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة وان كان ذلك يتطلب اتخاذ المزيد من الإصلاحات على جميع المستويات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي وتحسين بيئة الأعمال، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوعية المالية؛

– يمكن للتكنولوجيا المالية تحفيز التنوع الاقتصادي والنمو المنشئ لفرص العمل من خلال تحسين فرص الحصول على التمويل الذي يعد ضعيفا في معظم الدول العربية وتواجه المؤسسات الكثير من الصعوبات لتحصيله .

ثانيا: تحديات التكنولوجيا المالية في الدول العربية

رغم ما تعرفه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من انتعاشة فيما يخص مجال التكنولوجيا المالية غير أن بعض الدول مازالت بعيدة كل البعد عن ركب الدول المتقدمة في هذا المجال كالصين والهند وغيرها، وعليه تعاني دول المنطقة من جملة من التحديات تحول دون الوصول إلى الاستخدام الأمثل والتام للتكنولوجيا المالية، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:[2]

[1] تقرير التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2019، ص 10.

[2] صخري عبد الوهاب، بن علي سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 413-415.

-ضعف بيئة الأعمال والقيود التي لا تزال مفروضة على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق المحلية، هذا ما يحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل لهذه الأسواق؛

-عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو التكنولوجيا المالية في المنطقة، بالرغم من العمل الجاري لتطوير أنظمة الخدمات المالية الرقمية، ووضع قوانين مستحدثة تحكم إصدار النقود الإلكترونية؛

-تعاني المنطقة من فجوة الثقة من جانب الطلب على الخدمات المالية، كما أن مستويات الوعي المالي تشكل قيودا رئيسية أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، إضافة إلى عائق الترويج لهذا النوع من الخدمات وتدني المستوى التعليمي للعملاء؛

-مشكلة المخاطر الإلكترونية، فالهجمات الرقمية تؤدي إلى اضطرابات في التشغيل،مما يؤدي إلى تكبد خسائر مالية، والإضرار بالسمعة والمخاطر النظامية، وقد تصبح من القيود المعوقة ما لم يتم العمل على تقوية الأطر الأمنية للمعلوماتية؛[1]

- بلغ معدل فشل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسبة 28%، والذي يمكن إرجاعه إلى التحديات التي تواجه رواد الأعمال والتي تأتي مشكلة ضعف القدرة التنافسية في مقدمتها، وانعدام نموذج أعمال قائم على الأسس التقليدية مما يؤدي إلى غياب ثقة العمل وافتقارهم لما يكفي من المعرفة عن الشركات الناشئة ؛

-تدني جودة خدمة الإنترنيت والهواتف المحمولة وأسعارها بالرغم من ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة،وكان معدل انتشار الإنترنت في الشرق الأوسط سنة 2018 ما يقارب 21%، ورغم الانتشار الواسع للإنترنيت في المنطقة، غير أن جودتها متباينة من دولة إلى أخرى، ما أدى إلى اختلف سرعة انتشار التكنولوجيا المالية في بعض الدول على غرار الجزائر؛

-تعتبر القوانين المفروضة على التكنولوجيا المالية في عرقلة تطور هذا المجال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فعلى الرغم من تحسين بعض الدول لأطرها القانونية لاستخدام التكنولوجيا المالية كالإمارات، لا تزال بعض الدول غائبة تماما نظرا لانعدام رغبة الحكومات في تطوير هذا المجال؛

-لا يزال الدعم المؤسسي محدودا، حيث قامت بعض الدول العربية بإنشاء حاضنات للمساعدة على زيادة الشركات الناشئة، أو إنشاء مختبرات تنظيمية تسمح لشركات التكنولوجيا المالية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية.[2]

[1] سعيدة حرفوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 740-741.

[2] ويسام بن فضة، حكيم بن حسان، (2020): **واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 03، جامعة الوادي، الجزائر، ص 128.

هذا ورغم هذه الصعوبات والعراقيل قامت بعض الحكومات في توفير الدعم المالي وغير المالي، في محاولة منها لفتح واستغلال فرص وإمكانيات نمو الشركات المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية، وقد كان ذلك من خلال تسخير الصناديق المفتوحة والمسرعات وحاضنات الأعمال الحكومية لهذه الشركات كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم(03-05) : الصناديق الحكومية المفتوحة أمام شركات التكنولوجيا المالية الناشئة

المصدر: منصة ماجينيت وسوق أبو ظبي العالمي (2019): تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص 15.

شكل رقم(03-06): المسرعات وحاضنات الأعمال الحكومية لمشاريع التكنولوجيا المالية

المصدر: منصة ماجينيت وسوق أبو ظبي العالمي (2019): تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص 15.

بالتالي تتيح التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إمكانات هائلة في المنطقة في حالة ما إذا توفرت لها جميع الظروف الملائمة، فهي مصادر بديلة لتمويل الأسر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلل منصات الإقراض المتوفرة وتمويل التجارة عبر الإنترنت، أيضا تحفيز التنوع الاقتصادي والنمو المنشئ لفرص العمل من خلال تحسين الحصول على التمويل، والذي أضحى أبرز المشاكل التي تعاني منها هذه المشروعات مما أدى إلى ضعف شمولها المالي، كما تسهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي بتخفيض تكاليف التشغيل في البنوك وتسهيل تحليل البيانات الضخمة لأغراض إدارة المخاطر وكشف الاحتيال، إضافة إلى ذلك تقوم البيانات التي توفرها التكنولوجيا المالية بدور مهم في تسهيل الامتثال للقواعد التنظيمية مع انتقال الدول إلى مرحلة تحسين القواعد التنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أيضا من شأن التحول الرقمي الذي تحدثه التقنيات المالية من رفع كفاءة تحصيل أداء المدفوعات الحكومية، بينما يمكن استخدام وسائل الدفع الإلكترونية من الحد من الاحتيال مع المساهمة الفعالة في انتقال آثار السياسة النقدية، والأكثر من هذا وذاك هو أن الحلول الرقمية ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية كمنصات النظراء، سلسلة البيانات، والمعاملات الرقمية الافتراضية تساهم في رفع بكفاءة المعاملات وزيادة الشفافية والمردودية مقارنة بمؤسسات النظام التقليدي التي تعتمد على علاقات المراسلة المصرفية.[1]

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول العربية في مجال التكنولوجيا المالية

يمكن إبراز أهم تجارب بعض الدول العربية في مجال التكنولوجيا المالية فيما يلي:

أولا:المملكة العربية السعودية: قامت المملكة بإنشاء صناديق رمل تنظيمية، RegulatorySandbox وهذا الصندوق أو الوعاء مكان" افتراضي " لتوفير اطار قانوني مؤقت لتأهيل فئة المبدعين من أصحاب المشروعات التقنية الإبداعية للحصول على الموافقة الرسمية، ولاحقا يتم منحهم الترخيص القانوني لممارسة الأعمال بصفة رسمية معترف بها فهو مساحة يمكن اختبار العروض فيها مجانًا للقيود المعتادة. للتكنولوجيا المالية في العديد من المجالات المبتكرة .

في فيفري 2018، قدمت مؤسسة النقد العربي السعودي SAMA صندوق رمال يمكن فيه للبنوك أن تجرب حل blockcin الخاص بشركة التكنولوجيا الأمريكية Ripple في الولايات المتحدة من أجل عمليات نقل منخفضة التكلفة عبر الحدود.

وفي ماي2018، أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن إطلاق الفوترة الإلكترونية على مستوى البلاد يسمى Esal من خلالSADAD(نظام الدفع) لتعزيز عدد المعاملات المالية الرقمية وجعل اقتصاد البلاد أكثر قدرة على المنافسة، حيث تستخدمه الشركات والهيئات الحكومية،وقد وقعت العديد من الشركات الخاصة للانضمام إليه،بما في

[1] إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: أفاق الاقتصاد الإقليمي، التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وآسيا الوسطى،2017، ص ص 06-07.

ذلك البيع بالتجزئة، التأمين والرعاية الصحية والخدمات اللوجستية وتلاحظ مؤسسة النقد العربي السعودي أن Esal يمتد بالكامل لدورة حياة الفاتورة من وقت تحرير الفاتورة إلى تسوية الفاتورة، هذا يضيف رؤية للمبيعات، أتمتة التسويات ويحسن الإدارة المالية. ومن المرجح أن تفعل أكثر من ذلك بكثير في المستقبل نظرا أنSAMAتخطط لإضافة وظائف أخرى، أعلن كل من مصرف الإمارات المركزي وسلطة النقد العربي السعودي عن خطط لاستخدام تقنية blockchain إصدار عملة رقمية مقبولة في المعاملات عبر الحدود بين البلدين.[1]

ثانيا:الإمارات العربية المتحدة: أطلق سوق أبو ظبي العالمي (المركز المالي الدولي في أبو ظبي) برنامج التسريع الخاص به في نوفمبر 2016، والذي أطلق عليه اسم المختبر التنظيميRegLab الذي يسمح للمشاركين تطوير واختبار وانتاج منتجاتهم وخدماتهم المتصلة بالتكنولوجيا المالية ضمن بيئة آمنة ومحكمة ومتمتع بضوابط وتشريعات محددة دون التعرض لأي أعباء تنظيمية أخرى، حيث يمنح المشاركين فترة عامين لتطوير واختبار منتجات التكنولوجيا المالية،[2] من المؤكد أن أهمية التكنولوجيا المالية لم تمر دون أن يلاحظها المنظمون،في الإمارات العربية المتحدة، أطلق مركز دبي المالي العالمي برنامج Hive FinTech عام2017، وهو برنامج تسريع يوفر منصة لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، مع مبادرات مماثلة في البحرين وأبو ظبي، كما أن هيئة الخدمات المالية في دبي هي أيضا في طور تطوير بيئة إشرافية للمساعدة في تطوير التكنولوجيا المالية.

ثالثا: قطر: أهم ما قامت به قطر في إطار تعزيز التكنولوجيا المالية في دولتها، إبرام شراكة بين مركز قطر للمال B Hive لتطوير صناعة التكنولوجيا المالية، وتعتبر B Hive منصة تعاونية إبداعية أوروبية للتكنولوجيا المالية تجمع بين البنوك الكبرى، وشركات التأمين وغيرهم للعمل معا على برامج ابتكار مشتركة ولبناء جسوراً بين هذه الشركات الراسخة والشركات الناشئة، وتهدف B Hive إلى تعزيز مركز بروكسل كبوابة ذكية لأوروبا والاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول الرقمي لصناعة الخدمات المالية.

رابعا:الكويت: يعمل عدد صغير من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الكويت، ولا سيما في قطاع المدفوعات، حتى الآن، كانت هناك تطورات تنظيمية محدودة، للتصدي للتحديات القانونية والفرص الجديدة الناشئة عن الثورة الرقمية، مثل إصدار الجمعية الوطنية الكويتية القانون رقم 20 لعام 2014 (بشأن المعاملات الإلكترونية) قانون ET [3]في جانفي 2015، والهدف من ذلك هو محاكاة عمليات المعاملات الورقية التقليدية في نظام رقمي منظم وفعال

---

[1] وهيبة عبد الرحيم، أوقاسم الزهراء، (2019): **التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، ص 361.

[2]سوق أبو ظبي العالمي، **سوق أبو ظبي العالمي يطلق المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية**"، متاح على الموقع الالكتروني: https:/ www .adgm. com تم الاطلاع عليه يوم : 2023/12/05 على الساعة: 14:25.

[3] **ET: E**lectronic Transactions.

وآمن، حيث يحكم قانون ET العقود والاتفاقات الإلكترونية، ويغطي المدفوعات الإلكترونية، ولا يلزم أي شخص بقبول المعاملات الإلكترونية دون موافقته قد تكون الموافقة في بعض الحالات، متضمنة في تصرفات الأفراد ومع ذلك،يجب أن تكون الموافقة على المعاملات الإلكترونية صريحة ولا لبس فيها فيما يتعلق بالهيئات والسلطات الحكومية.[1]

خامسا: مصر: من جهتها فقد أطلقت مصر "مسرع 1864" سنة 2016 ويسعى البرنامج إلى تعزيز فضاء ابتكار التكنولوجيا المالية في مصر، وفي يوليو اشتركت الجامعة الأمريكية بالقاهرة والبنك التجاري في إنشاء مسرع آي يو سي فينتشر لاب فينتك" (AUC Venture Lab Fintech) والمدعوم من البنك الدولي، ويهدف البرنامج المتخصص الجديد إلى تطوير الشركات الناشئة في مصر ودعمها في مجالات مثل: المدفوعات الرقمية والمتنقلة والإقراض في تقنية الند للند وواجهة العملاء والتخطيط المالي الشخصي وتجارة التجزئة والاستثمار والتحويلات المالية، وفي مارس 2017 أعلنت بايفورت(PayFort)محرك الدفع عبر الانترنت، عن إطلاق مسرع للتكنولوجيا المالية "فاينتك فاكتور(Fintech Factory)، لتواصل بايفورت تلبية مطالب تجارها والابتكار بشكل أسرع من خلال الاستثمار والتعاون مع الشركات الناشئة العاملة في التكنولوجيا المالية.[2]

المبحث الثاني: الشمول المالي في الدول العربية

تأتي أهمية مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بعد جائحة كورونا لتحديد هذه الفجوات الرقمية في الدول العربية وداخل الدولة الواحدة في عالم أصبح فيه التحول الرقمي ضرورة من ضرورات الحياة وليس رفاهية كما كان يوصف من قبل، فيجب أن تضمن الدول حصول جميع المواطنين على نفس الخدمات والفرص التي توفرها الرقمنة.

المطلب الأول : تطور الشمول المالي في الدول العربية

لمعرفة تطور الشمول المالي في الدول العربية وجب تحليل المؤشرات الكلية لشمول المالي والمتمثلة في امتلاك الحسابات والمؤشرات الجزئية المتمثلة في الوصول للخدمات المالية الادخار والاقتراض .

أولا: تحليل المؤشر الكلي للشمول المالي

يبين الجدول التالي نسبة الأفراد البالغين (15سنة فما فوق) الذي يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية في الدول العربية سنة 2017 حسب الجنس:

[1] وهيبة عبد الرحيم، أوقاسم الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص364.

[2] سعيدة حرفوش، مرجع سبق ذكره، ص 737.

الجدول رقم (03-01):نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية -إناث، ذكور- سنة 2017 في الدول العربية

الدول	المجموع	الذكور	الإناث
الأردن	42 %	56 %	27 %
الإمارات العربية المتحدة	87 %	92 %	75 %
البحرين	83 %	86 %	75 %
الجزائر	43 %	56 %	29 %
العراق	20 %	22 %	19 %
الكويت	80 %	83 %	73 %
المغرب	28 %	41 %	17 %
المملكة العربية السعودية	72 %	81 %	58 %
تونس	37 %	46 %	28 %
فلسطين	25 %	34 %	16 %
لبنان	45 %	57 %	33 %
ليبيا	66 %	71 %	60 %
مصر	32 %	37 %	27 %
موريتانيا	19 %	25 %	14 %

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex Database

حيث نلاحظ احتلال دول الخليج العربي للمراكز الأربعة الأول من حيث الإجمالي بنسب جد مرتفعة تجاوزت 70 % حيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الأول بنسبة قدرها 87% لتليها البحرين بنسبة 83 % ثم الكويت بنسبة 80% بينما حلت السعودية رابعا بنسبة 72%.

كذلك احتلت ليبيا المركز الخامس بنسبة 66% لتليها لبنان بنسبة 45 %ثم الجزائر بنسبة 43 % والأردن بنسبة 42%، وكذلك تونس بنسبة 37% ، وفي المركز العاشر مصر بـ 32 %، في نفس السياق احتلت كل من دولة المغرب، فلسطين، العراق وموريتانيا على الترتيب المراكز الأخيرة بنسب جد منخفضة لم تتجاوز 30 %، ونفسر هذه النتيجة إلى عدم فعالية القطاع المصرفي في هذه الدول وعدم قدرته على مواكبة التطورات الحاصلة في هذا القطاع عالميا، بينما نفسر النسب المرتفعة في دول الخليج العربي إلى قدرة هذه الأخيرة على تطوير قطاعاتها المصرفية وتقديم خدمات مصرفية حديثة ومبتكرة.

من جهة أخرى، نلاحظ أن نسبة الأفراد الذكور الذي يملكون حسابات مالية في البنوك والمؤسسات المالية في جميع الدول العربية أكبر من نسبة الأفراد الإناث حيث احتلت كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين المرتبتين الأوليتين في نسبة الذكور والإناث الذي يملكون حسابات بنكية بنسبة 92% و 86%على التوالي بالنسبة للذكور و75% لكل منهما بالنسبة للإناث، في المقابل احتلت كل من موريتانيا و العراق في المرتبتين الأخيرتين من حيث نسبة الذكور الذي يملكون حسابات بنكية بنسبة 25% و22% عل التوالي، بينما احتلت فلسطين وموريتانيا في المرتبتين الأخيرتين من حيث نسبة الإناث الذي يملكون حسابات بنكية بنسبة 16% و14% على الترتيب.

في نفس السياق، نلاحظ اتساع الفجوة بين نسب الأفراد الذكور والإناث الذي يملكون حسابات بنكية في الدول العربية التي حققت نسب متوسطة من حيث إمتلاك مجموع الأفراد لحسابات بنكية، حيث بلغت هذه الفجوة 29 % في الأردن و27% في الجزائر بينما بلغت أدنى قيمة لها في العراق أي بلغت 3%.

ثانيا: تحليل أهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الدول العربية

1-مؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15سنة فما فوق)

فحسب هذا المؤشر يمكن قياس إمكانية الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية مثل: البطاقات الائتمانية والصرافات الآلية.

الجدول رقم(03-02) : نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين لديهم قدرة الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية خلال سنوات 2011، 2014، 2017

البلد/السنوات	2011	2014	2017
الجزائر	%14	%22	%20
الإمارات العربية المتحدة	%55	%77	%83
البحرين	%62	%75	%80
مصر	%5	%10	%25
العراق	%3	%4	%6
الأردن	%15	%19	%31
الكويت	%84	%70	%78
لبنان	%21	%33	%35
السعودية	%42	%64	%67
تونس	/	%16	%23

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex Database

الشكل رقم(03-07): نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين لديهم قدرة الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية خلال سنوات 2011، 2014، 2017

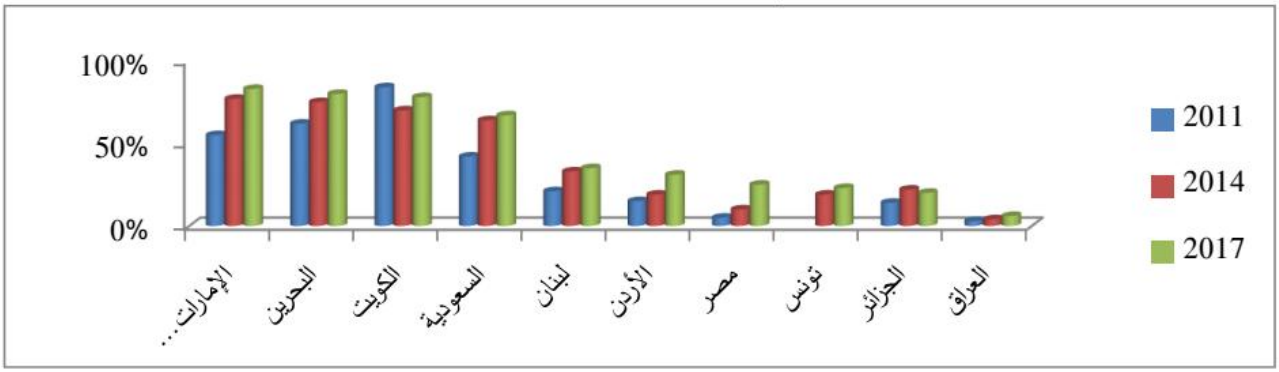

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex Database

من خلال كل من الجدول والشكل الموضحين أعلاه يتضح أن النسبة الخاصة بمؤشر الوصول إل الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (15سنة فما فوق) في الإمارات العربية المتحدة بلغت 83% سنة2017 أما في سنة 2014 فقد بلغت نسبة هذا المؤشر 77 %بينما كانت 55% سنة 2011 ، وعليه تصنف الأولى عربيا من خلال هذا المؤشر، تليها البحرين بنسبة 80% سنة 2017 بينما سجلت 75% سنة 2014 أما سنة 2011 فقد سجلت 62 %تليها على الترتيب الكويت بنسبة 78% سنة 2017 بينما سجلت 70% سنة 2014 و84% سنة 2011 ولنا ي ح أنها سجلت تذبذب في لذا المؤشر مع مرور السنوات، ثم تليها السعودية بنسبة 67% سنة 2017 و 64%سنة 2014أما سنة 2011 فقد سجلت 42 % ، أما المراتب الأخيرة فقد سجلت في كل من تونس الجزائر والعراق بنسب 6% 20% 23%على التوالي.

وعليه يستنتج أن دول الخليج تعد من الدول التي تعمل عل تطبيق إستراتيجيات الشمول المالي، وتعد دولا سباقة له، وذلك لحرصها على تقديم خدمات مصرفية مالية واستخدامها لأحدث التقنيات المتطورة لتقديمها، ومثالا على ذلك الإمارات العربية المتحدة قدمت نظام حماية الأجور والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع المصارف، كما قدمت كل من السعودية والإمارات ما يعرف ببطاقات مسبقة الدفع للفئات غير مشمولة ماليا.

أما فيما يخص الدول العربية الأخرى (الجزائر، تونس، لبنان، الأردن، مصر) فتعد من الدول المتأخرة، إذ ما قورنت بدول الخليج، فعند ملاحظة الجدول نجد أنها سجلت نسب ضعيفة لهذا المؤشر، فمثل الجزائر سجلت نسبة 20% سنة 2017، بينما سجلت كل من تونس، مصر، لبنان والأردن 35% 25% 23% و31% على الترتيب سنة 2017. وهذا ما يستدعي ضرورة اتخاذ إستراتيجية فعالة لتطوير الاشتمال المالي وتوسيعه في هذه الدول.

2-مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق)

من خلال هذا المؤشر يمكن قياس مدى قيام الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) بالادخار من المؤسسات المالية الرسمية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(03-03) : نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية خلال سنوات 2011، 2014، 2017

البلد/السنوات	2011	2014	2017
الجزائر	%4	%14	%11
الإمارات العربية المتحدة	%19	%32	%29
البحرين	%16	%35	%31
مصر	%1	%4	%6
العراق	%5	%4	%2
الأردن	%8	%4	%10
الكويت	%40	%26	%27
لبنان	%17	%17	%21
السعودية	%17	%16	%14
تونس	/	%10	%18

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex Database

الشكل رقم(03-08): نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية خلال سنوات 2011، 2014، 2017

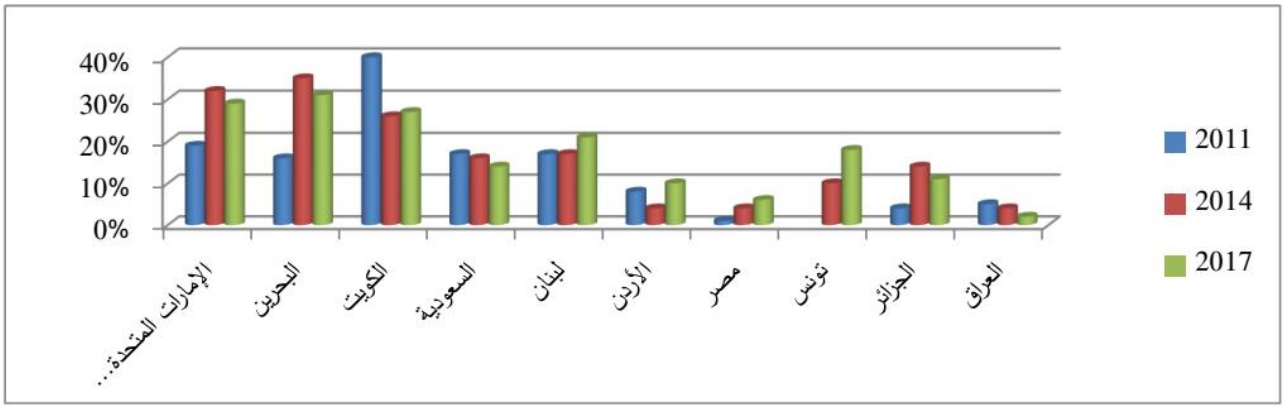

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex Database

يوضح كل من الجدول والشكل السابقين نسب مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (15سنة فما فوق) لدى بعض الدول العربية خلال سنوات 2011 2014 2017، حيث نلاحظ أن دولة البحرين تحتل المرتبة

الأولى من خلال هذا المؤشر بنسبة 31% سنة2017 ، أما سنة 2014 فقد سجلت 35 %بينما كانت 16% سانة2011 تليها الكويت بقيمة 27% سنة 2017 ، ثم لبنان بنسبة21 %تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 29 %ثم تونس بنسبة 18% من نفس السنة، ثم تليها الدول العربية الأخرى على الترتيب: السعودية، الجزائر، الأردن، مصر، العراق بنسب : 14%، 11%، 10%، 6% ، 2% على الترتيب لسنة 2017.

كما يلاحظ أيضا أنه ليس كل الدول عرفت استقرارا (ارتفاع أو انخفاض) لهذا المؤشر عبر السنوات فهناك تذبذب في بعض الدول ومثال ذلك : الكويت حيث سجلت سنة 2011 نسبة 40% ثم شهدت تراجع سنة 2014 حيث سجلت26 %ثم سجلت ارتفاع طفيف في سنة 2017 وقدرت بـ 27%

ثالثا: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق)

يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) من المؤسسات المالية الرسمية والجدول التالي يبين نسب هذا المؤشر في بعض البلدان العربية:

الجدول رقم(03-04) : نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية خلال سنوات 2011، 2014، 2017

البلد/السنوات	2011	2014	2017
الجزائر	%1	%2	%3
الإمارات العربية المتحدة	%11	%15	%19
البحرين	%22	%21	%17
مصر	%4	%6	%6
العراق	%4	%3	%17
الأردن	%4	%14	%17
الكويت	%21	%14	%16
لبنان	%11	%16	%17
السعودية	%2	%12	%11
تونس	/	%8	%9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex Database

يوضح الجدول نسب مؤشر الاقتراض للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) من المؤسسات المالية الرسمية لبعض الدول العربية، ومن خلال الاطلاع عليه يلاحظ أن قيمة هذا المؤشر في الإمارات العربية المتحدة بلغت 19% سنة 2017 حيث كانت تقدر 15% سنة 2014 في حي بلغت 11% سنة 2011 ، وعليه تصنف هذه الدولة الأولى عربيا من

حيث هذا المؤشر للشمول المالي، تليها البحرين بنسبة 17% سنة 2017 ، وهي قيم منخفضة عن السنوات السابقة حيث سجلت 21% سنة 2014 ، 22%سنة 2011، تليها لبنان بنسبة 17% سنة 2017 ، ثم الكويت بنسبة 16%من نفس السنة. حيث يلاحظ أيضا أن دول الخليج تعد الأفضل من حيث هذا المؤشر للشمول المالي مقارنة بالدول العربية الأخرى (الجزائر مصر...) حيث سجلت الجزائر نسبة 3% سنة 2017، وهي نسبة منخفضة جدا وهذا ما يستدعي اتخاذ إستراتيجية فعالة لتطوير الاشتمال المالي فيها وتوسيعه مما يساعد على الاستثمار والنمو الاقتصادي.

وفيما يلي ترتيب لهذه الدول حسب المؤشرات الجزئية :

حيث تحتل دول الخليج (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، السعودية، العراق) المراتب الأولى دوليا من حيث المؤشرات الجزئية للشمول المالي (مؤشر الوصول، مؤشر الادخار، مؤشر الاقتراض) وهذا راجع لاعتمادها إستراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي أما باقي الدول العربية (لبنان، مصر، الجزائر، الأردن، تونس) فهي ذات نسب منخفضة للشمول المالي ولهذا وجب إتباع سياسات إستراتيجية فعالة لتعزيزه، ويمكن إبراز ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-09): ترتيب الدول العربية حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي لسنة 2017

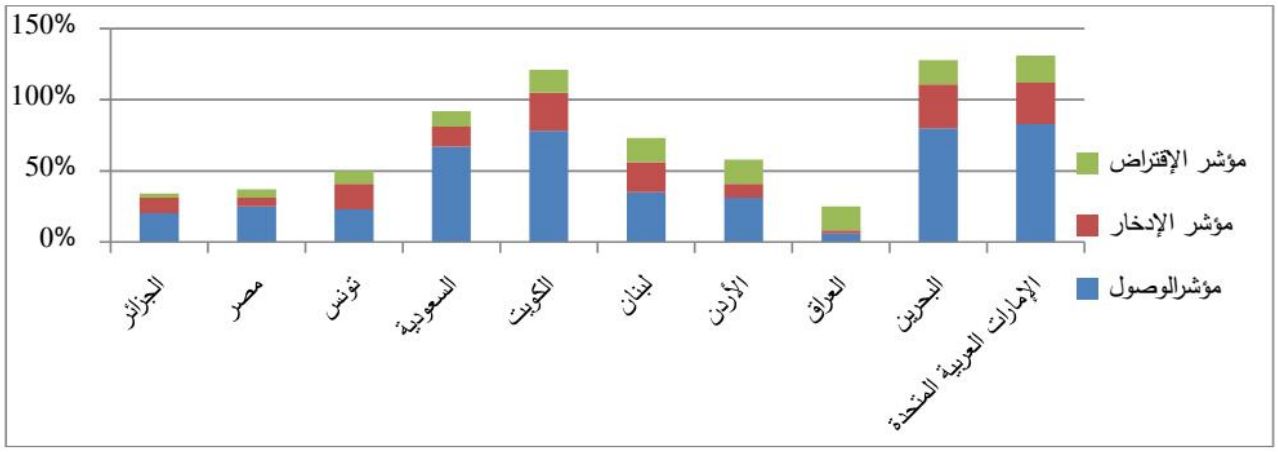

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex Database

رابعا: نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين لا يملكون حسابات مالية في البنوك والمؤسسات المالية حسب مجموعة من السباب في الدول العربية

بالاعتماد عل موقع مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي نجد عدة أسباب لعدم امتلاك حساب يذكر منها: بعد المؤسسات المالية، ارتفاع التكاليف، نقص المستندات اللازمة، عدم الثقة في المؤسسات المالية، المعتقدات الدينية، عدم امتلاك الأموال التي تستدعي حساب، امتلاك فرد من العائلة لحساب...ومن خلال الجدول الآتي يذكر أبرز هاته الأسباب، حيث يوجد اختلاف في أسباب عدم امتلاك الأفراد لحسابات مالية في البنوك والمؤسسات المالية من دولة إلى

دولة عربية أخرى، حيث يرجع السبب الأول لبعد المؤسسات المالية عن الأفراد، والثاني لارتفاع تكاليف الخدمات المالية، أخيرا لعدم الثقة في المؤسسات المالية.

الجدول رقم (03-05): نسبة الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات في البنوك والمؤسسات المالية حسب السباب في الدول العربية خلال سنة 2017

البلد	بعد المؤسسات المالية	ارتفاع تكاليف الخدمات المالية	عدم الثقة في المؤسسات المالية
الأردن	%3	%22	%10
الإمارات العربية المتحدة	%3	%4	%1
البحرين	%2	%4	%1
الجزائر	%4	%5	%9
العراق	%24	%42	%24
الكويت	%1	%6	%1
المغرب	%3	%8	%5
السعودية	%4	%9	%3
تونس	%35	%46	%36
فلسطين	%2	%10	%6
لبنان	%0.5	%11	%7
ليبيا	%6	%16	%13
مصر	%5	%13	%4
موريتانيا	%13	%20	%8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex Database

المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الدول العربية والأسباب الرئيسية للإقصاء المالي فيها

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على واقع الشمول المالي في الدول العربية، وكذلك ذكر الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي فيها.

أولا: واقع الشمول المالي في الدول العربية

لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، ويمكن تقديم أهم النقاط كما يلي[1]:

-يمتلك نحو 37 % فقطمن البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 160 مليون شخص عربي أو 63 % من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية والتمويلية الرسمية؛

[1] معروق محمد شعيب، رحايلية سيف الدين، **واقع الشمول المالي في الدول العربية ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه**، مرجع سبق ذكره، ص 224.

-تشير الإحصاءات إلى أن 79 % من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية ،وهو أدنى معدل في العالم.

-يمتلك 27.7 % من البالغين ضمن أفقر 40 % من الأسر في العالم العربي حسابات مصرفية مقابل 43.4 % ضمن أغنى 60 % من الأسر، مما يعكس عدم المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية بين فئات المجتمع حسب الدخل؛

-تعاني المرأة العربية من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الشمول المالي لدى النساء من 13.8 % عام 2011، لا يزال يمتلكن حوالي 25.6 % فقط من النساء حسابات مصرفية (وهي أدنى نسبة عالميًا) ، مقابل 48.3 % من الرجال، مما يعكس فجوة كبيرة في نسب الشمول المالي بين الجنسين تصل إلى نحو 23 % ،أي أن فرص المرأة العربية في امتلاك حساب مصرفي تقل عن الرجل بمقدار النصف في أغلب الدول العربية؛

-بالنسبة للأرياف، تحسنت نسبة ملكية الحسابات من 11.2 % عام 2011 إلى 18.7 % عام 2014 و27.8 % عام 2017 ،إلا أنها لا تزال النسبة الأدنى حول العالم.

ثانيا: الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي في الدول العربية

تتعدد الأسباب وراء انخفاض ملكية الحسابات المصرفية في المنطقة العربية ومن بين أهمها يتم إيجازها فيما يلي[1]:

-عدم كفاية رصيد أو أموال العميل funds insufficient أفاد معظم البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية في جميع الدول العربية أن السبب الرئيسي وراء ذلك هو عدم كفاية الأرصدة أو الأموال لديهم، ويعاني المصريون تحديدًا من هذا العائق، حيث أفاد أكثر من 83 % من المستبعدين ماليًا في مصر أنهم يعانون من عدم كفاية الأموال لديهم؛

-ارتفاع كلفة الخدمات المالية بنسبة 70.9%؛

-نتيجة لعدم الثقة في المؤسسات المالية بنسبة 55.2%؛

- قد يكون تدني نسبة الشمول المالي في بعض الدول نتيجة بعد المسافات، وتتصدر تونس الدول العربية من حيث نسبة البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية نتيجة بعد المسافات 53.5%؛

-عدم توفر الوثائق والشروط اللازمة لفتح حساب مصرفي. ويعاني المستبعدون ماليا في ليبيا من عدم وجود الوثائق اللازمة لفتح حسابات مصرفية أكثر من أية دولة عربية أخرى 33.8% ؛

-لأسباب دينية وتفضيل العملاء للخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فإن النسبة الأكبر من المستبعدين ماليا نتيجة أسباب دينية هم أردنيون بنسبة 17.7% .

[1] معروق محمد شعيب، رحايلية سيف الدين، **واقع الشمول المالي في الدول العربية ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه**، مرجع سبق ذكره، ص 228.

المطلب الثالث:نماذج عن الشمول المالي في بعض الدول العربية

قامت الدول العربية بتبني الشمول المالي ضمن مخططاتها التنموية واستراتيجياتها الوطنية ضمن هدف التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر ومحاولة تعزيز الاستقرار المالي عن طريق دمج مختلف طبقات المجتمع وفيما يلي مبادرات بعض الدول العربية لدعم الشمول المالي[1]:

–الإمارات :حيث سعت دولة الإمارات لتحقيق مفهوم الشمول المالي من خلال نظام حماية الأجور الذي أقره البنك المركزي والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع البنوك. كما أن تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظرا لسهولة الدخول وقلة التكاليف، كما أصدرت الإمارات بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشمولة ماليا ضمن نظام حماية الأجور.

–قطر :فقد تم تشكيل لجنة الإستراتيجية الوطنية للشمول والتثقيف المالي عام 2015 والتي وضعت خطة عمل وآلية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية على عدة مراحل تتضمن إجراء دراسة للوضع الحالي، وتحديد الفجوات والاحتياجات ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية، وتعمل اللجنة على تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على الادخار والاستثمار بطريقة سلمية.

– السعودية :تشمل إستراتيجية مؤسسة النقد العربي السعودي أربعة محاور هي تطوير نظام الشبكة السعودية للمدفوعات وتقديم بطاقات مسبقة الدفع، ووضع خطة تطويرية لنظام السداد، وتطوير نظام التحويلات المالية للمدفوعات منخفضة القيمة لجذب وإدخال شريحة من المجتمع في القطاع المصرفي واستفادتها من الخدمات المصرفية.

– الأردن :تبنى البنك المركزي الأردني سياسة لتعزيز الشمول المالي من خلال المحاور التالية:

–تحسين الوصول إلى التمويل، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

–توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي من خلال تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات، والانتقال من بيئة دفع ورقية إلى بيئة إلكترونية وتطوير أنظمة الاستعلام الإنتمائي؛

–نشر الثقافة المالية والمصرفية (محور الأمية المالية) من خلال إطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية؛

–توسيع نطاق رقابة البنك المركزي لتغطي شركات التمويل الأصغر؛

–حماية المستهلك المالي من خلال تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واستحداث قسم (حماية المستهلك المال) ضمن دائرة الرقابة على القطاع المصرفي.

[1] وفاء حمدوش، (2020): **أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي–حالة الدول العربية –**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد03 ، عدد خاص، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص ص 10-12.

– سلطة النقد الفلسطينية :فقد اتخذت الإجراءات التالية لتعزيز الشمول المالي[1]:

-خلق بيئة قانونية وتنظيمية لحماية مستهلكي الخدمات المالية؛

-وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي؛

-نشر التوعية المالية والمصرفية؛

-تطوير وإطلاق نظام الربط الجغرافي يهدف لتوجيه وتشجيع البنوك للتفرغ في المناطق التي تفتقر للخدمات المصرفية والصيرفة؛

-وضع إستراتيجية ترخيص وتفرغ البنوك.

– المغرب :حول نشاط الادخار البريدي إلى مؤسسة مصرفية منظمة تحمل اسم (البريد بنك) وهي شركة تابعة بصفة كاملة لمؤسسة بريد المغرب حصلت من البنك المركزي المغربي على رخصة ذات مسؤولية محدودة وأوكلت إليها مهمة تعزيز الشمول المالي حيث تسمح له بممارسة كافة الأنشطة المصرفية ومن أهم مسؤولية البريد بنك في المغرب هو تحسين نفاذ التمويل والخدمات المالية والمصرفية مع التركيز على المناطق الريفية. يفتح البريد بنك حاليا 2000حساب يوميا، وهو يعد من أفضل نماذج البنوك البريدية في العالم النامي.

–السودان :قام بنك السودان المركزي بمجموعة من المجهودات خصت الشمول المالي وتتمثل في:

-توسيع رقعة الانتشار المصرفي بزيادة عدد فروع البنوك وتوزيعها؛

-جذت المدخرات وزيادة الوعي المصرفي والاهتمام بتسهيل إجراءات فتح الحسابات؛

-التوسيع في عمليات التمويل الأصغر الذي يلعب دورا بارزا في الشمول المالي حيث يستهدف الفقراء الذين يمثلون النسبة الأكبر من المحرومين ماليا؛

-إدخال خدمات ومنتجات مصرفية إلكترونية جديدة مثل بطاقة كاش كارد، الدفع عبر الهاتف المحمول للتقليل من استخدام النقد والحكومة الإلكترونية التي تهدف إلى الانتقال من التحصيل التقليدي إلى التحصيل الآلي.

– تونس :تم تحديد إستراتيجية وطنية في عام 2012 ترتكز عل تنمية التمويل الأصغر، وفي ذلك بمشاركة العديد من الأطراف الفاعلة في عملية التمويل كالبنوك المتخصصة وشركات الإيجار المالي والبريد التونسي ومؤسسات التمويل الأصغر وشركات التأمين وشركات التحويل، وقد قام البنك المركزي التونسي بوضع نموذج للمالية الرقمية يسمى (بقيادة البنوك) حيث يرخص من خلاله لشراكات بين البنوك والمؤسسات غير البنكية، وذلك لتسهيل افتتاح المحافظ الإلكترونية وتطوير شبكات شراء/بيع، ونظم الأموال الإلكترونية[2].

[1] وفاء حمدوش، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] المرجع نفسه، ص 12.

المبحث الثالث: تقييم مساهمة استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

شكل قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية ثورة في مجال الأنظمة العالمية والعربية حيث باتت تلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة تنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة. ولقد نجحت الشركات الناجحة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن خدمات المدفوعات والعملات الرقمية تحويل الأموال، كذلك الإقراض والتمويل الجماعي، إدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين، حيث تتميز هذه الخدمات بوصولها لكافة فئات المجتمع مما يساهم تعزيز الشمول المالي .

المطلب الأول: إسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

تتميز قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي إصدار 2017، لأول مرة باحتوائها على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالانترنيت، يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها بصورة أكبر، وبالطبع لا تكفي التكنولوجيا الرقمية بمفردها لزيادة الشمول المالي ولضمان استفادة المتعاملين من الخدمات المالية الرقمية يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية مادية جيدة ولوائح تنظيمية ملائمة وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين، ويلزم أيضا تصميم الخدمات المالية بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء.

وضمن هذا الإطار، تتوجه المجتمعات ذات الدخل المنخفض نحو الخدمات المالية الرقمية لإدارة أموالها عن طريق استخدام الهواتف المحمولة، والبطاقات القابلة لإعادة الشحن، والوكلاء المحليين والأساليب الأخرى لنقاط البيع، فإن التقنيات المالية الحديثة تُؤثر إيجاباً على معدلات الشمول المالي، وخصوصاً في المناطق الريفية والنائية، من خلال حلول كالهوية الرقمية، وسجلات الأصول، والعقود الذكية، فالهويات الرقمية جعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى، والخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة تصل حتى للمناطق النائية، كما أن زيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تلاءم على نحو أفضل احتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية[1].

وتتجه المؤسسات المالية في الدول العربية إلى تقديم الخدمات الرقمية لأسباب تتمثل في التقدم التكنولوجي واتساع استخدام الحاسبات الآلية والهواتف المحمولة بواسطة الأفراد والمؤسسات، تنويع مصادر الدخل،تحقيق رضاء العملاء،

[1] موقع اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا في العالم العربي، متاح على الموقع الالكتروني: https://uabonline.org/ar/ تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2023/12/02 على الساعة: 18:00.

وتسهيل إتاحة الخدمات من أي مكان دون الحاجة إلى الذهاب إلى فروع البنك الأمر الذي يحقق هدف الشمول المالي.[1]

ومن خلال ما سبق يتم القيام بدراسة العلاقة بين الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بتسليط الضوء على مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها الوقوف على دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

أولا:القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير

يوضح الشكل الموالي مؤشر القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية خلال سنتي 2014 و2017:

شكل رقم(03-10): مؤشر القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية

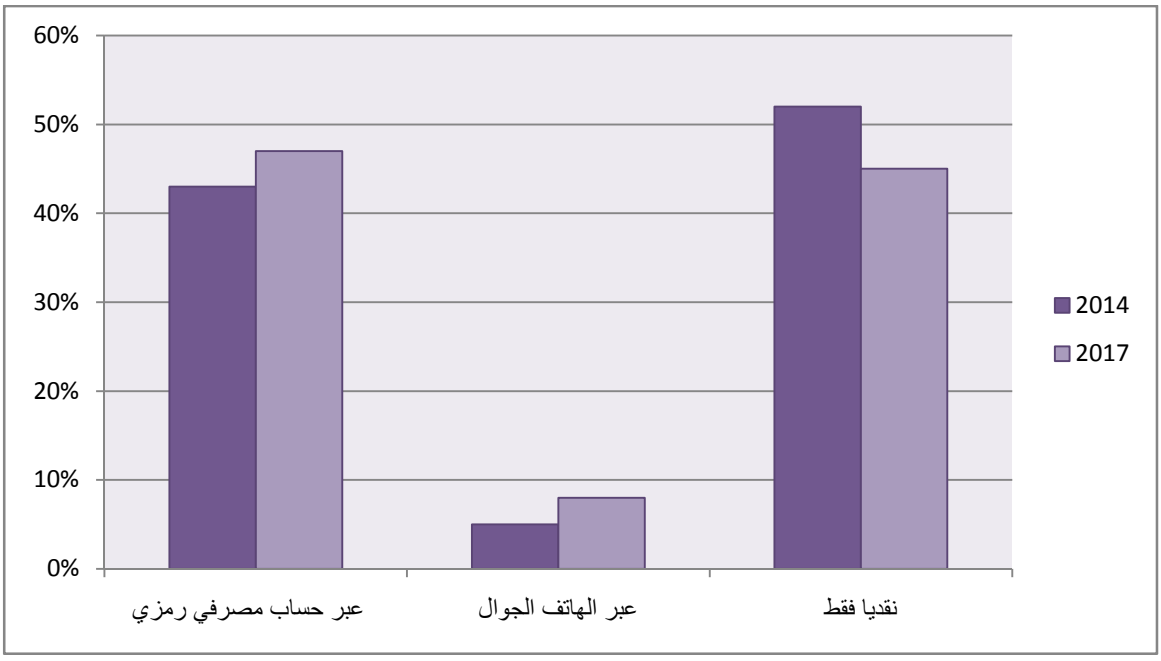

المصدر: صليحة فلاق، سامية شارفي، (2020): **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي –تجربة البحرين–** ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 1، جامعة الشلف، الجزائر، ص 309.

من خلال الشكل الموضح أعلاه يلاحظ بأن القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية قد شهدت تحسنا إيجابياً، إذ ارتفعت نسبة التحويلات ودفع الفواتير عبر الحسابات المصرفية الرسمية من43% سنة2014 إلى47% سنة2017، كما ارتفعت نسبة التحويلات ودفع الفواتير عبر الهاتف الجوال من 5% سنة 2014 إلى 8% سنة 2017، في حين نلاحظ تراجعاً في نسبة التحويلات النقدية من 52 % سنة 2014 إلى 45% خلال سنة 2017.

[1] حسيني جازية، مرجع سبق ذكره، ص 307.

ثانيا:مؤشر استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي

يوضح الشكل الموالي نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي في العالم العربي.

شكل رقم (03-11): نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي في الدول العربية خلال سنة 2017

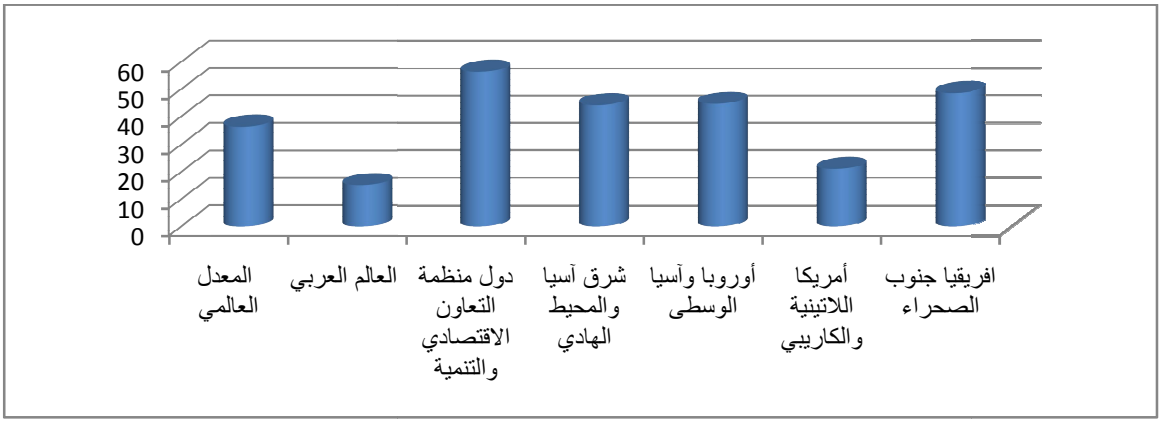

المصدر: صليحة فلاق، سامية شارفي، (2020): **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي –تجربة البحرين–**،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 1، الشلف، الجزائر، ص 310.

من خلال الشكل الموضح أعلاه يتضح أن نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي في الدول العربية سنة2017 قدر بـ15.2% وتمثل النسبة الأدنى على المستوى العالمي، أما منطقة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تستحوذ على النسبة الأكبر قدرت بـ 56.5%، تليها نسبة 48.7 % في إفريقيا جنوب الصحراء، وثالثا أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 44.8%، ثم شرق آسيا والمحيط الهادي بنسبة 44.3 %، وأخيرا أمريكا اللاتينية وكاريبي بنسبة 21.1%.

ثالثا:المدفوعات الرقمية

يوضح الشكل الآتي واقع المدفوعات الرقمية في العالم بين سنتي 2012 و2017:

شكل رقم (03-12): نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية

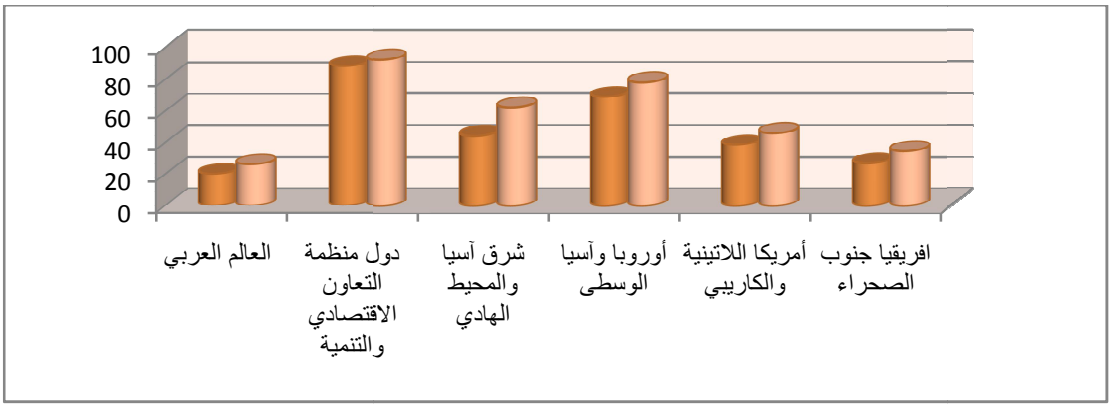

المصدر: صليحة فلاق، سامية شارفي، (2020): **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي –تجربة البحرين–**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، ص 308.

من خلال الشكل الموضح أعلاه يتضح أن نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية في العالم العربي ق شهد ارتفاعا من 20% خلال سنة 2014 إلى 26% خلال سنة2017، غير أن هذه النسبة تبقى ضئيلة على المستوى العالمي، أما منطقة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تستحوذ على النسبة الأكبر قدرت بـ 88.3% في سنة 2014 و92.1 % في سنة 2017، تليها أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 68.5% في سنة 2014 و77.8 % في سنة 2017، وثالثا شرق آسيا والمحيط الهادي بنسبة 44.2 % في سنة 2014 و62 % في سنة 2017، تليها أمريكا اللاتينية وكاريبي بنسبة 38.3% في سنة 2014 و 45.8 % في سنة 2017، وأخيرا إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 26.9% في سنة 2014 و 34.4 % في سنة 2017.

رابعا:مؤشر الاقتراض بواسطة بطاقة الائتمان

يوضح الشكل الموالي نسبة الاقتراض بطاقة الائتمان فوق سن 15 بين سنتي 2014 و2017:

شكل رقم (03-13): نسبة الاقتراض بطاقة الائتمان فوق سن15

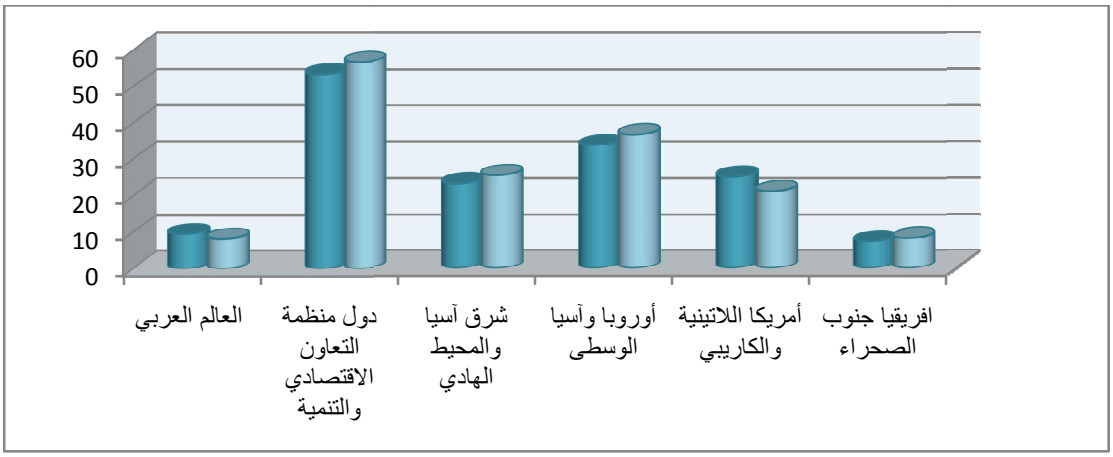

المصدر: صليحة فلاق، سامية شارفي، (2020): **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي –تجربة البحرين–** ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، ص 311.

من خلال الشكل المبين أعلاه يتضح أن نسبة من المؤسسات المالية المقترضة عبر بطاقة الائتمان فوق سن 15 في العالم العربي تقدر بنسبة 9.4% في سنة 2014 و8.1% في سنة 2017، تمثل النسبة الأدنى والأخيرة على المستوى العالمي، رغم الجهود التي تبذلها المصارف والبنوك المركزية العربية لتحفيز الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

رغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم، مما يتطلب بذل الجهود من أجل تعزيزه وإرساء دعائمه، وتعتبر التكنولوجيا المالية مطلبا ضروريا وهاما يجب تفعيله في العالم العربي، ويرجع ذلك لأهمية نشاط شركات التكنولوجيا المالية حيث تسمح بتحقيق الأهداف التالية: [1]

[1] صليحة فلاق، سامية شارفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 311-312.

–تقدم حلولا وبدائل بسيطة: تقوم التكنولوجيا المالية بتقديم حلولا تناسب المستهلكين، كما تطور كافة الأدوات المالية التي تسيطر عليها البنوك، مثل عمليات التحويل المالي، وبطاقات الائتمان التجارية وغيرها من الأدوات، وذلك من اجل توفير بدائل مفيدة للمستهلك وسهلة في الاستخدام، وذلك مثل شركة ترانسفير وايز التي استطاعت خفض قيمة عمليات التحويل المالي بشكل كبير بعيدا عن البنوك وطرق التحويل التقليدية.

–تميزها بالعالمية: تتميز التكنولوجيا المالية بتوفير خدماتها المالية عالميا، حيث تتم جميع الخدمات عبر الانترنت وعبر الهواتف المحمولة، مما يمكن أي شخص من القيام بالخدمة التي يريدها بسرعة وفي أي مكان فقط من خلال اتصاله بالانترنت.

–وسيلة منخفضة التكلفة: تقدم التكنولوجيا المالية حلولا منخفضة التكلفة مقارنة بالخدمات المالية للبنوك والخدمات المالية التقليدية، فالفوائد المتوقعة من التحويل الرقمي لا يمكن أن تتحقق بالكامل إلا إذا كانت تكلفة تقديمها الخدمات المالية الرقمية ضئيلة أو معدومة.

–تعد وسيلة آمنة: تتميز الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية بالأمان أكثر من الخدمات المصرفية التقليدية، حيث يمكن استخدام العملات المشفرة في التكنولوجيا المالية، مثل عملة البيتكوين، والتي تتم من خلال تقنية البلوكتشين، وتوفر لك أمان وحماية وثقة أثناء تحويل الأموال.

–جودة خدماتها والتحسين المستمر فيها: تقدم شركة **Fintech** خدمات مالية متطورة باستمرار، كما تحرص على توفير كافة التحسينات اللازمة والتي تلبي احتياجات العملاء، حيث تشهد تطورا مستمرا في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال. [1]

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية

لا تزال هناك عدة معوقات كبيرة وهيكلية ومؤسسية تواجه وتحد من نمو التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ويمكن أن يذكر أهمها فيما يلي:[2]

– ضعف بيئة الأعمال بوجه أعمال، ومشكلة القيود التي لا تزال قائمة على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق، تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل في الأسواق؛

– ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة (المغامرة)، التي ترتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة؛

[1] صليحة فلاق، سامية شارفي، مرجع سبق ذكره، ص 312.

[2] سعيدة حرفوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 740-741.

– عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو قطاع التكنولوجيا المالية، بالرغم من العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية، ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية؛

– تدني جودة خدمة الانترنت والهواتف المحمولة وأسعارها بالرغم من ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة؛

– الدعم المؤسسي الأوسع لا يزال محدودا، حيث قام عدد قليل من الدول العربية بإنشاء حاضنات ومعجلات (مصر، لبنان، والإمارات العربية المتحدة) للمساعدة على زيادة الشركات الناشئة، أو إنشاء مختبرات تنظيمية (أبو ظبي، البحرين، والمملكة العربية السعودية) والتي تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية؛

– من جانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية فإن "فجوة الثقة" ومستويات الوعي المالي تشكل قيودا رئيسية أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع توافر الثقة للحد من عدم اليقين، يضاف إلى ذلك مشكلة الترويج لهذا النوع من الخدمات ومشكلة المستوى التعليمي للعميل في الدول العربية؛

– مشكلة الخطر الإلكتروني، فالهجمات الإلكترونية قد تؤدي إلى اضطرابات في التشغيل، وتكبد الخسائر المالية، والإضرار بالسمعة، والمخاطر النظامية، وقد تصبح من القيود المعوقة ما لم يتم العمل على تقوية أطر الأمن المعلوماتي[1].

المطلب الثالث: سياسات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

في إطار السياسات الإقتصادية التي إنتهجتها الدول العربية لزيادة فرص النمو و تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، تم تسليط الضوء على برامج الشمول المالي لتسهيل نفاذ جميع شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية في القطاع الرسمي، ومن أهم الإستراتيجيات المسطرة لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية:

أولا: جهود صندوق النقد العربي في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي

عمل صندوق النقد العربي بالتعاون مع السلطات الإشرافية على القطاع المالي في الدول العربية، على قيادة الجهود المتمثلة بمواجهة التحديات المتعلقة بتحقيق الشمول المالي في المنطقة العربية، حيث تضمنت إستراتيجية صندوق النقد العربي للفترة (2015-2020) العديد من البرامج والأنشطة التي تستهدف مساعدة الدول العربية عل تحسين إمكانية الوصول للتمويل والخدمات المالية وشملت هذه الإستراتيجيات أنشطة وخطط تمثلت فيما يلي:[2]

[1] زهرة سيد أعمر، عبد الفتاح دحمان، (2020): **التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي–دراسة حالة الشرق الوسط وشمال إفريقيا–**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08 العدد01 ، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 77.

[2] يسر برنيه وآخرون، (2019):أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**، صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ص 22-23.

-بناء قاعدة بيانات واحتساب مؤشرات الشمول المالي؛

-دعم الدول العربية لبناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي؛

-تعزيز خدمات حماية مستهلكي الخدمات المالية والتثقيف المالي؛

-دعم وصول الخدمات المالية للمجتمعات الريفية؛

-تشجيع الخدمات المالية لدعم الابتكار وريادة الأعمال؛

-دعم المرأة ماليا وتطوير خدمات ومنتجات للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر؛

-توظيف نظام الدفع والتقنيات الحديثة.

ومن جانب أخر، بناءا على قرار مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية عام 2012 تم إنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية الذي يتولى صندوق النقد العربي القيام بأعمال الأمانة الفنية له. تتضمن أعمال الفريق عددا من المحاور أهمها[1]:

- المساهمة في تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي في الدول العربية؛

-دراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي في الدول العربية والعمل على مساعدتها على تطبيق المعايير والمبادئ الدولية ذات العلاقة؛

-تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالي في الدول العربية وبينها وبين المؤسسات ذات العلاقة؛

-تبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي؛

-تعزيز الوعي بقضايا الشمول المالي وحماية مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية؛

-إعداد أوراق عمل ودراسات حول أوضاع الشمول المالي في الدول العربية والنواحي المتعلقة بها.

ثانيا: المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية FIARI [2]

أسست من طرف صندوق النقد العربي الوكالة الألمانية للتنمية والتحالف العالمي للشمول المالي يوم 14 سبتمبر 2017، يتمثل الهدف من هذه المبادرة في المساعدة على تطوير السياسات والأنشطة اللازمة لدعم الجهود العربية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم فرص وصول مختلف فئات المجتمع في الدول العربية إلى الخدمات

[1] يسر برنيه وآخرون، مرجه سبق ذكره، ص ص 24-25.

[2] **FIARI : F**inancial **I**nclusion for the **A**rab **R**egion **I**nitiative.

المالية من خلال تطوير آليات فعالة للتنسيق اللازم لدعم جهود السلطات العربية في تبني وتنفيذ إستراتيجيات وطنية للشمول المالي.[1]

ويشمل نطاق المبادرة تغطية مختلف مجالات سياسة الشمول المالي ومن أهمها[2]:

-تشجيع توفير بيانات الشمول المالي لدعم السياسات المعتمدة؛

-تشجيه تمكين المرأة ماليا وإيجاد فرص العمل المناسبة لها وفقا لذلك ؛

-تعزيز الخدمات المالية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما في ذلك توفير آليات الضمان ؛

-متابعة جهود تطوير نظم البنية التحتية المالية بما يساهم بتوسيع مظلة الشمول المالي؛

-دعم تطوير خدمات مالية رقمية وابتكارات مؤسساتية، كوسائل لتوسيع القنوات البديلة للوصول للنظام المالي واستخدامه.

وعليه يمكن حصر المحاور الرئيسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية في أربعة نقاط تشمل : تطوير البنية التحتية المالية، توفير الحماية المالية لمستهلكي الخدمات المالية، تطوير خدمات ومنتجات مالية مناسبة إضافة إلى تعزيز التوعية والتثقيف المالي[3]:

– دعم البنية التحتية المالية: يمثل تطوير بنية مالية تحتية كفؤة وسليمة إحدى ألم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي ويتعين في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية التي يمكن أن تتضمن ما يلي:

* توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح؛

*تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام من خلال إنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع المتناهية الصغر. إضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك وخدمات الهاتف المصرفي؛

* تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية؛

---

[1] ماجدة مدوخ، بن عطية إيمان، (2019): **تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، المنعقد يوم 26 سبتمبر2019 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس، المدية ،الجزائر، ص 14.

[2] صندوق النقد العربي، تعريف بمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI ، ص19.

[3] نبيل بهوري، (2019): **الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه –دراسة حالة الدول العربية–**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10 العدد 03، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص ص 173-175.

* الاستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية والدفع عبر الهاتف المحمول بما يخدم تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع؛

* العمل عل تفعيل دور مكاتب الاستعلام الإنتمائي وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الإنتمائية التاريخية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

– حماية مستهلكي الخدمات المالية: حظي مفهوم حماية مستهلكي الخدمات المالية، باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، بالنظر لنمو وتطور القطاع المالي وتطوره وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية والتوسع في تلك الخدمات، ويساهم تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية، إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي ذلك من خلال الآتي:[1]

* توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم؛

* توعية وتثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم؛

* حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.

– تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع: يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية من خلال التوسع في الأدوات المالية الإلكترونية التي تساهم في تطوير الخدمات والمنتجات المالية.

– التثقيف المالي: يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، يتم تطوير الإستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، ذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة المستخدمة لوسائل الدفع الإلكتروني التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء.

[1] نبيل بهوري، مرجع سبق ذكره، ص 174.

*يهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل يبدأ من الصفر بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف ماليا، ويعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع. يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.

* ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية بالأخص المستهلكين الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم عل إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم، ففي أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تتلاءم احتياجاتهم.[1]

[1] نبيل بهوري، مرجع سبق ذكره، ص 175.

خلاصة الفصل

شهدت منطقة الدول العربية نمواً متواصلا، وإن كان بطيئاً، في معظم المجالات المتعلقة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ إليها واستعمالها، وعلى الرغم من أن أجزاء من منطقة الدول العربية متقدمة جداً وكانت من المنظور الرقمي على أتم استعداد للتخفيف من الآثار الأكثر حدة للأزمات، فإن العديد من التحديات لا تزال قائمة بالنسبة للكثير من البلدان العربية، وإلى جانب العوائق الهيكلية التي تعترض التنمية المستدامة، يتمثل أحد الحواجز الرئيسية التي تحول دون تسريع التقدم في الافتقار إلى التوصيلية المفيدة والميسورة التكلفة.

وأثرت جائحة كوفيد-19 تأثيراً عميقاً على منطقة الدول العربية ودفعت المستهلكين وشركات الأعمال على السواء إلى اعتماد الخدمات والتكنولوجيات الرقمية، مما سرّع الشمول المالي لبعض مجالات الأعمال بما يوازي عدة سنوات. وتمكّن معظم مشغلي الشبكات في المنطقة من مواكبة الطلب المتزايد على شبكاتهم، مما وفر اختبارا جيدا للضغط في المستقبل وسلط الضوء على المجالات التي تتطلب المزيد من الاهتمام.

الخاتمة

تعد الدول العربية دولا منفتحة على مستجدات وابتكارات البيئة المالية العالمية التي شهدت تطورات معتبرة في السنوات الأخيرة، تجلت إحدى مظاهرها في تنامي الاستثمار في التكنولوجيا المالية، حيث تسعى على غرار مختلف دول العالم إلى تشجيع الاستثمار فيها نظرا لدورها الكبير في تعميم وإيصال الخدمات المالية إلى مختلف شرائح المجتمع وتعزيز الشمول في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير أن هذا التوجه يظل ضعيفا نظرا لتراكم العديد من العوائق والصعوبات المرتبطة بعدم ملائمة بيئة الأعمال، ولذلك يتطلب توفر مجموعة من المتطلبات تتمثل في تحسين بيئة الأعمال التكنولوجية والتنظيمية، وتكوين وتأهيل الموارد البشرية لقيادة التحول الرقمي، بالإضافة إلى تسريع إنشاء حاضنات الأعمال الضرورية لتقديم المساعدات الفنية لأصحاب رأس المال المخاطر وتشجيعهم على الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية، كلها عوامل أساسية في بناء ونجاح التحول الرقمي الذي أصبح من متطلبات العصر الحالي، فالإنفتاح على العالم الخارجي يحمل في كيانه مخاطر ولكنه يحمل فرص جديدة لتحقيق النمو إذا أحسنت الدول العربية استغلالها وسخرت لها كل الامكانيات المادية والبشرية اللازمة لتقليص الفجوة الرقمية وضمان الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وبرزت أهمية الشمول المالي جليا خلال جائحة كوفيد 19 ، والذي بات ضرورة حتمية وشرطا رئيسيا للعبور إلى نمو إقتصادي ما بعد انجلاء وباء الكورونا.

إذ أن الجائحة سرعت عملية الشمول المالي لدى الكثير من الشركات والدول، فهذا الوباء فتح الطريق إلى عالم جديد، الذي مازال في موضع تصورات لدى النخبة الاقتصادية والإستراتيجية لكل دولة، من أجل مستقبل أفضل.

اختبار الفرضيات:

– هناك عدة سياسات واستراتيجيات تعتمد لتطوير استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية:

الفرضية محققة فقد تبنت الدول العربية عدة سياسات واستراتيجيات لتطوير التكنولوجيا المالية ولعل أهمها زيادة التوعية المالية لدى هذه الدول وتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذلك تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال التعاون والشراكة بين الشركات المحلية والأجنبية.

– ساهم استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية:

الفرضية محققة جزئيا فالتكنولوجيا المالية ساهمت بكل أنواعها في دعم وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية من خلال سهولة معاملاتها وتكاليفها المنخفضة، حيث كانت مساهمتها في دول الخليج بشكل أكبر على باقي الدول العربية مما جعلها تتبوأ بمكانة عالمية وتحتل الصدارة، ودول تسعى للتحول الرقمي مثل لبنان والأردن التي حققت نتائج متوسطة، ودول متأخرة عن الشمول المالي مثل مصر والجزائر والتي كان أداؤها ضعيف في معظم المؤشرات الرقمية المدروسة.

- **أثرت أزمة كوفيد 19 إيجابيا على الشمول المالي في الدول العربية:**

الفرضية محققة فقد كان للشمول المالي خلال أزمة كوفيد 19 أثر إيجابي في الدول العربية حيث تميزت جل الدول بنهضة نوعية في مجال التكنولوجيا الحديثة والشمول المالي، حيث أدى ذلك إلى تحويل العديد من الحلول المستقبلية التي تم استشرافها من قبل هذه دول إلى واقع عملي أي من الرؤية إلى التنفيذ.

النتائج المتوصل إليها:

لقد تم التوصل من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج، يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

– تعتبر التكنولوجيا المالية آلية فعالة لتعزيز الشمول المالي خصوصا في أعقاب جائحة كورونا، حيث تعمل على تسريع وتسهيل المعاملات مما يزيد من إمكانية الوصول للخدمات المالية في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة؛

– في الوطن العربي إرساء دعائم الشمول المالي مرهون بتعزيز مستويات التثقيف المالي ونشر الوعي والمعرفة الماليين، والاهتمام بصناعة التكنولوجيا المالية لتدعيم الخدمات المالية الرقمية؛

–سمح استخدام التكنولوجيا المالية في تسهيل وتسريع المعاملات المالية، مما ساهم بوصولها إلى كل فئات المجتمع في الدول العربية وبأقل تكلفة؛

–يواجه استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية صعوبات عديدة أهمها ضعف الأعمال، وندرة رأس المال المخاطر بالإضافة إلى مشاكل قانونية وتنظيمية وكذلك مشاكل جودة خدمات الانترنيت والاتصال مما يعيق توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية في العالم العربي؛

– يساهم الشمول المالي في تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي، ويعتبر عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، إضافة إلى توفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي؛

– أدت الجهود التي بذلتها حكومة الإمارات على مدى السنوات الـ 11 الماضية إلى جعل الإمارات واحدة من أكثر دول العالم اتصالا.تمتلك جميع منازلها تقريبا إمكانية الوصول إلى الإنترنت ويستخدم معظم مواطنيها الإنترنت بشكل منتظم ، وتعد دولة الإمارات رائدة عالمية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الاتصالات وتخطط لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها من خلال كونها واحدة من أوائل الدول التي تقوم بنشر شبكات وخدمات ؛

– في السعودية أعطى برنامج التحول الوطني الأولوية للتحول الرقمي كأحد أهم أربعة أهداف وطنية مشتركة، وحدد البرنامج 5 منصات رقمية، و29 مبادرة رقمية أساسية للقطاعات الرئيسية، وعددا من الأصول الرقمية الوطنية لتلقي المزيد من الاستثمارات من أجل دعم التحول الرقمي للحكومة ؛

– رغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم، وهذا راجع أساسا إلى ضعف البنية التحتية التي يتطلبها نظام شامل من العتاد وبرامج الرقمنة وكذا قلة الكفاءات والبحوث المتعلقة بهذا المجال.

اقتراحات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، تقترح جملة من الاقتراحات تمثلت في:

–العمل على تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

– –ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية و تعزيز الشمول المالي من خلال التقنيات الحديثة؛

– ضرورة نشر الوعي المالي في أوساط الشعوب العربية لتعزيز الثقة في النظام المالي والمصرفي؛

–توفير الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي؛

– فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية بهدف توفير رؤوس الأموال وتسهيل زيادتها من خلال دخول شركات التكنولوجيا المالية؛

–تعزيز علاقات التعاون بين الدول العربية الأكثر تطورا في مجال التكنولوجيا المالية والدول التي تعرف تأخرا في هذا المجال؛

– التخلص من الاحتكارات وتشجيع المنافسة والتعاون بين الشركات الكبرى والشركات الناشئة نظرا لصعوبة الانطلاق وذلك بسبب القوانين الصارمة وعدم توفر الكفاءة؛

– الاستفادة من تطبيق التقنيات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية، مثل تقديم الخدمات المالية الرقمية، والعمل على توفير بيئة قانونية وتشريعية مناسبة وتمكن من تعزيز الشمول المالي؛

–البدء بالمؤسسات العمومية كرائد في استخدام التكنولوجيا المالية لتحفيز باقي المؤسسات والشرائح.

آفاق الدراسة:

من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة، يمكن اقتراح بعض المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة أو تزيد من إثرائها سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، ويتمثل أهمها فيما يلي:

– تأثير شركات التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي في ظل جائحة كوفيد 19؛

– تأثير الإصلاحات القانونية والاقتصادية على الشمول المالي في دول المغرب العربي؛

– دراسة سلوك العملاء بالنسبة لمنتجات التكنولوجيا المالية؛

– أهمية جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة ودورها في تكملة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الاستثمار المحلي في تدعيم الشمول المالي في الدول العربية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- أحمد ذوقان الهنداوي، صالح سليم الحموري، رولا نايف المعايطة، (2017): **إستشراف المستقبل وصناعته: ما قبل التخطيط الإستراتيجي...إستعداد ذكي**، قنديل للنشر والتوزيع، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

- بلانشيه نيكولا، (2019): **الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى**، واشنطن،صندوق النقد الدولي.

- جلال الدين بن رجب ،(2018): **احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية** ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي.

- خليفة إيهاب، (2019): **مجتمع ما بعد المعلومات: تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الأمن القومي**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

- علي محمد الخوري، (2020): **الاقتصاد العالمي الجديد: ما بين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الإقليمي والابتكارات التكنولوجية المتسارعة**، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة–مصر.

- فريد حبيب ليان، (2019): **التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل**. إصدارات إتحاد شركات الاستثمار الكويت–الكويت.

- يسر برنيه وآخرون، (2019):أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**، صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثانيا: المجلات والدورات العلمية

- اسيا سعدان، نصيرة محاجبية، (2018): **واقع الشمول المالي في المغرب العربي ــ دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد10، العدد 2، الجزائر.

- أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، (2021): **شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

- بن عيشوشة رفيقة، صدقاوي صورية، بزارية أمحمد، (2021): **التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا** ، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد 01، جامعة الجيلالي بوعمامة، خميس مليانة، الجزائر.

- بوالشعور شريفة، (2018): **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups – دراسة حالة الجزائر–**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة 20 أوت 45، سكيكدة، الجزائر.

- جواني صونيا، مريمت عديلة ، (2021): **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – تجربة البحرين–**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجمد 04 ، العـدد: 02، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر.

- حسيني جازية، (2020): **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، جامعة الشلف، الجزائر.

-حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، (2019): **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 1، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر.

- حمو الزعبي ، (2021): **دور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في تعزيز القطاع المصرفي للدول العربية:دروس وتجارب دولية**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع (2018): **تكنولوجيا المعلومات...ثورة اقتصادية جديدة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة تمنغاست ، الجزائر.

- ذهبية لطرش، سمية حراق، (2020): **واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 05، العدد 02، جامعة سطيف، الجزائر.

- ريهام أحمد ممدوح حسين، (2020):" **أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية**"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 04، العدد 02، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر.

- زهرة سيد أعمر، عبد الفتاح دحمان، (2020): **التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي–دراسة حالة الشرق الوسط وشمال إفريقيا–**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08 العدد01 ، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

- سعيدة حرفوش، (2019): **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 3، جامعة الجلفة، الجلفة، الجزائر.

- سميرة بولحبال، نجيب الله حاكمي، (2019): " **أثر الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية** "،مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06 ، العدد 01 ، جامعة محمد البشير الابراهيمي ، برج بوعريريج، الجزائر.

- سيد أعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، (2020): **التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي –دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا–**، مجلة التكامل الإقتصادي ، المجلد 8 ، العدد 01، الجزائر.

-صخري عبد الوهاب، بن علي سمية، (2021)، **تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قراءة للتحديات والإمكانات**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة.المجلد 06، العدد 01، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

- صليحة فلاق، سامية شارفي، (2020): **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي –تجربة البحرين–** ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 1، جامعة الشلف، الجزائر.

- عبد الحليم عمار غربي، (2020):**نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية.

- عمارية بخني، غنية مجاني، (2020): **دور تكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي**، مجلة (المدبر)، المجلد 07، العدد 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- فاطمة الزهراء سبع، (2021): **واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الإسلامية**، مجلة العلوم الإسلامية والحاضرة، المجلد 06، العدد 02، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، الجزائر.

- محمد بن موسى، عمر قمان، (2019): **واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة (2017/2011) مع التركيز على الجزائر**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي،، المجلد 13، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

- محمد بوطلاعة وآخرون ،(2020): "**واقع الشمول المالي وتحدياته – الأردن والجزائر نموذجا** "، مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد 04، العدد 02 ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة ، الجزائر.

- مرزوق سعد، زيان نورة، (2021): **التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، الجزائر.

- مصباح أبو كرش، (2019): **عصر التكنولوجيا الجديدة الفنتيك**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 01، الجامعة العربية الأمريكية، الأردن.

- معروق محمد شعيب، رحايلية سيف الدين،(2021): **واقع الشمول المالي في الدول العربية ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 01، العدد 01، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر.

- معروق محمد شعيب، رحايلية سيف الدين،(2022): **إستراتيجيات دعم و تحقيق الشمول المالي في الدول العربية: دراسة حالة إستراتيجية مصرف لبنان المركزي.**، مجلة الحدث للدراسات المالية واالقتصادية، العدد 09، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر.

- مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، (2018): **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03 ، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر.

- نبيل بهوري، (2019): **الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه – دراسة حالة الدول العربية–**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10 العدد 03، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

- نهلة أبو العز، (2021): "**أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 10، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

- وفاء حمدوش، (2020): **أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي–حالة الدول العربية–**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد03 ، عدد خاص، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

- وفاء حمدوش، لمياء عماني، سمية بن علي، (2021): **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري، الواقع والتحديات**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 4، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

- وهيبة عبد الرحيم، (2018): **الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية**، معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 21، العدد 01، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر.

- وهيبة عبد الرحيم، أوقاسم الزهراء، (2019): **التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر.

- يسام بن فضة، حكيم بن حسان، (2020): **واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 03، جامعة الوادي، الجزائر.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات العلمية

- سازة لزياز، سازة بلقاضي، (2022/2021): **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل أزمة كورونا دراسة حالة إندونيسيا**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر.

- ميمونة محمدي، فطيمة الزهراء رومان، (2020/2019): **دور التكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي تجارب دولية: الصين والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2019)**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

- عبد الكريم بوغزالة أمحمد، الأخضر بن عمر،(2022): **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الجزائر2016-2021**، الملتقى الدولي الافتراضي حول: البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص ، التحديات والأفاق، المنعقد يوم 18 جوان، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.

- ماجدة مدوخ، بن عطية إيمان، (2019): **تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، المنعقد يوم 26 سبتمبر2019 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس، المدية ، الجزائر.

- مكيد علي، وليد فرجاني، (2019): **دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر دراسة قياسية للفترة 2004- 2017** ، الملتقى الوطني حول :صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية ، المنعقد يوم 28 سبتمبر ، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

- نسرين بوزاهر، منيرة زياني، (2019): **دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول :صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، المنعقد يوم 28 سبتمبر، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

- نغم حسين نعمة، احمد نوري حسن، (2018): **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية، المنعقد يومي 28، 29 نوفمبر، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العراق.

- يوسف السعيدي أحمد، سعداوي مراد مسعود، (2019): **أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي (دراسة حالة المملكة الهاشمية الأردنية للفترة 2007-2017**)، الملتقى الوطني حول:صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية ، المنعقد يوم26 سبتمبر، جامعة المدية، الجزائر.

- وهيبة عبد الرحيم، آمين بن سعيد، نادية عبد الرحيم، (2019): **طرق التمويل المبتكرة لتعزيز التقنيات الرقمية وتوجهها العالمي**، الملتقى الدولي حول التكنولوجيا لاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، المنعقد يومي 2، 3 ديسمبر، جامعة الجزائر3، الجزائر.

خامسا: التقارير والأوراق البحثية

1. باللغة العربية

- إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: أفاق الاقتصاد الإقليمي، التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وآسيا الوسطى،2017.

- تقرير التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا ،2019.

- صندوق النقد العربي، تعريف بمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI .

- منصة ماجينيت وسوق أبو ظبي العالمي (2019): تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2.باللغة الأجنبية

-IMF. (2017). Regional economic outlook. Middle East and Central Asia. Washington, DC: International Monetary Fund.

-World fintch report, linked, capgemini in collaboration with Efma, FinTechs Are Redefining the Financial Services Customer Journey, 2018.

سادسا: مواقع الانترنيت الرسمية والموسوعات

1. باللغة العربية

- سوق أبو ظبي العالمي، **سوق أبو ظبي العالمي يطلق المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية**"، متاح على الموقع الالكتروني: https:/ www .adgm. com تم الاطلاع عليه يوم : 2023/12/05 على الساعة: 14:25.

- صندوق النقد العربي، (2019): تقرير الاستقرار المالي العربي، ص 165 متاح على الموقع الالكتروني: https://www.Fma.com تم الاطلاع عليه يوم : 2023/12/13 على الساعة: 17:25.

- مروة عماد، فينتيك قوة للتحول في القطاع المالي والمصرفي، مقال متوفر على الموقع الالكتروني: https://al-ain.com/article/fintecch-e.com/economy تم الاطلاع عليه يوم : 2023/11/29 على الساعة : 22:15.

- موقع اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا في العالم العربي، متاح على الموقع الالكتروني: https://uabonline.org/ar/ تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2023/12/02 على الساعة: 18:00.

2.باللغة الأجنبية

-gintch report, by Akach dubey, Enterslice , 2019, p07 consulté le :01/12/2023 à : 22 :09.